



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

تخصص: مالية دولية

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور السياسة المالية في جلب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة - دراسة حالة دول المغرب العربي

تحت إشراف الأستاذ :

د. بوهنة علي

من إعداد الطالب :

نوالي سفيان

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن بوزيان محمد
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور بوهنة علي
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور طاولي مصطفى
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	الدكتور شعيب بغداد

السنة الجامعية: 2009 - 2010





## الشكرات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي ألهمني الصبر والتفويق لانجاز هذا العمل المتواضع.

ليكون بعضيم العرفان اشكر الأستاذ الدكتور " علي بوهنة " المشرف الذي ساعدني بتوجيهاته القيمة، وملاحظاته النيرة، كما اشكر الأستاذ الدكتور " محمد بن بوزيان " الذي اقترح عليا اختيار هذا الموضوع.

و لا أنسى أيضا كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، و اخص بالذكر عبد القادر، عبد الغني، عائشة... واشكر عمال المكتبة المركزية. كما أتقدم بالشكر الجزيل، وخالص التحيات إلى رفقاء المهنة بخزينة بلدية بني وار سوس، الذين كانوا سندا لي في انجاز هذا العمل: عبد الفتاح، وفتحي، وبومدين، وإبراهيم، ودليلة، وعمارية، ومحمد، وعبد القادر، وعبد الرحيم- أمين الخزينة. أخيرا أسال الله العلي القدير، بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، أن يوفقنا جميعا لخدمة البحث العلمي، وأن يبلغنا جميع منازل النجاح، الفالحين مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين والصلاة والسلام على نبينا وحبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

إلى كل هؤلاء شكر وألف شكر

سفيان

## الإهداء

اهدي ثمرة دراستي ونجاحي إلى اعز ما في الوجود، ومن أمر الله بطاعتهما بعد  
عبادته

❖ إليك يا سبب وجودي.. ويا فتيل إصراري و صمودي.. أنت يا من سهرت  
الليالي كي تريني في اعلي العالي .. إلى نبع حناني وأحلى كلمة يلفظها لساني: **اللهم** أطال  
الله في عمرها ..

❖ إلى مثلي الأعلى في حب العمل والأجتها د.. والذي جعل النجاح هدفي  
المنشود.. إليك يا رمز الأبوة والأنفة: **أبي** حفظك الله من كل بلاء.

❖ إلى الذين يحسون للامي ويعيشون سعادتي وأفراحي إلى كل إخوتي  
وأخواتي.

❖ إلى اعز الأصدقاء والصديقات، و اخص بالذكر عبد القادر، ونجيم، وسعيد،  
ومحمد، فوزية، أمينة، فاطمة...

❖ إلى كل من يعرفني صغيرا أو كبيرا، وإلى كل من يفتح هذه المذكرة  
المتواضعة إلى كل المتعلمين والأساتذة اللذين مررت عليهم وأناروا لنا طريق العلم  
والنجاح إلى كل مخلص ومعز لهذا الوطن.

"سهبان زوالج"

المفكرة العالمة

## 1- المدخل

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء ولازلت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من أسر التخلف الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق وضعت الدول النامية "التنمية" قضيتها الأولى ومعركتها الرئيسية، وفي سبيل ذلك جندت مواردها المتاحة- المادية والبشرية- لتحقيق ذلك الهدف الكبير، وهي تتقدم حيناً وتتأخر حيناً آخر. وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية التي تبنتها لخوض هذا السبيل-سبيل التنمية- بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملاً في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية واللاحق بالدول المتقدمة.

ولما كانت عملية التنمية عملية واعية وتزداد أهمية هذا الوعي بالنسبة للمجتمعات النامية التي تعاني من التحديات الهائلة والمعقدة، في الوقت الذي لا تتمتع إلا بمقدرات وموارد محدودة، فإنه لا بد من أن يكون الاختيار الوحيد هو التشبث بالمنهجية العلمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية.

إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الهامة، كالسياسة المالية والسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية...

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصيبية لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

و المكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تكن من باب الصدفة، فقد كان لها كيانها منذ العصور القديمة، حيث في الفكر التقليدي كان مطلوباً منها أن تكون محايدة تماماً اتساقاً مع طبيعة الفكر السائد آنذاك. وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهرت في الأفق الأزمت الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929م.

إلا انه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي البريطاني "جون ماينرد كيتز" في كتابه الشهير: "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود" سنة 1936م.

حيث أكد على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء "كيتز" الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن ما لها من اثر في التنمية لاقتصادية وخاصة في الدول الأخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

وفي الحقيقة نجح من الأزمات الحادة والاختناقات الشديدة كل اقتصاد تم تدخل الدولة فيه ضمن مراعاة معايير عدة، فمعيار خصوصية الاقتصاد المعني يظهر للدولة مرونة واستجابة هذا الاقتصاد إلى المتغيرات المرتبطة بتدخلها، وأما معيار الحالة الاقتصادية الراهنة للبلاد فتظهر مؤشرات ما يفترض في الدولة القيام به إزاء حالة ركود أو ازدهار أو غيرهما، والمعيار الحقيقي يقيد سلوك الدولة بما أقرته من قوانين كقانون الموازنة في سنة معينة، أو سن القوانين التي تتيح التعامل مع الدول المتقدمة كالقيام بالشراكة أو جلب الاستثمارات الأجنبية وغيرها من القوانين الأخرى.

إن المعياري الاقتصادي يفترض أن يكون الاقطاع والإنفاق العامان مؤديين إلى تعظيم المنافع في المجتمع، وهذا يعني خضوع أعمال الدولة جميعها إلى معايير الربحية المالية والجدوى الاقتصادية، ودراسة ذلك على زيادة الدخل الوطني، ومما لا شك فيه أن المعايير كلها تصب في ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه.

لذا أصبح على السياسة المالية بعد أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني، البحث في إمكانية تنويع هذا التوازن كجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلا، كونها مصدر خارجي لتمويل عملية التنمية المحلية.

و إذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة. فالدول النامية تعتبر أكثر تعقيدا، فالموارد محدودة والضغط الانفاقية متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، وكانت دول المغرب العربي إحدى هذه الدول النامية الذي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مأخذه العميق من التعقد، وينعكس ذلك في سياستها اقطاعا وإنفاقا، فمن الملاحظ إن تزايد حجم النفقات العامة هو ظاهرة مستمرة بسبب ازدياد الدول بالوظائف العامة، وتباين خطط التنمية كون الجزائر مثلا بلد مصدر للبترو، وبالمقابل نجد تونس والمغرب يعتمدان على الزراعة والسياحة بالدرجة الأولى.

و دول المغرب العربي، مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والائيرادية(التحصيلية) بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في دول المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب) على وجه الخصوص ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة 1990-2010 وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

## ب- إشكالية الدراسة

تعد السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني، سواء الدول المتقدمة أو النامية، إذ تقوم الدولة من خلال هذه السياسة (بالإضافة إلى سياسات أخرى) بتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة (النمو، والتوازن الاقتصادي، والتوظيف... الخ).

وقد استخدمت الفترة محل الدراسة (1990-2010) العديد من أدوات تلك السياسة والتي استهدفت في مجملها زيادة معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار المحلي أو جلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها كمصدر تمويل خارجي، بما يمكن أن تساهم هذه الأخيرة في عدة مجالات كالتوظيف، تطوير النشاط الصناعي وجلب التكنولوجيا الحديثة، والحد من الضغوط التضخمية...

وهنا يكون التساؤل الرئيسي حول دور أدوات السياسة المالية المطبقة خلال الفترة محل الدراسة في تحقيق تلك الأهداف، فهل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من جلب هذه الاستثمارات(الأجنبية المباشرة) لتحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، والاستثمار والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها على سبيل المثال:

- ماهية السياسة المالية وأهدافها؟

- ما هي المراحل التي مرت بها السياسة المالية في تطورها؟

- ما علاقة السياسة المالية بالسياسات الأخرى؟

- ما هي أدوات السياسة المالية المعتمدة في جلب الاستثمارات الأجنبية ؟

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي وما علاقته بالسياسة النقدية والسياسة المالية؟

- إلى أي مدى استطاعت السياسة المالية في دول المغرب العربي تنفيذ الخطط التنموية بالكفاءة والفعالية المطلوبة؟

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الدراسة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه.

## ت- فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات أخرى. فالفرضية الأساسية هي: - لقد ساهمت السياسة المالية وبعض السياسات الأخرى (على وجه الخصوص السياسة النقدية) المطبقة بأدواتها المختلفة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإحداث تنمية في مختلف المجالات علاجا للمشكلات الاقتصادية التي واجهت دول المغرب العربي ومن ثم المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية. أما الفرضيات الأخرى منها:

- عدم كفاءة وفعالية السياسات المتبعة سبب من أسباب عدم جلب المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسية بالقدر المطلوب وتحقيق الأهداف المسطرة.
- رفع من النفقات العامة كفيلا بالقيام بشراكة مع المستثمرين الأجانب.
- توجيه النفقات نحو القطاعات الحساسة (الصناعات الثقيلة، والسياحة، والإعلام والاتصال) كفيلا يجلب الشركات المتعددة الجنسية نحو دول المغرب العربي.
- تخفيض معدلات الضرائب، وتجنب الازدواج الضريبي يساهم في تحفيز المستثمر الأجنبي أو العربي نحو دول المغرب العربي.
- تبني الدول النظام الاقتصادي الحرّ، لا يقلل من أهمية التدخل المدروس للدولة، والمتمثل في السياسات الاقتصادية لإدارة الاقتصاد الوطني ومعالجة الإختلالات التي تصيبه.
- الإصلاحات الاقتصادية التي تطرح بواسطة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإحداث تنمية شاملة في الدول النامية، والتي يطلق عليها بسياسات التثبيت (سياسات التكييف الهيكلي) لا تساهم في تطوير البلدان النامية بقدر ما تحقق أغراض وأطماع تلك المنظمات في الدول النامية.

## ث- تحديد إطار الدراسة

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة، ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية في دول المغرب العربي. أما فيما يخص الإطار الزمني (فترة الدراسة)، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 1990م-2010م أي عقدين من الزمن، وهي بهذه الفترة الإصلاحات المالية، وفترة كفيلا بتقييم مختلف المشاريع الاستثمارية كون هذه الأخيرة تتطلب فترات طويلة الأجل لانجازها وبالتالي إمكانية تقييمها.

## ج- أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وكمساهمة متواضعة منا رأينا أن نكتب في هذا الموضوع.
- أهمية الموضوع: لأن السياسة المالية تستمد أهميتها من أدائها، فالنفقات تخلق آفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي والخارجي، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية لتغطية هذه المشاريع التنموية، أو على الأقل المساهمة بالقسط الأكبر في إنجازها.
- المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري من جهة ومدى مواكبة دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) للعولمة الاقتصادية بشكل عام والتي تنعكس حتما على السياسة المالية في هذه الدول.

## ح- أهمية البحث

مما سبق اتضح أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يفترض مراعاة عدة معايير، كما أن تطور الوقائع الاقتصادية قد انعكس على تطور علم المالية من علم يهدف إلى تأمين إيرادات عامة لتغطية نفقات عامة، إلى العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، فالنفقات العامة تؤثر على النشاط الاقتصادي الوطني، على الاستهلاك، على الادخار، وعلى الاستثمار وبالتالي تؤثر في النشاط الاقتصادي ككل. هذا بالإضافة إلى الآثار التي تحدثها الإيرادات والضرائب على وجه التحديد في التعامل مع الشريك أو المتعامل الأجنبي، هي كوسائل يفترض تفاعلها مع الحالة الاقتصادية للبلاد، ومن ثم يصبح على السياسة المالية أن تتماشى ومتطلبات الاقتصاديات الوطنية في إحداث قفزة نوعية نحو الرقي.

للسياسة المالية أهمية كبيرة في جلب والتعامل مع المستثمر الأجنبي أو العربي، فهي تؤثر في مستوى التوظيف، الادخار، والاستيراد والتصدير، في الإنتاج والاستهلاك في مستوى الأسعار، حيث تحدد السلطات المالية حجم النفقات من جهة وطبيعة الإجراءات الضريبية المطبقة مع المتعامل الأجنبي لتحقيق أهدافا عامة اقتصادية واجتماعية، ويكون للسياسة المالية في الإنفاق والاقتطاع الأثر الكبير في تحقيق الغرض. المنشود من قدوم المتعامل الأجنبي.

وأخيرا تتضح أهمية البحث والمتمثلة في أهمية عمل الدولة اقتطاعا وإنفاقا للتأثير في الحياة الاقتصادية للبلاد وبما يتلاءم مع تحقيق توازن الاقتصاد الوطني، وتحقيق تنمية شاملة.

## خ- أهداف البحث

يهدف هذا البحث أساسا إلى محاولة الكشف عن أهمية السياسة المالية وما يمكن أن تحققه في تغيير الأوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي من خلال أدائها، والمتمثلة في النفقات والإيرادات (السياسة الضريبية)، في



جلب المستثمر الأجنبي أو تفعيل الشراكة سواءا على المستوى المحلي (بين دول المغرب العربي)، أو مع الدول العربية أو الدول الغربية.

وبصفة عامة يهدف البحث إلى توضيح التدخل الأمثل للدولة اقتطاعا وإنفاقا وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص، والإطراف المحلية والخارجية، وصولا إلى تحقيق تنمية شاملة تمس مختلف الفروع والقطاعات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ما سبق، يهدف البحث في نهايته إلى اقتراح بعض التوصيات المناسبة لتحسين فعالية السياسة المالية في دول المغرب العربي انطلاقا من المعطيات الراهنة والتوقعات المستقبلية لهذه الدول على الصعيد الداخلي والخارجي وذلك في ضوء المؤشرات والنتائج التي سوف تتمخض عنها هذه الدراسة.

### د- منهج وأدوات الدراسة

تضبط عملية البحث العلمي مراحل عدة تبدأ بتحديد المشكلة ثم وضع الفرضيات وبعدها تجميع البيانات ثم تحليلها وصولا إلى التعميمات.

تعتمد الأبحاث العلمية على مناهج تفرضها شروطا كثيرة، أهمها طبيعة مشكلة البحث ومنه تعريف منهج البحث بأنه مجموعة الأسس النظرية العلمية التي يتوقف على أساسها معالجة موضوع معين لمعرفة الحقائق العلمية<sup>(1)</sup>.

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات ومنه ركزنا في بحثنا هذا على:

- المنهج التحليلي الوصفي عن طريق تحليل الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق هدف تحفيز وجلب المتعامل الأجنبي بأسلوب أو بأخر.

كذلك تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار الإشارة إلى واقع دول المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب) سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن الوزارات المالية، البنوك المركزية، والهيئات

المختصة في مجال الاستثمار، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وتصدر الإشارة هنا إلى أن اتساع عنوان البحث وشموليته لن يتيح تعميق التحليل لواقع اقتصاد المغرب العربي.

(1) جمعة احمد حلمي وآخرون، "أساسيات البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والمالية والإدارية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص44.

## د- محتويات الدراسة (خطة البحث).

تم تقسيم محتويات الدراسة إلى أربعة فصول منها ثلاثة فصول نظرية تحليلية، أما الفصل الرابع فاشتمل على التحليل التطبيقي لمنطقة دول المغرب العربي.

### الفصل الأول: السياسة النقدية.

المبحث الأول: النظريات النقدية.

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية، وأهدافها.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية، عوامل ضعفها وشروط نجاحها.

### الفصل الثاني: تحليل السياسة المالية.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وأهدافها.

المبحث الثاني: آلية عمل السياسة المالية، وفعاليتها.

المبحث الثالث: دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

### الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: ماهية، وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: مشاكل الاستثمار والحوافز الممنوحة لتدعيم تدفقه.

### الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: الانطلاق الاقتصادي وأهم الأطر القانونية المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: المؤشرات العامة للاقتصاد المغربي والتونسي ومدى تدفق الاستثمارات الأجنبية.

المبحث الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية بدول المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب).

# الفصل الأول

## ➤ مقدمة الفصل:

إن التطور المستمر للمتغيرات الاقتصادية والأفكار والسياسات النقدية قد ساهم في ظهور مظهر جديد للسياسة النقدية وقد كان لهذا المظهر الذي بدأ في الظهور في الغرب منذ العديد من السنوات الأثر الأكبر في إبراز أهمية السياسة النقدية، وكذلك قدرة السلطة النقدية في التأثير على معدل النمو المطلوب، خاصة وإن الدولة لديها من القوة النقدية والسلطة القانونية ما يمكنها أن تصدر العديد من التشريعات والقوانين التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد القومي، سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة، أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية، أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.

هذه القوانين توضع من أجل تمكين السلطات النقدية من توجيه مسار الاقتصاد الوطني الوجهة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية. ففي عصر الحرية الاقتصادية كانت السلطات السياسية تعتمد ترك المتغيرات النقدية لآلية السوق، حتى تضمن وجود نوع من التنظيم الذاتي المستمر للتوازن النقدي سواء الداخلي أو الخارجي، إلا أن التشريعات النقدية لم تكن توضع لتغيير أو تصحيح القوانين الطبيعية (قوانين السوق)، بل اقتصر على ضمان حماية المعاملات النقدية حيث أنها كانت بمثابة النظام العام الذي يطبق عندما تحاول الدولة توجيه أو تنظيم أو إدارة إحدى المتغيرات الاقتصادية الخاصة بتحديد أهداف النمو الاقتصادي، سواء تعلق الأمر بجلب المدخرات أو بزيادة حجم الاستثمار أو بتحديد الاستهلاك وكل هذه الإجراءات في حد ذاتها كفيلة بالتأثير على توزيع الدخل الوطني ومستوى التوازن الاقتصادي.

وهنا نجد أن السلطات النقدية للدولة قد اتخذت مسارا جديدا حيث أصبحت أكثر فاعلية وتأثيرا على المتغيرات الاقتصادية، فلم تعد السياسة النقدية مجرد ضمان لتحقيق مزايا التشريعات النقدية مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكن من تحقيق أهدافها.

من هنا برزت أهمية السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي وفي التطبيق العملي حيث من أهدافها:

✓ تحقيق نوع من الاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار.

✓ زيادة مستوى المدخرات القومية.

✓ المحافظة على سعر صرف العملة الوطنية.

✓ تشجيع الاستثمار...

و غيرها من العوامل التي تساهم في زيادة الناتج القومي وتخصيص الموارد وتحقيق النمو المتوازن بين القطاعات المختلفة. ولتوضيح أكثر قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تتوزع كما يلي:

- المبحث الأول: النظريات المفسرة للسياسة النقدية.
- المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية، وأهدافها.
- المبحث الثالث: السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية، عوامل ضعفها وشروط نجاحها.

## المبحث الأول: النظريات النقدية.

تشغل النظرية النقدية-بصفة أساسية- بإظهار اثر التغير في كمية النقود علي مختلف الظواهر الاقتصادية وبالذات علي مستوى الأسعار ومستوى الدخل والتشغيل. كما تهدف إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة وحدة النقد في أي لحظة من الزمن وتفسير التغيرات التي تطرأ عليها، وعلى اختلاف المفاهيم، يجمع معظم الباحثين الاقتصاديين على أن جوهر ومحل النظرية النقدية هو تفسير التغير في قيمة النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار-خاصة- والمتغيرات الاقتصادي الأخرى.

و سنحاول التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها النظرية النقدية والوقوف على أهم التغيرات التي طرأت عليها في مختلف الحقب الزمنية وذلك انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية وصولاً إلى آخر المستجدات الاقتصادية في النظرية النقدية<sup>(1)</sup>.

## المطلب الأول: النظرية النقدية التقليدية:

اعتبر الفكر التقليدي أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً وبصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل، وان النقود بصفقتها وسيطاً للتبادل ما هي إلا وشاح يخفى تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي، دون أن يكون له أدنى تأثير عليها، مما يفيد حياد النقود. بمعنى اقتصار دورها علي تسهيل العمليات الاقتصادية دون التدخل فيها أو التأثير عليها<sup>(1)</sup>.

وانصب اهتمامهم علي العلاقة التي تربط بين كمية النقود ومستوى الأسعار. وهكذا نجد أن هذه النظرية قد اهتمت بصفة أساسية حتى مطلع العقد الثالث من القرن 20م بتفسير العوامل التي تتدخل في تحديد قيمة النقود أي في تحديد المستوى العام للأسعار، وانشغلت عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الإنتاج والتشغيل والدخل القومي (لافتراضها التشغيل الكامل).

كما كان للنظرية، التي هي عبارة عن مجموعة من الفروض المتعلقة بأهمية كمية النقود بالنسبة لغيرها من العوامل، في التأثير على مستوى الأسعار-القدم الراسخة في محيط المذهب الاقتصادي الكلاسيكي على النحو الذي ساد به في البلاد الرأسمالية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى بعدة سنوات.

## الفرع الأول: افتراضات النظرية:.

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى الأسعار، فحاول البعض أن يوجز أسباب تقلب الأسعار في تغير عرض النقود، بينما نظر البعض إلى ذلك الجزء من النقود الذي يتداوله الأفراد بوصفه دخلاً لهم.

(1) بلعزوز بن علي، «محاضرات في النظريات والسياسات النقدية»، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص4.

ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، هما نظرية كمية النقود ونظرية الدخل.

وجهت الأولى اهتماما لعرض النقود، واهتمت الثانية بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو إنفاقها. ويستند النموذج الكلاسيكي إلى الافتراضات التالية<sup>(1)</sup>:

- إن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة والاقتصاد في حالة تشغيل كامل.
  - لا يخضع أصحاب الأعمال ولا العمال للخداع النقدي، بمعنى أن قراراتهم تكون ليس على أساس المستوى المطلق للأسعار أو على أساس معدل الأجر النقدي، ولكن تبني قراراتهم على أساس الأسعار النسبية للسلع وعوامل الإنتاج وعندما يقرر العمال كمية العمل التي يعرضونها إنما يتأسس هذا القرار على الأجر الحقيقي، وليس على المستوى المطلق للأجر النقدي.
  - المرونة الكاملة للأجور النقدية وأسعار السلع.
  - قانون "ساي" للأسواق (العرض يخلق الطلب عليه).
  - يتم النمو تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (حيادية الدولة).
- الفرع الثاني: أهم المعادلات المفسرة للنظرية النقدية التقليدية:

#### ١ - معادلة التبادل ل "فيشر".

يعتبر "جون بودان" أول من أعطى ملاحظة مفادها أن الزيادة في كمية النقود المتداولة هي سبب ارتفاع الأسعار، ومن ثم الانخفاض في قيمة النقود.

في القرن الثامن عشر (ق18) ظهرت نظرية كمية النقود في شكلها التقليدي فكان "دافيد هيوم و كانتيون " قد لاحظا أن حجم المعاملات وسرعة التداول لا تتأثران بتغيرات كمية النقود، وان كمية النقود ومستوى الأسعار يتغيران في نفس الاتجاه. إلا أن هذه المعادلة أخذت شكلها النهائي والحقيقي من خلال معادلة التبادل ل "فيشر" ومعادلة الأرصد النقدية الحاضرة "معادلة كمبريدج". وبعد الفضل ل "ارفينج فيشر" الشأن في حمل لواء النظرية الكمية والدفاع عنها في القرن 20م. قامت هذه النظرية على بعض الفروض، من أهمها<sup>(2)</sup> <sup>(2)</sup>:

- إن الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات ووظيفة النقود كوسيط للتبادل.
- ثبات حجم الحقيقي عند مستوى التشغيل الكامل.
- إن سرعة تداول النقود ثابتة ومستقلة من كمية النقود المتداولة، وكذلك الحجم الحقيقي للمبادلات وتعتبر كعوامل مستقلة بطيئة التغيير.

(1) - سهير محمود معتوق، "الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي" الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1988، ص 19-21.

(2) - إسماعيل محمد هاشم، "النقود والبنوك"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص126.

• النظر إلى المستوى العام للأسعار كمتغير تابع وهو كنتيجة وليس سببا للتغير في العوامل الأخرى، وهناك علاقة طردية بين الإصدار النقدي ومستوى الأسعار، وبهذا يفسر الكلاسيكيون الارتفاع في المستوى العام للأسعار (التضخم).

ويكمن مضمون هذه النظرية (المعادلة):

تقوم نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان. فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والمؤثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسباً عكسياً.

ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي:  $MV = PT$

حيث تمثل هذه العناصر ما يلي:

$V$  : سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لأخرى).

$P$  : المستوى العام للأسعار. متوسط مرجح لأسعار جميع السلع والخدمات والأوراق المالية والعقارات... التي بيعت أو اشترت بالنقود خلال نفس الفترة.

$T$  : حجم المبادلات من السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات...

$M$  : النقود القانونية، سواء كانت نقود حكومية، أو أوراق بنكنوت، أو ودائع (نقود ورقية أو معدنية).

وعلى هذا فإن حاصل ضرب  $P.T$  يعطي مقدار المدفوعات النقدية الكلية في المعاملات. وتبين هذه معادلة المبادلات التي تمت خلال فترة معينة، فنجد أن مجموع النقود المدفوعة تساوى في القيمة السلع والخدمات المتبادلة، ومن ثم يكون للمعادلة طرفان أحدهما "نقدي" وهو الذي يعبر عن النقود المدفوعة ويساوي كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها، والأخر "سلمي" ويعبر عن قيم السلع والخدمات المتبادلة حيث يساوي كمية تلك السلع مضروبة في أثمانها<sup>(1)</sup>.

إذن السياسة النقدية عند الكلاسيكيين هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها.

ب- معادلة الأرصد النقدية: "مارشال"، A. Marshall.

تطورت صياغة نظرية الكمية على يد "الفريد مارشال" وأعضاء مدرسة كامبردج في أوائل القرن 20م وأصبحت تعرض في صورة جديدة تعرف بمعادلة الأرصد النقدية<sup>(2)</sup>.

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص14.

(2) Gabriel BLIEK "La macroéconomie en fiches", Ellipses, 2002, p23.



رغم أن هذه الأخيرة لا تعدو كونها صياغة جديدة للنظرية الكمية إلا أنها تتضمن تغيرا جوهريا في أسلوب الدراسة وخطوة نحو الاقتراب إلى بقية أجزاء النظرية الاقتصادية، حيث تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي ويرجع "مارشال" الطلب على النقود أو ما يسمى بالتمويل النقدي بصفة أساسية إلى دافع الدخل.

### معادلة كميريدج:

يرى "مارشال" أن الأعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع وخدمات، وهو ما أطلق عليه "التمويل النقدي"، وصيغت المعادلة من الشكل<sup>(1)</sup>:  $M_d = KY$

$M_d$  : الطلب على النقود.

$Y$  : الدخل النقدي.

$K$ : التمويل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، وهي حجر الزاوية في معادلته، ومع فرض استخدام النقود لغرض سائل ثبات نسبة الرصيد النقدي  $K$  وبما أن سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، واعتبار أن  $K$  هو مقلوب  $Y$ ، فسيكون أي تغير في كمية النقود ذا تأثير على مستوى الأسعار أي  $P = f(M)$  وبالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية، فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للأسعار، مما يعني عدم فعاليتها في التأثير الدخل ومعدلات الفائدة والجانب الحقيقي للاقتصاد.

### الفرع الثالث: التوازن النقدي عند الكلاسيكيين.

انطلاقا من منطلق النظرية الكلاسيكية وفروضها، فيمكن ذكر بعض الاعتبارات كما يلي<sup>(2)</sup>:

قامت هذه النظرية أساسا على قانون سياسي وفكرة التوظيف الكامل، واعتبار النقود متغير خارجي ومعدل الفائدة متغير داخلي (أي يتحدد بعرض وطلب الأرصدة القابلة للاقتراض).

#### 1- رؤية "فيكسل" للتوازن النقدي:

تعتبر نظرية "فيكسل" أول محاولة إيجابية للاتجاه بالنظرية النقدية إلى بحث التوازن النقدي وتحليل العلاقة بين الادخار والاستثمار.

(1) ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 81-98.

(2) بلعزوز بن علي، "أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 03/2004، ص 18-38.

فقد ركز على وجود معدلين للفائدة: معدل الفائدة الطبيعي الذي يتحدد طبقاً للإنتاجية الحدية لرأس المال المستخدم في الإنتاج وهو العائد المحصل إذا كان رأس المال أقرض عينا، وبين معدل الفائدة الاسمي والذي يتحدد بتلاقي قوى العرض والطلب على النقود (وجود سوق نقدية)، وفي حالة غيابها يتحدد من طرف الأفراد أو السلطات النقدية حيث تستخدمه للموائمة بين عرض وطلب النقود.

يحدث التوازن النقدي في حالة تعادل المعدلين (حالة صعبة)، وفي حالة التعارض بين القرارات الفردية وقوى السوق قد يخلق المشكلة الاقتصادية. وهنا تحدث الفجوة بين المعدلين، وهذه الفجوة هي التي تحدد حجم الطلب على الائتمان المصرفي، فإذا كان معدل الفائدة على القروض أقل من معدل الفائدة الطبيعي فإن عائد رأس المال يكون أكبر من تكلفة خدمة الدين النقدي، ومن ثم يحدث توسع في "المشروعات الاستثمارية" التي تساعد على تعظيم ربحية وإنتاجية المشروع في الوقت الذي تقل فيه تكلفة رأس المال.

والعكس إذا كان معدل الفائدة النقدي أكبر من معدل الفائدة الطبيعي فإن المشروع سوف يعاني من اختلال في هيكله المالي، وسيعرض مركزه المالي للاهيار، نظرا لضعف سيولة المشروع وعدم استطاعته الوفاء بالتزاماته النقدية العاجلة، وسيؤدي ذلك إلى الانكماش والركود الاقتصادي. وبالتالي فإن تحقيق التوازن النقدي يكون بتعادل معدل الفائدة النقدي مع معدل الفائدة الطبيعي، وإذا لم يتعادلا نكون إزاء حالة من الاختلال النقدي يتغير تبعاً لها حجم الائتمان المصرفي، وما يولده من حركات تراكمية ودافعية ما تلبث أن تظهر في الاقتصاد إما صعودا نحو الانتعاش أو هبوطا نحو الركود، وتؤدي الحركات التراكمية عبر الزمن إلى استعادة التوازن النقدي المفقود<sup>(1)</sup>. وحسب "ميردال"<sup>(\*)</sup> فإنه في حالة تعادل معدل الفائدة السوقي ومعدل الفائدة الطبيعي فإن هذا يعني تعادل الادخار والاستثمار واستقرار الأسعار.

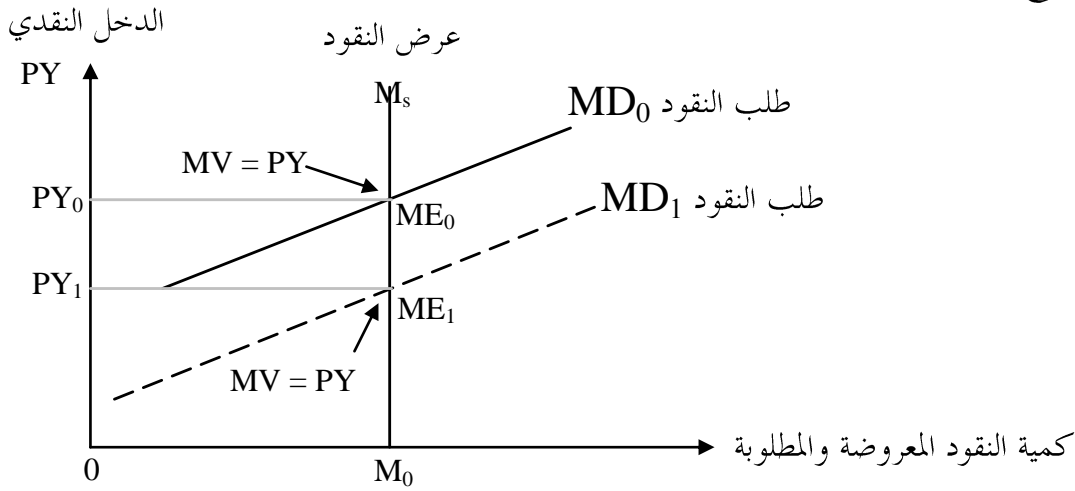
### ب- التوازن النقدي عند "فيشر" و"ألفريد مارشال":

بالنسبة لـ "فيشر" فإن معادلة التبادل  $MV = PT$ ، باعتبار الاقتصاد دوماً في حالة توازن، يمكن اعتبار هذه المعادلة في مضمونها معادلة توازن نقدي، وقد اهتمت بعرض النقود، وعليه يسعى الفكر الكلاسيكي إلى تحقيق التوازن النقدي والاقتصادي من خلال تثبيت عرض الأرصدة النقدية، ومن ثم يتحدد معدل الفائدة في الفكر الكلاسيكي سقياً وذاتياً. وعند هذه المعدلات يتحقق التوازن الأمثل للموارد بين الإنتاج والاستهلاك.

(1) رمزي زكي، "الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، 1997، ص 369-368.

(\*) يعد "ميردال" أول من أدخل مصطلح التوازن النقدي سنة 1939م في كتابه التوازن النقدي.

بالنسبة لمعادلة "مارشال" معادلة الأرصدة النقدية" فهي تحدد وضع التوازن النقدي بما تعكسه من تساوي جانب الطلب مع جانب العرض، فعند التوازن يجب أن يساوي عرض النقود المحدد خارجيا كمية النقود المطلوبة. والشكل رقم: 01 يوضح: التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية<sup>(1)</sup>.



المصدر: عبد الحميد الغزالي، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص، 235.

وتبين النقطة  $ME_0$  نقطة التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية، وفي حالة حدوث تغير في نسبة التفضيل النقدي  $K$ ، فإن تغيرات جذرية تحدث في كل من مستوى الدخل ومستوى الأسعار رغم ثبات الكمية المعروضة من النقود، فيكون على السلطات النقدية الاستجابة للتغيرات في التفضيل النقدي بتغيير عرض النقود للمحافظة على مستوى الدخل النقدي المرغوب.

### الفرع الرابع: تقييم النظرية.

#### 1- ايجابيات النظرية التقليدية لكمية النقود:

يمكن أن نشير إلى بعض الايجابيات التي تطرقت إليها النظرية في بعض المعطيات السائدة خلال تلك الحقبة التاريخية التي مر بها الاقتصاد الرأسمالي وتتحلى تلك في:

- ✓ إن النظرية التقليدية لكمية النقود التي تقوم على إيجاد علاقة مباشرة وتناسبية بين كمية النقود والسعر، جاءت متفقة تماما مع التحليل والواقع الاقتصادي الذي كان سائد في تلك الفترة من الزمن<sup>(2)</sup>.
- ✓ كانت النظرية موفقة إلى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية في التعبير عن مفاهيم وظواهر اقتصادية عامة، فكانت تقوم على معادلات رياضية في توضيح العلاقة بين كمية النقود والسعر، كمعادلة "فيشر" ومعادلة الأرصدة النقدية، وهو ما أدى إلى استيعاب التحليل الاقتصادي وبالتالي تسهيل فهم النظرية.

(1) عبد الحميد الغزالي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987، ص 235.

(2) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

ب- انتقادات النظرية:

من منطلق مفهوم النقود ودورها وتحديد نطاق تأثيرها، لم تستطع الصمود أمام الانتقادات التي وجهت لتحليل التقليديين عقب ظهور أزمة الكساد العالمي خلال سنة 1929م، أين ظهر جليا أن المبادئ والأفكار التي قامت عليها المدرسة التقليدية، ليست إلا مجرد مغالطات وافتراسات لا أساس لها من الصحة.

✓ فانتشار البطالة والإفلاس وتكدس السلع، دفع كثير من المفكرين الاقتصاديين إلى مراجعة نظرتهم لتلك الأفكار والمبادئ الاقتصادية التي اعتبرها التقليديون مسلمات، وقد كان اشد الاقتصاديين نقدا للمدرسة التقليدية والمدرسة التقليدية الحديثة "جون ما ينارد كيتز"<sup>(1)</sup>...

✓ العلاقة الميكانيكية التي تضيفها النظرية على تأثير التغير في كمية النقود على الأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية. فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار فهذه الأخيرة قد تتأثر لأسباب لا العلاقة لها بتغير كمية النقود.

فقد تتغير الأسعار-ارتفاعا وانخفاضا- نتيجة لأسباب حقيقية دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغير النفقات مع تغير حجم الإنتاج)، كما قد تتغير لعوامل نقدية لا يعقبها تغير في كمية النقود (كتغير في توزيع الأفراد والمشروعات لأرصدهم النقدية على دافع المعاملات والاحتياط والمضاربة).

كذلك العلاقة بين كمية النقود والأسعار ليست وحيدة الاتجاه بل تعمل في الاتجاهين أي أنها علاقة قابلة للانعكاس. فمن الملاحظ أن نظرية كمية النقود تفترض أن تأثير التغير في كمية النقود ينصرف إلى المستوى العام للأسعار، في حين انه من غير المتصور-كما تري النظرية- أن ينصرف تأثير التغير في المستوى العام للأسعار إلى كمية النقود ذاتها، ومثل هذا الفرض لا يتفق تماما مع واقع الحياة الاقتصادية ذلك أن الأسعار لا تتصف دائما بالسلبية بل قد تكون هي العامل الايجابي المستقل الذي يترتب عليه في كثير من الأحيان<sup>(2)</sup>.

فالارتفاع الكبير والمتواصل في الأسعار قد يؤدي إلى خلق المزيد من عرض النقود، وتفسير ذلك أن هذا الارتفاع يدفع رجال الأعمال والتجارة إلى التوسع في الاقتراض لتمويل مزيد من "الاستثمارات"، سعيا وراء الحصول على المزيد من الأرباح وبالتالي توسع البنوك في منح الائتمان وفي هذه الحالة يكون تقلب النقود وتغيرها بمثابة استجابة لمقتضيات التغير في مستوى الأسعار.

✓ إن افتراض ثبات الناتج القومي يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل بالنسبة للكلاسيكيين يتجه الاقتصاد بطريقة تلقائية للعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج. لكن إذا تخيلنا عن الفرض الخاص بثبات حجم الإنتاج وحجم المعاملات، فلن يتحقق التناسب الطردي بين كمية النقود ومستوى الأسعار.

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(2) سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، 1989، ص 31.

✓ سرعة دوران النقود يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات، ويمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق كما أنها تتقلب انخفاضا وارتفاعا في ظروف الكساد والرواج على الترتيب حيث أن هذا التقلب يسبب اضطرابات خطيرة وخسارة في النشاط الاقتصادي وفي التوظيف والاستثمار.

والدليل على ذلك فترة الكساد في الو.م.ا- حيث حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة هذا الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة عن البنكنوت فزادت من احتياطي البنوك التجارية، مما زاد قدرة هذه الأخيرة على التوسع في منح الائتمان المصرفي للوحدات الاقتصادية المختلفة لكن الجزء الأكبر من الزيادة مثل في أيدي الجمهور دون إنفاق.

وذلك لتوقعهم حدوث انخفاض أكبر في الأسعار، فزاد تفضيلهم النقدي مما أدى بدوره إلى حدوث انخفاض في سرعة دوران النقود. ونتج عن هذا الوضع، فإن الزيادة في كمية النقود لم يترتب عليها ارتفاع في الأسعار بل على العكس انخفضت هذه الأخيرة وانخفض حجم المعاملات، ومن ثم لم تصلح نظرية كمية النقود كأساس لتوجيه السياسة النقدية خلال الكساد الكبير الذي شهده العالم آنذاك.

### المطلب الثاني: النظرية النقدية الحديثة:

كان للضرورة الاقتصادية العالمية سنة 1929 م، تأثيرا على الاقتصاد العالمي، وما تمخضت عنه من نقص في الطلب الفعلي بطريقة واضحة وما أعقبه من انخفاض في مستوى الإنتاج والدخل القومي واضمحلال النشاط الاقتصادي بصفة عامة وتفشي البطالة خاصة في أوروبا التي بلغت في نهاية 1933م نحو 25% وكانت لا تتعدى نسبتها 2% سنة 1926م، وانخفاض الأسعار بنسبة 60% خلال نفس سنة السنة، وهو ما اثر على أرباح المستثمرين. وهنا كان انهيار فرض "التشغيل الكامل" وأصبح واضحا قصور الفكر الكلاسيكي وعدم انسجام الفروض التي يقوم عليها مع الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد النقدي الحديث<sup>(1)</sup>.

في ظل هذه الفروض -ظهرت أفكار "جون مينارد كيتز" مستندة بصفة أساسية على ظروف ما بين الحربين العالميتين وعلى فترة الكساد المشار إليه، والتي شقت طريقها إلى قراء الاقتصاد وإلى الحكومات المشغلة بوضع سياسات اقتصادية جديدة. فأثبت "كيتز" أن الرأسمالية قد فقدت قدرتها الذاتية على النمو وأن القوى التلقائية للسوق والتي تعمل على إحداث التوازن في النظام الرأسمالي فقدت فعاليتها من خلال " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" في 1936م<sup>(2)</sup>. وهنا يمكن القول بان هذا الاتجاه قد ساعد بلا شك على تحقيق الوحدة في النظرية الاقتصادية، كما ركز اهتمامه بدراسة الطلب على النقود.

(1) سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 62، 61

(2) Marc BOUSSEYROL 'Introduction à l'œuvre de Keynes'; Ellipses; 2000; p7.

## الفرع الأول: بناء النظرية الكينزية:

تقوم النظرية الكينزية على مبادئ وأسس تختلف في جوهرها عن تلك الأفكار والقوانين التي اعتمدها تحليل التقليديين، ومن ثم تحديد سعر الفائدة. وللوقوف على النظرية النقدية نرى من الضروري مناقشة مفهوم ما مدى حيادية النقود والعلاقة بين الاستثمار والدخل، وفي الأخير تحليل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. كما بنى "كينز" نظريته على الفرضيات التالية:

- رفض قانون "ساي" للأسواق، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة، ورفض تعادل الادخار والاستثمار باستمرار.
- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات.
- عدم الإيمان بالتشغيل التام، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل.
- يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة.
- يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي والجانب العيني في الاقتصاد .
- يعتبر تحليل كينز تحليلاً كلياً.

### 1- الطلب على النقود (تفضيل السيولة):

• أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات، الاحتياط والمضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات والاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة وهو في علاقة عكسية<sup>(1)</sup>.

### 2- عرض النقود:

• يعتبر "كينز" عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج  $M_s = M_0$ . ويرى أن عرض النقود في أي وقت من الأوقات ثابت ويتحدد بواسطة البنك المركزي، ويحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي<sup>(2)</sup>، إما بالتوسع في إصدار النقود أو الانكماش.

### 3- نظرية سعر الفائدة:

• على النقيض من نظرة التقليديين للفائدة كثمن للادخار، نظر كينز إلى الفائدة كثمن للنقود، أي كثمن للتنازل عن السيولة (وليس كما يرى التقليديون كثمن لتأجيل الاستهلاك)، ويترتب على ذلك أن الفائدة شأنها كأبي ثمن آخر تتحدد بعرض وطلب النقود<sup>(3)</sup>.

(1) Michelle de Mourgues, "La monnaie, Système financier et théorie monétaire", Economica, Paris, 9 Ed, 1993, P 363-366

(2) - محمد جمدي إبراهيم المسلماتي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

(3) إسماعيل محمد هاشم، مرجع سبق ذكره، ص 163.

• ويمكن للبنك المركزي التحكم في سعر الفائدة عن طريق التحكم في كمية النقود المعروضة، وبالتالي التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار عن طريق المضاعف ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك ويزداد الدخل والعمالة، ويحدث العكس إذا كان هناك تخفيض لعرض النقود.

### الفرع الثاني: الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند "كينز".

تعتبر فكرة الطلب الفعال أحد أهم الإضافات التي أسهم بها "كينز" في النظرية الاقتصادية فقد نقل بها الفكر الاقتصادي من اقتصاد جانب العرض إلى اقتصاد جانب الطلب، واعتبر أن التوازن الاقتصادي ربما يحدث دون الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، وأن نقطة التوازن تتحدد بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي. ويعتبر "كينز" أن الطلب الكلي الفعال يتكون من "الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي" ويزداد مع زيادة مستوى التشغيل وينخفض مع انخفاضه، كما يبحث في تحليل أثر النقود على المجمعات الكلية - أي أثر السياسة النقدية - على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

فتبين أنه عند زيادة عرض النقود من طرف السلطات النقدية يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، فيؤثر على الاستثمار نحو الزيادة، مما يؤثر على الطلب الكلي الفعال، فيؤدي إلى نقل الدخل التوازني إلى قيمة أعلى وذلك بسبب المضاعف (والعكس في حالة انخفاض عرض النقود).

لكن رغم هذا التقدم الذي أحرزه "كينز" إلا أنه قد ظهرت أزمات جديدة أصابت الاقتصاد الأمريكي وما كان لها من آثار سلبية على الإنتاج والنمو، وأصبح معها واضحا قصور الأفكار الكينزية، وظهر نتيجة لذلك مجموعة من الاقتصاديين حاولوا تطوير التحليل الكينزي على أيدي كل من "هيكس" و"هانس"، وخرجوا بنماذج جديدة يطلق عليها "نماذج النمو الكينزي"<sup>(1)</sup>.

ويمكن تلخيص النظرة الحديثة في الطلب الفعال على أنها النقطة التي يتحقق عندها التوازن النقدي، أي أنها النقطة التي يتعادل عندها الادخار والاستثمار، وهو شرط التوازن النقدي عند "كينز"، لأنه لا يوجد عندها أي دافع لدى رجال الأعمال لزيادة خططهم الاستثمارية، وعند هذه النقطة يتعادل معدل الكفاية الحدية للاستثمار مع معدل الفائدة النقدي، وأن التعادل بين الادخار والاستثمار يحدث من خلال التغيرات في الدخل من تأثير مضاعف الاستثمار، وهو عكس فكر الكلاسيكيين في أن تعادل الادخار والاستثمار يحدث بواسطة معدل الفائدة.

ويرى الكينزيون الجدد صحة فكرة "كينز" أنه عند استقرار الطلب الفعال عند مستوى أقل من التشغيل الكامل يتم زيادة الاستثمار لزيادة الطلب الكلي، لكن الاختلاف في الرؤية هنا أن زيادة الطلب الكلي تتم من

<sup>(1)</sup> Sophie Brana et Marie-Claude Bergougnan, "Macroéconomie", Edition DUNOD, 2007, p7

خلال تخفيض معدل الفائدة النقدي بواسطة السلطة النقدية، ومن ثم يزداد الاستثمار الخاص نتيجة زيادة توقعات الأرباح، أي أن النظرة الحديثة ترى أنه ليس الأساس هو زيادة الاستثمار الحكومي، كما جرى عليه الجانب التطبيقي للفكر الكييزي، بل الأساس هو نقل حالة الاستثمار الخاص كما ذكر كييز من خلال دور السياسة النقدية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية وعلى التضخم.

وبالتالي يصبح الدور الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير على الطلب الفعال من خلال آلية معدل الفائدة، وتتوفر فعالية السياسة النقدية من خلال شكل كل من منحني تفضيل السيولة ومنحنى الكفاية لرأس المال، فمرونة منحني تفضيل السيولة بالنسبة لمعدل الفائدة حساسة للتغير في عرض النقود. فتكون السياسة النقدية فعالة في حالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أكبر من التغير في كمية النقد، وتكون السياسة غير فعالة إذا كان التغير في معدل الفائدة أقل من التغير في عرض النقد، أما بالنسبة لمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال فتكون السياسة النقدية فعالة كلما كانت حساسية الاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة ذات مرونة أكبر، بمعنى أي تغير في معدل الفائدة يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، وتكون السياسة النقدية غير فعالة في الحالة العكسية.

وبالتالي فإن شرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين كمية النقود والتفضيل النقدي وشرط التوازن في الأسواق السلعية هو التعادل بين الادخار والاستثمار، ومنه فإن المستوى التوازني للدخل النقدي يتحدد عندما يتوافر شرطان هما<sup>(1)</sup>:

- التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة.
- التعادل بين الادخار والاستثمار.

ونظراً فإن تصحيح الاختلال في السوق النقدي يحدث بسرعة فإن التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة يمثل شرط التوازن في الأجل القصير. وأن تصحيح الاختلال في الأسواق السلعية يتطلب وقتاً حتى يتم مضاعف الاستثمار مفعوله فإن التعادل بين الادخار والاستثمار يمثل شرط التوازن في الأجل الطويل.

### الفرع الثالث: اشتقاق منحنى LM-IS والتوازن الكلي.

اشتقاق منحنى LM-IS يكون أساساً لغرض الربط بين الجزء النقدي والجزء الحقيقي في الاقتصاد، بحث كيف يمكن أن يتحقق التوازن الكافي للسوقين معاً، وتحلل التوازن في السوقين<sup>(2)</sup>.

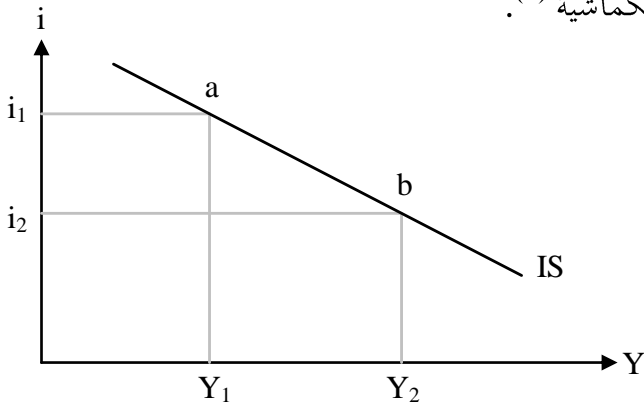
(1) خضير عباس المهر، "التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية (في إطار النظرية الكينزية)"، مكتبة جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 41-69

(2) نعمة الله نجيب وآخرون، "مقدمة في اقتصاديات النقود والمصرفية والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 347-



1- اشتقاق منحنى IS (التوازن في سوق الإنتاج).

يوضح هذا المنحنى مختلف مستويات الدخل وسعر الفائدة التي يتحقق في ظلها التوازن في سوق الإنتاج، وهذا بتعادل I و S (الادخار والاستثمار) المخططين بافتراض اقتصاد مغلق. ويبين منحنى IS مجموعة من التوافق من سعر الفائدة والدخل، تحقق توازنا قصير الأجل في القطاع الحقيقي، وأي نقطة على IS تعكس التوازن في سوق الإنتاج، وهناك علاقة عكسية بين الدخل (Y) ومعدل الفائدة (i). انتقال IS إلى اليمين في حالة تطبيق سياسة مالية، وانتقاله إلى اليسار في حالة سياسة مالية انكماشية<sup>(1)</sup>.

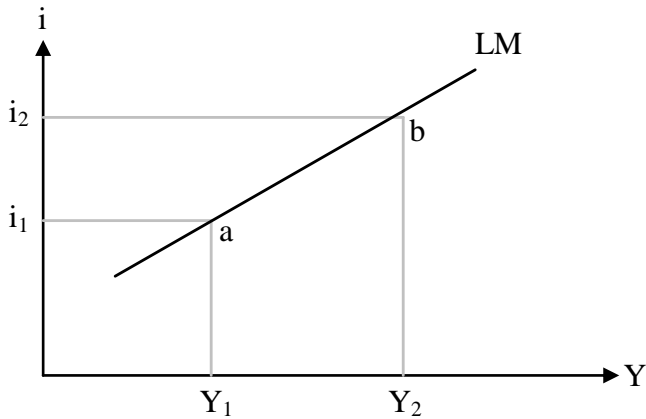


الشكل رقم 02: منحنى IS

المصدر: Michael Burda et Charles Wyplosz, "Macroéconomie", 3<sup>e</sup> édition de boeck2003, p235.

ب- اشتقاق منحنى LM (التوازن في سوق النقد).

يظهر منحنى LM نقاط تساوي العرض النقدي M مع الطلب عليه L. بالنسبة لعرض النقود فهو معطى يتحدد خارج النموذج بسبب قرار البنك المركزي، ولذلك فالتوازن يتحقق من خلال تكيف الطلب على النقود مع المعروض منها. ويتحدد الطلب على النقود حسب دوافع الطلب عليه. ويبين منحنى LM العلاقة بين i (معدل الفائدة) ومستوى الدخل (Y) تبعاً لتغيرات كمية النقود M، وبين أن هناك علاقة طردية بين i و Y.

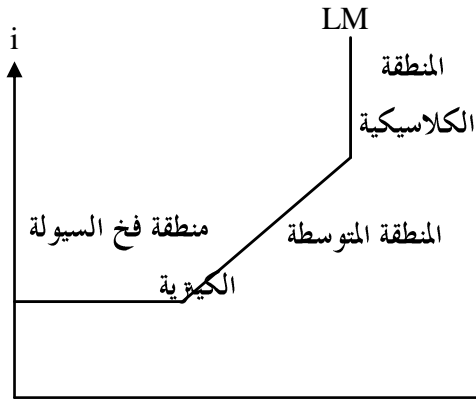


الشكل رقم 03: منحنى LM

المصدر: Michael Burda et Charles Wyplosz, op, cité, p236.

<sup>(1)</sup> Michael Burda et Charles Wyplosz, "Macroéconomie", 3<sup>e</sup> édition de boeck2003, p 235.

يبين هذا الشكل اشتقاق منحني (LM) في النقطة الوسطى، ولكن يمكن أن نميز بين ثلاث مناطق لدالة تفضيل السيولة: المنطقة الكلاسيكية والتي تنطبق فيها دالة تفضيل السيولة على المحور الرأس سعر الفائدة دلالة على عدم وجود طلب على النقود لأغراض المقاربة ويكون منحني (LM) رأسيا عند مستوى الدخل الذي يتطلب كمية عرض النقد بكامله لأغراض المعاملات، ومنطقة فح السيولة الكيترية التي تكون فيها دالة تفضيل السيولة أفقية أي أن الطلب على النقود بدافع المضاربة يصبح لا نهائي المرونة، عند المستويات الدنيا لسعر الفائدة، وبالتالي يكون الشكل كما يلي:



الشكل رقم 04: مناطق لدالة تفضيل السيولة

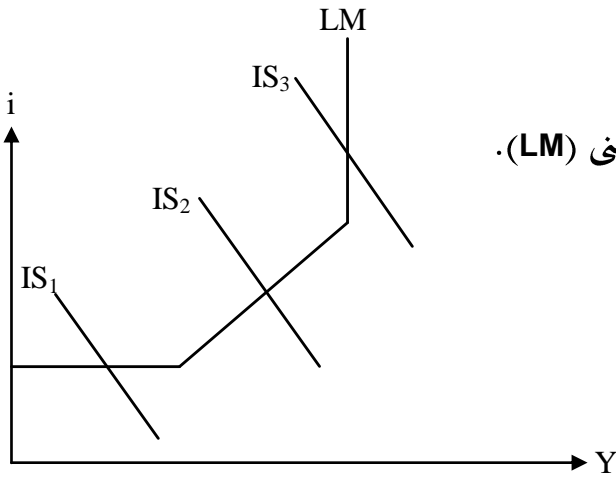
المصدر: عبد المجيد قدي

كما أن كمية النقد  $M$  تخضع للسياسة النقدية المتبعة سواء كانت انكماشية أو توسعية، وهي موضوع السياسة النقدية، حيث يرتبط  $LM$  مع العرض النقدي بعلاقة طردية، وأي نقطة على يمين  $LM$  تبين عرضا نقديا زائدا، وأي نقطة على يساره تبين طلبا زائدا في السوق النقدي.

### ج-التوازن الكلي.

عند تجميع الأجزاء السابقة مع بعضها يمكن أن نشكل نموذجا للتوازن العام يسمح بتحديد مدى فاعلية السياسة المالية والنقدية، وهو ما يطلق عليه تحليل "هيكس-هانسون" أو النظرية الكيترية الجديدة<sup>(1)</sup>. وهي تحاول تحديد المستوى لـ  $Y$  و  $i$  في آن واحد عن طريق ربطهما بالاستثمار ( $I$ ) والادخار ( $S$ ) والطلب النقدي وعرض النقد، والعكس، وبتجميعهما في شكل واحد يتحدد  $Y$  و  $i$  تحديدا أنيا. ويتضح من

(1) نعمة الله نجيب، مرجع سبق ذكره، ص 260-261.



الشكل رقم 05: احتمالات لوضع التوازن تبعا لوضع منحنى (LM).

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، 253

إذا تحقق التوازن في أي نقطة وكانت هناك حاجة لزيادة حجم الدخل لوجود فجوة انكماشية مثلا، فيمكن تحقيق ذلك بصفة عامة بإتباع السياسات الاقتصادية والمالية و/ أو النقدية التوسعية مما يؤثر على كل من منحنى IS و LM، وهنا نجد أن فعالية كل سياسة تختلف من منطقة لأخرى، وقد تكون إحدهما عديمة الفعالية. فبالنسبة للسياسة المالية تكون فعالة في المنطقة الكيترية، وتكون غير فعالة في المنطقة الكلاسيكية، أما بالنسبة للسياسة النقدية، تكون فعالة في المنطقة الكلاسيكية، وتكون غير فعالة في المنطقة الكيترية.

#### د- مصيدة السيولة.

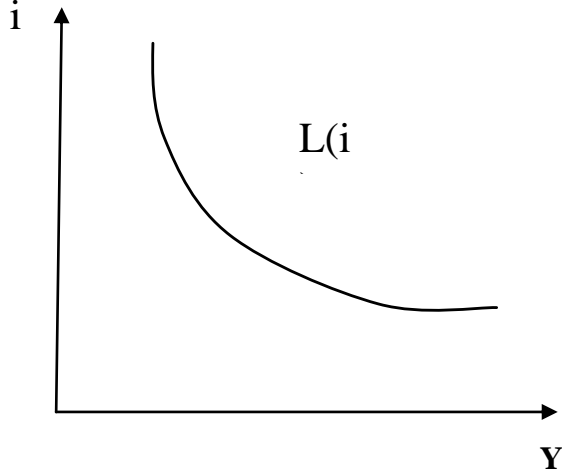
مصيدة السيولة لها أهمية كبير في التحليل الكيترية خاصة إذا ما قارناه بتحليل المدارس الأخرى النقدية مثلا فيما يتعلق بالسياسة النقدية، يعتقد "كيتر" أن هناك مستوى عاديا لمعدل الفائدة تتدبدب حوله معدل الفائدة الفعلي وما تجدر ملاحظته هو كون معدل الفائدة موجبا دائما أي أن هناك حدا ادني لا يمكن أن يجترقه (مثلا ليكن 3% أو 4%) أما الأهمية النظرية لوجود حد ادني لمعدل الفائدة فإنها تتمثل فيما يلي:

عندما يصل معدل الفائدة إلى هذا الحد (الحد الأدنى) يكون الطلب على النقد من اجل المضاربة أو لإغراض تنويع محفظة الأوراق المالية مرتفعا بل أكثر من ذلك يكون لانهائيا. يعني هذا إن المضاربين والحائزين على الثروة يفضلون النقد السائل على الأصول الأخرى<sup>(1)</sup>. والسبب في ذلك هو انه عند ما يصل معدل الفائدة إلى هذا الحد فالمرحلة اللاحقة لتحركه تكون نحو الارتفاع وفي هذه الظروف إذا ما قام احد بشراء الأوراق المالية عند الحد الأدنى لمعدل الفائدة (أي يستغني عن النقد السائل) فانه سيتكبد خسارة أكيدة في رأس ماله لان السعر السند سينخفض في المرحلة السابقة إذن لتفادي هذه الخسارة الأكيدة يفضل الأفراد الاحتفاظ بالسيولة بكل ما

(1) ضياء مجيد الموسوي، مرجع يبق ذكره، ص364.

لديهم أو بكل ما يعرض من النقد ويفوق الطلب على النقد من اجل المعلومات ويقال أنهم سقطوا في مصيدة السيولة، وهذا ما يفسر في الشكل التالي<sup>(1)</sup>:

الشكل رقم: 06 منحنى مصيدة



المصدر: محمد شريف المان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي،

منشورات برتي، 1994، ص 243.

#### الفرع الرابع: تقييم النظرية الكينزية:

إن ظهور كتاب " النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود لـ "كيتز" عام 1936 م. أدى إلى إحداث تغييرات عميقة في الفكر الاقتصادي، كان لها اثر كبير على النظرية الاقتصادية قاطبة -ورغم أن أكثر المؤيدين له يعتبرون الآن أن كثيرا من أفكاره كانت تتم بالبساطة وأنها تحتاج إلى التعديل والصقل. إلا انه لا جدال في أن "كيتز" قد فتح طريقا جديدا للنظرية الاقتصادية وقد اثبت هذا الطريق انه خصب وغني. وأهم ما ميز تحليله ما يلي:

✓ وجه اهتمامه لدراسة الطلب على النقود لذاتها، ودرس علاقته بمستوى الإنفاق القومي، وأصبح الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار،

وإنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق القومي والدخل القومي، فقد تزيد كمية النقود ولكن قد يصاحب هذه الزيادة انخفاض في سرعة دوران النقود نتيجة لزيادة التفضيل النقدي مما يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج الحقيقي ومستوى الأسعار<sup>(2)</sup>.

✓ قام "كيتز" بتحليل الطلب على النقود كـمخزن للثروة والذي أطلق عليه "الطلب على النقود لغرض المضاربة" ومن أهم ما يميز نظريته العامة عن النظرية التقليدية أخذ بعين الاعتبار تفضيل السيولة حيث فتح أمامه

(1) - محمد شريف المان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي"، منشورات برتي، 1994 ص 243.

(2) - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

أفقا جديدة لتحليل اثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي وساهم إلى حد كبير في بيان عدم صحة المنطق الذي استند عليه التقليديون فيما يتعلق بجمية التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

✓ اعترض "كيتز" عن نظرية التوظيف الكلاسيكية والتي فشلت في تشخيص أسباب الكساد الكبير وأوضح أن الأسعار والأجور لم تعد تتسم بالمرونة التي افترضها الكلاسيكيون، وارجع ذلك إلى نمو نقابات العمال وتأثيرها المتزايد في تحديد مستويات الأجور ومنعها من التقلبات.

✓ رفض قانون "ساي" وبين عدم وجود نظام آلي تستند إليه اليد الخفية والقوانين الطبيعية، بتكفل بإبقاء الطلب بصفة مستمرة عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية للمجتمع ويعيد التوازن إذا ما تعرض لأي اختلال- كما اقر "كيتز" بواقعية البطالة الإجبارية ومن تم بخطأ افتراض التشغيل الكامل كأساس للتحليل ووضح أن البطالة تظل مشكلة قائمة في الأجل الطويل ما لم تتدخل الدولة وتقوم بدور كبير في علاج الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد القومي.

✓ حدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي يجب أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق وضع التوازن للدخل القومي، حيث اقترح بعض السياسات المالية مثل زيادة الإنفاق الاستثماري العام والنقدي كزيادة كمية النقود، ومن هنا فان السياسة النقدية ليست محايدة كما هو الوضع عند التقليديين.

**المطلب الثالث: التحليل النقدي المعاصر: تحليل جانبي العرض والطلب. النظرية الحديثة وأثار تغيرات قيمة النقد**

لقد شهدت النظرية الكمية التقليدية إضافات جديدة، اشتهرت باسم النظرية الحديثة لكمية النقود، على يد مفكري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم "فريدمان"، حيث اتجهت هذه المدرسة من جديد إلى التأكيد على أهمية السياسة النقدية، مجددة الفكر الكلاسيكي

**الفرع الأول: أهم الفرضيات**

وقد انطلق هذا التحليل من مجموعة من الفروض كما يلي<sup>(1)</sup>:

- يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص .
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي.
- تمارس النقود أثرا مباشرا وهاما على الإنفاق الكلي ومن تم على الدخل في المدة القصيرة.
- استبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار.

(1) جودة عبد الخالق، كريمة كريم، "محاضرات في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 256-257.

- السياسة النقدية هي الأداة القوية والفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويشككون في دور السياسات المالية.
  - حصر دور الدولة في أضييق الحدود.
  - سرعة تداول النقود وإن كانت غير ثابتة تماما إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، وهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماما عن تلك المؤثرة في عرض النقود وبالتالي فإن التحرك في سرعة تداول النقود يكون مستقلا تماما عن التغير في عرض النقود.
- ولنبدأ بتحليل جانبي العرض والطلب على النقود انطلاقا من الفروض السابقة:

#### أ. جانب عرض النقود :

يرى فيردمان أن العوامل المؤثرة على عرض النقود مستقلة عن تلك المؤثرة على طلبها، وأن عرض النقود من خلال تحكم السياسة النقدية هو الذي يحدد مستوى سعر الفائدة<sup>(1)</sup>.

ويرى النقديون أن التغير في المعروض النقدي لا يؤثر فقط على النشاط الاقتصادي، بل دور النقود أوسع من ذلك، إذ أنه في الأجل القصير هو العامل الجوهرى المحدد للنشاط الاقتصادي والسبب في ذلك أن جانب الطلب على النقود يتمتع بقدر من الثبات النسبي، وبالتالي تغيرات عرض النقد هي العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

إضافة إلى ذلك يعتبر أن تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع النمو الاقتصادي، فدور السلطات النقدية ينحصر في مهمة رقابة كمية النقد والعمل على نموها بمعدل مستقر متفق مع معدل نمو الاقتصاد.

ويرى أن الأهمية لعرض النقد وليس للطلب عليه كما يرى كيتز<sup>(2)</sup>. وبالتالي فإن النسبة التالية هي:

$$\frac{\Delta M}{\Delta PIB}$$

وبذلك يصبح الإصدار النقدي دالة للمتغير الحقيقي.

#### ب - جانب الطلب:

لقد انتهى إلى أن الطلب على النقود يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات، وهي الاعتبارات التالية<sup>(3)</sup>:

- الثروة: التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية التي تطلب النقود. وهي تقابل الدخل أو قيد الميزانية في نظرية الطلب العادية.
- الأثمان والعوائد من البدائل الأخرى للاحتفاظ بالثروة في صورة سائلة - تكلفة الفرصة البديلة -.

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(2) - حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1995، ص: 18.

(3) Jacques Fontanel, "Analyse des Politiques Economiques", Office des Publication Universitaires, 2005, P 60.

- الأذواق: وهو ما أطلق عليه "فريدمان" اصطلاح ترتيب الأفضليات.
- وانطلاقاً من البحث التطبيقي الذي قام به فريق مدرسة شيكاغو على شكل دالة الطلب على النقود بالاعتماد على متغير أساسي واحد في تفسير دالة الطلب النقدي ألا وهو الدخل أو الثروة، وهما مرتبطان معا عند "فريدمان" بفضل استخدام فكرة الدخل الدائم، ويأخذ الثروة بمفهومها الواسع، فهي تشمل النقود، الأصول النقدية، السندات، الأصول المالية، الأسهم، أصول طبيعية، رأس المال العيني، رأس المال البشري.
- و يدعو إلى النظر لعلاقة الطلب على النقود نظرة شاملة من خلال مقارنة<sup>(1)</sup>:
- عائد النقود الحقيقي والممثل في قيمتها أو نسبة مبادلتها بالسلع الأخرى، حيث تتحدد قيمتها عندئذ بمستوى الأسعار.
- عوائد الأصول الأخرى المكونة للثروة والتي تتمثل في: الفائدة على الأصول النقدية (السندات)، الفائدة على الأصول المالية (الأسهم)، عائد رأس المال (كالات) وعائد رأس المال البشري.
- العوامل الأخرى المتعلقة بالجانب الكيفي للثروة كالأذواق، والعادات السائدة في وقت معين.
- التغيرات الهيكلية المؤثرة على توزيع الثروة بين الأصول المختلفة مما يختلف من بلد لآخر ويتطور عبر الزمن، وفقاً للظروف والأحوال الاقتصادية. وتتضمن هذه التغيرات اتجاه الأفراد في بعض الفترات (الأزمات مثلاً) إلى تفضيل الاحتفاظ بجانب هام من ثرواتهم في شكل نقدي بدلاً من استثمارها في أصول مالية تدر عائد مرتفع.
- و صيغة دالة الطلب على النقود هي<sup>(2)</sup>:

$$M_d = f(p, r_b, r_e, \frac{\Delta P}{\Delta t} \bullet \frac{1}{p}, \frac{y}{r}, w, u) \dots \dots (1)$$

$M_d$ : الطلب على النقود.

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$r_b$ : عائد السندات.

$r_e$ : عائد الأسهم.

$\frac{\Delta P}{\Delta t} \bullet \frac{1}{p}$  يمثل عائد الأصول الطبيعية بتحديد معدلات الاستهلاك وتقديرها من خلال الزمن.

$W$ : تعبر عن العلاقة بين رأس المال البشري إلى رأس المال غير البشري.

$U$ : الأذواق وترتيب الأفضليات.

(1) - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 120.

(2) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 142.

وبافتراض فريدمان عدم وجود خداع نقدي يجعل دالة الطلب على النقود حقيقية تتوقف على اعتبارات عينية والثروة بالدخل الدائم (YP).

$$M_d = f(p, r_b, r_e, \frac{\Delta P}{\Delta t} \bullet \frac{1}{p}, \frac{y_p}{p}, w, u) \dots \dots (2)$$

وبالتالي فإن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهو متغير خارجي ومعدل التضخم المرتقب من طرف السلطات النقدية  $\frac{\Delta P}{\Delta t} \frac{1}{P}$  متغير خارجي الدخل الدائم الذي يعتبر متغيراً داخلياً.

ويرى "فريدمان" بخصوص هذه الدالة ما يلي:

• أنما صورة معدلة لمعادلة كامبريدج..

• أنما دالة مستقرة، وإن كان استقرارها لا يتطلب ثباتها.

### الفرع الثاني: أثر النقود والسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي:

لقد بحث "فريدمان" الآثار المختلفة للنقود على الأوضاع التوازنية المختلفة، فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وقررت السلطات النقدية زيادة في عرض النقود، سيؤدي ذلك إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات.

و ينعكس ذلك في شكل زيادة في الطلب الكلي التي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل في الأجل القصير فقط. وإذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، فزيادة عرض النقود تؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار. ويفسر "فريدمان" التضخم بأنه نمو الكتلة النقدية بسرعة أكبر من نمو الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي اختلال نقدي، وهنا يتجلى دور السياسة النقدية في امتصاص الفائض النقدي والتأثير على الأوضاع التوازنية، وميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية يعمل من خلال الميزانية ومن خلال تغيرات معدل الفائدة.

### الفرع الثالث: الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى ومدرسة اقتصاديات جانب العرض.

#### أ- الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى<sup>(1)</sup>:

يجمع مفكروا هذه المدرسة بين الفكر الكلاسيكي التقليدي والفكر النقدي في مجال السياسة النقدية، إذ يرون أن دور النقود حيادي وينصرف أثرها على الأسعار فقط، وذلك عند تبني السلطات النقدية لسياسات نقدية متوقعة من قبل أفراد المجتمع مما يدفعهم إلى المطالبة بتعديل أجورهم لتتواءم مع مستويات الأسعار المرتفعة، مما

(1) رانيا عبد المنعم محمد راجح، "دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد)" رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة 2005، ص 24-25.



سيؤدي إلى تغير موضع منحنى العرض الكلي ليتقاطع عند نقطة توازنية جديدة تعبر عن استمرارية التوازن عند مستوى المعدل الطبيعي الناتج السائد فيما سبق ولكن عند مستوى جديد للأسعار.

أما في حالة تبني السلطات النقدية لسياسة نقدية غير متوقعة من قبل أفراد المجتمع فإن تأثيرها سوف ينصرف إلى كل من الناتج والأسعار (الجانب الحقيقي من الاقتصاد) وتكون النقود في هذه الحالة غير حيادية، نظرا لعدم توافر معلومات كافية عن اتجاهات السلطات النقدية وبالتالي عدم المطالبة بتعديل الأجور، ومن ثم عدم التأثير على منحنى العرض الكلي.

وقد دعم هذا الفكر دراسة "روبرت بارو" عن الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة من 1941م-1976م والتي أكدت وجهة النظر السابقة من خلال تقدير أثر التغيرات في المعروض النقدي سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة على الناتج وذلك في حالتي إما أخذ عنصر الإبطاء الزمني في الحسبان أو عدم أخذه. ونظرا لأن للنقود أثر على مستوى الأسعار في كلتا الحالتين فقد أيدت تلك الدراسة آراء النقاد بشأن ضرورة تبني سياسات معدل النمو الثابت للمعروض النقدي بحيث تتلاءم مع معدل نمو الناتج ويتحقق الاستقرار في الأسعار. ومن الجدير بالذكر أن الكلاسيكيون الجدد أوضحوا إمكانية أن يكون للسياسة النقدية التوسعية أثرا سلبيا وذلك إذا كانت أقل توسعا عما كان متوقعا، حيث سيؤدي ذلك إلى خفض الناتج وزيادة الأسعار بصورة كبيرة.

### ب- مدرسة اقتصاديات جانب العرض.

يتفق أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع أنصار مدرسة النقدية حول أهمية السياسة النقدية، حيث يرون أن التضخم ظاهرة نقدية (أي زيادة في عرض النقود بما يفوق معدل النمو الاقتصادي)، وأن هناك سياسات وإجراءات نقدية يجب اللجوء إليها لمكافحة التضخم، مثل إتباع سياسة نقدية تقييدية للحد من الضغوط التضخمية، إلا أن هذا الرأي قد تراجع من جانب العديد من أنصار تلك المدرسة، حيث أشاروا إلى ضرورة إتباع سياسة نقدية توسعية محكومة بمعدل نمو ثابت، حتى لا يساهم في حدوث أي ضغوط تضخمية وخاصة بعد التطرق إلى الآثار الضارة للسياسة النقدية على أسعار الفائدة ومن ثم الاستثمار والعرض الكلي.

وقد أشار أنصار تلك المدرسة إلى ضرورة العودة إلى نظام قاعدة الذهب (أو إلزام البنك المركزي بزيادة عرض النقود بمعدل نمو بطيء وثابت)، وهو ما يترتب عليه وضع أسس متينة لاستقرار أسعار الصرف وتخفيض أسعار الفائدة من الضغوط التضخمية وتحجيم قدرة البنوك المركزية من التوسع في الإصدار النقدي وبالتالي إيجابيا في الحد من عجز الموازنة العامة للدولة إلى جانب المساهمة في الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتتعارض وجهة النظر هذه مع النقاد الذين يرون إيجابية أسعار الصرف المعرفة وملاءمتها في دعم الاقتصاديات الرأسمالية في التكيف مع الصدمات الخارجية.

أهم السمات والسياسات الرئيسية للمدارس الفكرية المختلفة.

السياسات المقترحة إتباعها	أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الكلية			آلية انتقال السياسة النقدية	الموائمة الذاتية للاقتصاد بدون تدخل الدولة	محور الاهتمام	
	الأسعار	التوظيف	النتاج				
سياسة نقدية تعمل على خلق النقود فقط	يوجد	لا يوجد	لا يوجد	مباشرة	توجد	استقرار الأسعار	الكلاسيكية
سياسة نقدية نشطة	قد يوجد في دالة التوظيف الكامل أو الاقتراب منها	يوجد	يوجد	غير مباشرة	لا توجد	البطالة(عند مستوى أقل من التشغيل الكامل) - فترات الركود - الطلب الكلي الفعال	الكبترية
سياسة نقدية غير نشطة	يوجد في الأجل القصير لا يوجد في الأجل الطويل			مباشرة+غير مباشرة	توجد	التضخم	النقدية
سياسة نقدية نشطة	يوجد	يوجد	يوجد	غير مباشرة	ضعيفة وبطيئة جدا	البطالة - فترات الركود - الطلب الكلي	الكبترية الحديثة
عدم فعالية السياسة المعلنة على الإنتاج والتوظيف	يوجد أثر على الأسعار فقط في حالة السياسة المتوقعة. يوجد أثر على الناتج والتوظيف والأسعار في حالة السياسة غير المتوقعة			مباشرة	توجد	التضخم	الكلاسيكية الجديدة
سياسة نقدية نشطة	يوجد أثر لكل من السياسة المتوقعة وغير المتوقعة على المتغيرات الثلاثة			غير مباشرة	غاية في الضعف إلى حد كبير	الركود - الطلب الكلي - النمو - الإنتاجية - توزيع الدخل	الكبترية الجديدة
سياسة نقدية أقل توسعية تتبع نظام معدل ثابت لنمو المعروض النقدي	يوجد في الأجل القصير. يوجد في الأجل الطويل.			مباشرة+غير مباشرة	توجد	الركود - الطلب الكلي - النمو - الإنتاجية	اقتصاديات جانب العرض

المصدر: رانيا عبد المنعم محمد راجح، "دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية (مع دراسة الحالة المصرية في ظل القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد)" رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة 2005، ص 28.

## المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية، وأهدافها، وأدواتها.

### المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها.

#### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية.

تعتبر السياسات النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعنى بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاقتصادي العام، وتأخذ فيما يلي بعض المفاهيم والتعارف المتعلقة بها:

- يقصد بالسياسة النقدية: تنظيم كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار<sup>(1)</sup>.
- و يعرفها "George Pariente": "على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"<sup>(2)</sup>.
- و حسب "فوزي القيسي": التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان استخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"<sup>(3)</sup>.

#### الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية:

تختلف أهداف السياسة النقدية بين الدول المتقدمة والدول النامية وحسب درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والنظم الاقتصادية السائدة وأهداف المجتمعات. ففي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقْتِصَار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، أي استهداف التضخم، والعكس فالدول النامية تعلق عليها العديد من الأهداف، وعموماً يمكن التفريق بين الأهداف النهائية والوسيطية.

#### 1- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

من الجدير بالذكر أن هذه الأهداف ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في هذه الأهداف، ونذكر منها:

1-1 **الاستقرار النقدي**: يعتبر هدف تحقيق الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يؤدي عدم الاستقرار النقدي، سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني.

(1) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

(2) عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2006، ص، 53.

(3) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 54-63.

فيؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني والثروة لصالح المدنيين والمنظمين ورجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخول الثابتة. أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين ورجال الأعمال<sup>(1)</sup>.

2-1 ولقد اختارت معظم الدول الصناعية أهدافا للتضخم ما بين 1% و3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو وارتفاع تكاليف الرفاهية. وإعطاء الأولوية للتضخم أو الاقتصار عليه في مجال السياسة النقدية في الدول المتقدمة يتم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية، وتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة، ونظام إعلامي ملائم.

3-1 التوازن في ميزان المدفوعات: من بين الأدوات المستخدمة لعلاج اختلال ميزان المدفوعات هي تغير إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة... يحدث هذا أثرا إيجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي:

- تخفيض مستوى الأسعار مما سينعكس إيجابيا على الصادرات.
- تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتتخفف الواردات.
- رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تخفيض العجز.

4-1 تحقيق النمو الاقتصادي: يعتبر من أهم أهداف السياسات الاقتصادية، وقد بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة، ودور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الائتماني، حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتي السريع.

و يمكن استخدام السياسة النقدية في رفع مستوى النمو الاقتصادي عن طريق تخفيض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي توظيف عمالة أكثر وزيادة الدخول في النهاية رفع مستوى المعيشة والنمو، وحتى يكون هناك سير سليم للاقتصاد فإن ذلك يتوقف على قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية.

#### 5-1 استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية:

تتميز الاقتصاديات في عمومها بتقلبات اقتصادية ذات طابع دوري، قسمها "جوقلار" إلى أربعة مراحل: التوسع، الانكماش، التطهير، العودة إلى الانطلاق، وتؤثر مثل هذه التقلبات على اقتصاديات الدول، خاصة مرحلة الانكماش التي تؤثر على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف وهنا يمكن للسياسة النقدية أداء دور مهم في

(1) عبد المجيد قدرى، مرجع سبق ذكره، ص 54-63.

تخفيف الآثار السلبية لهذه التقلبات بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش، وسياسة ائتمانية تقييدية في ذروة الرواج والتي عادة ما يصاحبها معدلات نضخم مرتفعة.

### ب-الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

تحاول السلطات النقدية لتحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة، لعدم قدرة هذه السلطات التأثير مباشرة، مثلاً على الناتج المحلي الخام ومكوناته، ولهذا تحاول التأثير على متغيرات تؤثر على الناتج المحلي الخام.

و تعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية. ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية.
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

و تتمثل هذه الأهداف في:

### ب-1-المجتمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأعوان المالىين المقيمين على الإنفاق. بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجتمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجتمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

### ب-2 معدلات الفائدة:

تسعى السلطة النقدية أحيانا الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة أو قصيرة المدى والنقود. والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر.

كما أن المتغيرات في سعر الفائدة لا يعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق<sup>(1)</sup>.

### ب-3 سعر الصرف:

إن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف

(1) أسامة بشير الدباغ، وأثيل عبد الجبار الجور مد، مرجع سبق ذكره، ص 349.

تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة والسيطرة والتحكم في هذا الهدف. وتدفع تقلبات أسعار صرف العملات بالسلطات النقدية إلى التدخل والتأثير عليه واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها تجاه العملات التي ترتبط بها.

### الفرع الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

تعتبر قنوات الإبلاغ من خلال اثر أدوات السياسة النقدية، إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط ونجد أربعة قنوات وهي:

#### أ- قناة سعر الفائدة.

هي قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو وذلك أن السياسة النقدية الانكماشية تعمل على ارتفاع سعر الفائدة الاسمي، مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضغط طلب العائلات على السلع المعمرة.

#### ب - قناة سعر الصرف

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى تشتغل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي. تعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

#### ج- قناة أسعار السندات المالية:

تعتبر عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين:

أ - عبر القناة الأولى: أو ما تعرف بقناة "توبين" للاستثمار والتي تعبر عن العلاقة بين القيمة البورصية

للمؤسسات ومخزون رأس المال الصافي.

حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأزمة النقدية بالمحافظة على الاستثمار لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة بيعها ويؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

تشرح هذه النظرية (قناة توبين **James Tobin**): كيفية تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد من خلال تأثيرها في تقييم الأسهم وتعرف **q** بأنها القيمة السوقية للشركة مقسومة على نفقة إحلال رأس المال، وتوفر السياسة النقدية في أسعار الأوراق المالية من خلال انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض الفوائد أو عجز الأرصد النقدية لدى القطاع العائلي، الأمر الذي يترتب عليه اتجاه وحدات القطاع العائلي نحو سوق الأوراق المالية لبيع ما لديها من أوراق مالية - أو عدم شراء أوراق مالية.

**ب- عبر القناة الثانية:** أو ما تعرف قناة اثر الثروة على الاستهلاك، بحيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الناتج المحلي.

#### د- قناة الائتمان:

وتنقسم هذه القناة بدورها إلى قناتين:

#### د-1- قناة الإقراض المصرفي:

يؤدي الانخفاض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف، ومنه ينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه ما يؤدي إلى التقليل من حجم الاستثمار وبالتالي الحد من النمو.

#### د-2- قناة ميزانية المؤسسات:

يؤدي انخفاض عرض النقود إلى الانخفاض في صافي قيمة الضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض، كما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التضخمات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة مما يزيد من مخاطر اقتراضها، ونتيجة لذلك يكون الانعكاس سلبي على الاستثمار في القطاع الخاص أي انخفاض نمو الناتج المحلي الخام.

أما بالنسبة لأهداف السياسة النقدية في الدول النامية، فإنه يعتبرها الكثير من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد، ولكن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد أن هذه الدول تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف، كتشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة، وتحقيق الاستقرار النقدي بمحاربة التضخم، وضمان قابلية الصرف، والمحافظة على قيمة العملة، وإيجاد سوق مالي ونقدي متطور<sup>(1)</sup>.

#### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي بصفته المسئول عن تسيير وتنظيم الكتلة النقدية، مجموعة من الأدوات والوسائل بحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو انكماش، واستخدام هذه الأدوات يتباين من اقتصاد لآخر، وحسب الأهداف المحددة والقطاعات المستهدفة.

وتشمل أدوات السياسة النقدية نوعين من الوسائل، مباشرة أو تلقائية وتستهدف أنواعا محددة من الائتمان موجهة لقطاعات معينة أو لأغراض محددة، وغير مباشرة تستهدف الحجم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات، ويمكن تحديدها فيما يلي<sup>(2)</sup>:

(1) - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

(2) - أكرم نعمان الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 78-81.

أ- أدوات كمية: تهدف بصفة أساسية إلى التأثير في حجم الائتمان المصرفي دون الاهتمام بأوجه الاستخدام التي يوجه إليها هذا الائتمان، ويلاحظ أن هذه الأدوات تحدث أثرها عن طريق التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم على قدرتها على فتح الائتمان وخلق الودائع.

ب- أدوات كيفية: وتهدف أساساً إلى التأثير على نوع الائتمان أي على الكيفية التي يستخدم لها وليس على حجم الائتمان الكلي وذلك عن طريق التمييز بين الأنواع المختلفة من القروض، من حيث سعر الفائدة وسهولة الحصول على القروض وقفا لأوجه الاستخدام المختلفة التي يوجه إليها.

و يمكن أن نحددها من تصنيف آخر كما يلي:

### الفرع الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً، من أهمها:

أ- تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية، بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

ولكن استخدام هذه الأداة قد يقود إلى تشوهات قطاعية وذلك ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول.

ب- النسبة الدنيا للسيولة: ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم. وهذا حتى لا تفرط البنوك التجارية في الإقراض.

ج- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد: ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، ومن شأن ذلك، التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها إلى الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

د- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: حيث تستخدم البنوك هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد.

هـ- التأثير والإقناع الأدبي: وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على كبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.



إن اعتماد الأسلوب المباشر للسياسة النقدية والرقابة على الائتمان ما فتئ التخلي عنه يتزايد من سنة إلى أخرى خاصة في العشريتين الأخيرتين من القرن العشرين لصالح الأساليب غير المباشرة، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك التجارية نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف والمؤثرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه معاقبة البنوك التي تتسم بالحيوية والفعالية.
- تعمل كذلك على الأضرار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، كون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى بفوائد أعلى.
- تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات.
- انعدام الضمانات الكفيلة بكون التسهيلات الائتمانية المقدمة لبعض القطاعات سوف تستخدم للأغراض المحددة لها.

### الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

تعتمد هذه الأدوات على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقد، ويسمح هذا الأسلوب لقوى السوق أن تعمل على تخصيص القروض، ومن أهم هذه الأدوات غير المباشرة ما يلي:

1- عمليات السوق المفتوحة:

تعني هذه السياسة دخول البنك المركزي للسوق النقدية والمالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستخداماً خاصة في الدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، ومن ثم حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك. هي أداة غير تضخمية، إلا أنه يقر أن استعمال هذه الأداة غير كاف ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية، وإن تتمتع الدول بأسواق نقدية ومالية متطورة ومنظمة<sup>(1)</sup>.

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما يجوزته من أوراق مالية للبيع ومن ثم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية فيقلص حجم السيولة وتنخفض مقدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، وإذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي، وذلك بشراء الأوراق المالية.

ولكن استخدام عمليات السوق المفتوحة تتعرض لبعض المشاكل منها<sup>(2)</sup>:

(1) Jacques Fontanel, Op, Cité, P 68.

(2) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 91

- أولاً: تتعلق بمدى قدرة البنك المركزي على تسويق السندات في الأسواق المالية: ودخوله إلى الأسواق المالية عارضاً ببيع السندات أي تخفيض الكمية المعروضة من النقود، والسؤال هنا هو لو امتنع الجمهور ومنشآت الأعمال عن شراء هذه السندات؟

ثانياً: تتعلق بضرورة تكرار عمليات السوق المفتوحة وذلك لتحقيق الاستمرارية في مفعول السياسة النقدية الانكماشية.

ثالثاً: وتعلق بالآثار السلبية المترتبة على التدخل في آلية السوق الحرة.

ويتوقف نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه باستخدام هذه الأداة على ما يلي<sup>(1)</sup>:

- مدى تطور سوق السندات الحكومية وأذونات الخزنة.

- مدى تطور سوق الأوراق المالية وحجمها.

- مدى تنظيم وتطوير الجهاز المصرفي.

### ب- معدل الاحتياطي القانوني:

تقوم البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي، ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني أو الإجمالي.

وتعتبر هذه الأداة ذات هدف مزدوج فهي من جهة أداة لحماية المودعين وتمكينهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم، ومن جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان<sup>(2)</sup>.

ففي أوقات الكساد يمكن للبنك المركزي أن يخفض من نسبة الاحتياطي، مما يساعد على زيادة التسهيلات الائتمانية وتنشيط المعاملات وزيادة الطلب مما يؤدي إلى زيادة التشغيل والدخل الوطني للمجتمع. وفي حالات التضخم يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وتؤدي إلى "انخفاض الاستثمار" ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الأسعار. تستخدم هذه الأداة على نطاق واسع، لأنها سهلة الإدارة نسبياً بالمقارنة بالأدوات الأخرى وتكون هذه الأداة أكثر فاعلية ونجاعة إذا كان وعاء الاحتياطات الإجمالية شاملاً لجميع أنواع الودائع، وكذا افتراض عدم وجود تسرب نقدي (اكتناز) وعدم وجود طرق أخرى أمام البنوك التجارية للحصول على موارد نقدية خارج البنك المركزي، ومدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من قبل السلطات النقدية.

وتعتبر الولايات المتحدة أول دولة تطبق أداة الاحتياط الإجمالي منذ 1933م لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم. وفي الجزائر لم يكن ذلك ممكناً إلى بعد ظهور القانون 90/10 المتعلق بالنقد والقروض الصادر

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 91

(2) سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 219.

في 4/14/1990م، حيث بدأ البنك المركزي الجزائري في فرض احتياطي إجباري على البنوك التجارية<sup>(1)</sup> على مجموع الودائع لأول مرة. بموجب التعلبية 94/73 للبنك الجزائري المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري الصادر في 28/11/1994

و بالمقابل هناك العديد من الانتقادات وجهت لهذه الأداة نذكر منها:

- يتأثر حجم الائتمان في الواقع بالطرق الاقتصادية والمالية، ولذا فإن أي تغيير في الاحتياطي القانوني لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير حجم الائتمان.
- قد تؤثر معدلات الاحتياطي القانوني على ربحية البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الإقراض.
- قد يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، خاصة السندات العمومية، فرفع هذا المعدل يؤثر على قدرة البنوك على الإقراض مما يجعلها تسعى إلى تعويض السيولة من خلال بيعها للمنشآت الموجودة لديها، مما يعمل على انخفاض أسعارها.

**ج-معدل إعادة الخصم:** هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية للبنوك التجارية، والإقراض منه باعتباره الملاذ الأخير لهذه البنوك.

و تعتبر إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة<sup>(2)</sup>. كما تعتبر إحدى الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على كمية الائتمان نقصا وزيادة. فإذا أراد البنك المركزي أن يحد من حجم الائتمان المصرفي لجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم، حيث يؤدي هذا إلى رفع سعر الفائدة الذي تقترض به البنوك التجارية، أما إذا قام البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم فإنه بذلك يشجع البنوك التجارية بدورها إلى خفض سعر الخصم مما يشجع الأفراد مستهلكين كانوا أو مستثمرين على خصم أوراقهم التجارية وبالتالي يمكنهم من التوسع في عمليات البيع بالأجل.

و في حالات التضخم يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان فترفع تكلفة الائتمان، ومن ثم تكلفة التمويل فيدفع ذلك المستثمرين إلى الامتناع عن الاقتراض وقد يلجئون إلى استثمار أموالهم في السوق المالية، وهكذا تخرج الأموال من فح السيولة، فيتقلص حجم الكتلة النقدية. إلا أن هناك بعض الاعتبارات والمشاكل العملية المترتبة على استخدام هذه الأداة (إعادة الخصم) للتأثير في العرض النقدي، منها<sup>(3)</sup>:

**أولاً:** تتعلق بمدى فعالية معدل الخصم كأحد أدوات السياسة النقدية على المدى الطويل، فاعتبار معدل الخصم كسعر يتحدد في الأسواق لا يمكن تغييره بشكل دائم ما لم يكن هذا التغيير قد جاء نتيجة للتحويلات في ظروف العرض والطلب النقدي.

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

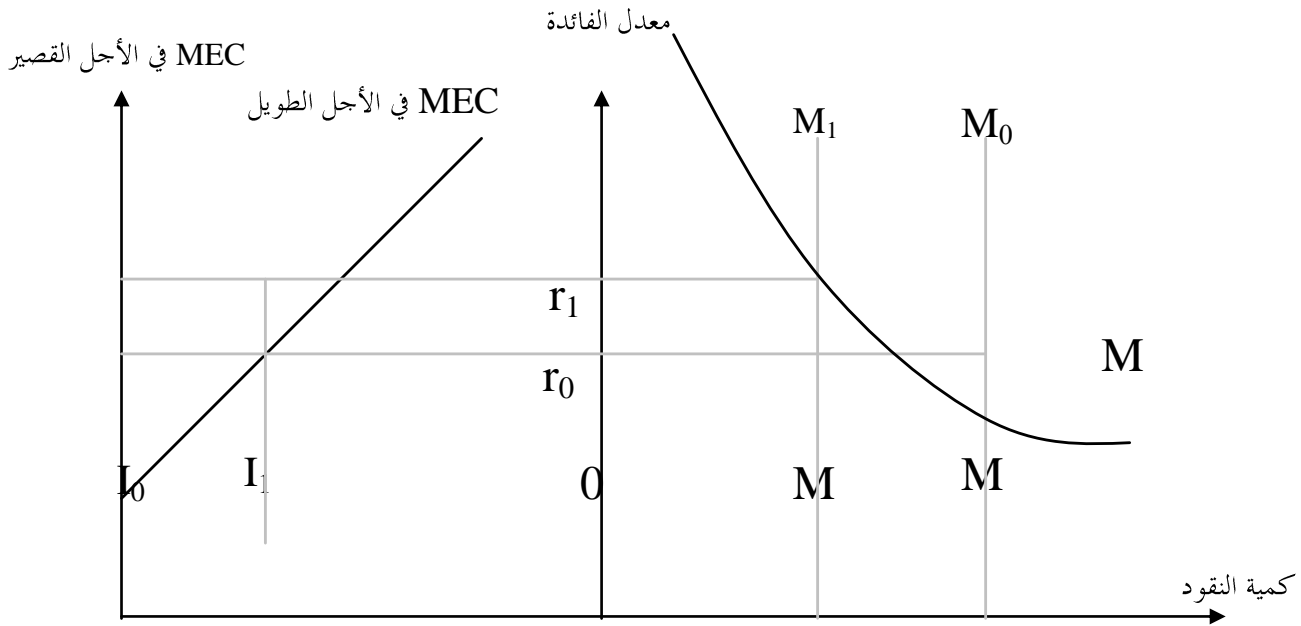
(2) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

(3) أسامة بشير الدباغ، أنيل عبد الجبار الجورمد، مرجع سبق ذكره، ص 341-342.

و لذا فإن التغيير الذي يجريه البنك المركزي على معدل الخصم كأسلوب للتحكم في العرض النقدي، ولا يمكن أن يكون ذو فعالية على المدى الطويل إلا إذا رافق ذلك تغير في النقد نفسه.

ثانياً: تتعلق بتغيير معدل الخصم وبالتالي معدلات الفائدة وماله من أثر على الاتفاق الاستثماري على المدى الطويل، ويمكن توضيح هذه الفكرة من خلال الشكل رقم 07، حيث يوضح الدور الذي يؤديه الزمن في التأثير على الاستثمار في المدى القصير والطويل.

الشكل رقم 07: الكفاية الحدية لرأس المال في المدى القصير والطويل



المصدر: عادل المهدي، العلاقات الدولية، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2002-2003، ص 203.

في المدى القصير يصعب تعديل حجم الإنفاق الاستثماري مهما تغير معدل الفائدة، ولهذا السبب يمكن تمثيل الكفاية الحدية لرأس المال MEC على المدى القصير على شكل خط ذو ميل عمودي على المحو الأفقي دلالة على استقلال هذه الدالة عن معدل الفائدة، أما على المدى الطويل فإن عامل الزمن يتيح لمنشآت الأعمال أن تتكيف مع الارتفاع في معدل الفائدة، وأن تعيد النظر في الخطط الخاصة بها، بما يتناسب مع هذا الارتفاع، وبالتالي يمكن لمنحنى الكفاية الحدية لرأس المال على المدى الطويل أن يأخذ وضعاً يظهر مرونة أكبر تجاه التغير في معدل الفائدة.

### الفرع الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن.

من أهم الأهداف التي يسعى الاقتصاديون إلى تحقيقها هو التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، ويقصد بالتوازن الداخلي: "تحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة (ألا يزيد معدل البطالة عن 5% سنوياً، وهو المعدل

الطبيعي الذي ينشأ من تغيير هيكل الوظائف، ويطلق عليه معدل البطالة الاحتكاكية)، والحفاظ على مستوى الأسعار المحلية (معدل للتضخم في حدود 2% و3% يعتبر من الأمور المقبولة اقتصادياً)<sup>(1)</sup>.

## 1- دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي.

### 1-1 دور السياسة النقدية في علاج الركود الاقتصادي:

يعد الركود الاقتصادي من أهم المشاكل التي تواجه صانعي السياسة الاقتصادية، وإن من مظاهر الركود الاقتصادي هبوط مستويات التوظيف والاستثمار وبالتالي انكسار النشاط الإنتاجي وهبوط معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن تعريفه بأنه فترة نمو سلبي يعقب فترة نمو إيجابي طبيعي (ارتفاع النمو) وتختلف مظاهر الركود الاقتصادي بحسب درجة التقدم والهيكل الاقتصادي ويمكن إجمال أهم هذه المظاهر في:

- هبوط حاد في الاستثمار الحقيقي وانخفاض طلب العمل وتزايد البطالة الإجبارية.
- تباطؤ معدلات التضخم كنتيجة لانخفاض الطلب الكلي.
- انخفاض معدل دوران النقود.

ويوجد أكثر من اتجاه في الأدب الاقتصادي يرى أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً في النشاط الاقتصادي في فترات الركود عنها في فترات الراج، ومن هذه الاتجاهات يمكن أن نذكر:

### 1- الاتجاه الأول من النظريات:

يعتمد على فرضية عدم اكتمال سوق الائتمان، وفي ظل هذه الفرضية فإن عدم تماثل المعلومات بين المقرض والمقترض يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوساطة المالية التي تظهر في علاوة التمويل الخارجي، وتعتمد هذه العلاوة على صافي قيمة أصول المقرض. ففي فترات الركود تنخفض صافي أصول قيمة المنشآت العاملة بالاقتصاد مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخارجي، وهو ما يزيد من أثر رد الفعل لصدمات السياسة النقدية، نظراً لانخفاض التدفق النقدي وانخفاض قيمة الضمانات المقدمة من المنشآت المقترضة، في ظل اعتماد هذه المنشآت على التمويل الخارجي، وهو ما يجعل علاوة التمويل الخارجي أكثر حساسية للمتغيرات في معدلات الفائدة، ولذا فإن تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي قد يكون أكثر في فترات الركود عنه في فترة الراج.

### 2- الاتجاه الثاني من النظريات:

فيقوم بشرح أثر السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تحذب منحني العرض الكلي، ففي فترات الركود، تكون لدى المنشآت طاقات إنتاجية عاطلة، وعند مستوى منخفض جداً وأقل حساسية للتغيير في الإنتاج، وهو ما يعني أن تحرك منحني الطلب الكلي نتيجة للمتغيرات بالسياسة النقدية سوف يكون له تأثير أكبر وأقوى في الناتج وتأثير أضعف في التضخم في فترات الركود عنه في فترات الراج.

(1) عادل المهدي، "العلاقات الدولية"، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، 2002-2003، ص 203.

وإن اختلفت حدة الركود فإنه يلاحظ لجوء صانعي السياسة، إلى سياسة نقدية توسعية في فترات الركود في ثماني فترات ركود بالاقتصاد الأمريكي (منذ 1953م إلى 1990م)، وقد اتضح خلال هذه الفترات نجاح هذه السياسة وحدها - والتي تميزت بالكفاءة والمرونة- في إنهاء الركود.

أما في حالة ما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة كساد، فعلى السلطات النقدية أن تقوم بزيادة عرض النقود، مع اتجاه الأفراد إلى استخدام هذه الزيادة عن طريق إنفاق مبالغ أكبر على السلع والخدمات وعلى الأصول المالية، وبالتالي فستكون هناك زيادة مباشرة في الطلب الكلي ينتج عنها زيادة في الإنتاج والتشغيل إذا كان يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل. أما في حالة التشغيل الكامل فإن زيادة عرض النقود فستؤدي إلى رفع الأسعار، وهذا حسب التحليل النقدي.

### 1-2 دور السياسة النقدية في علاج التضخم:

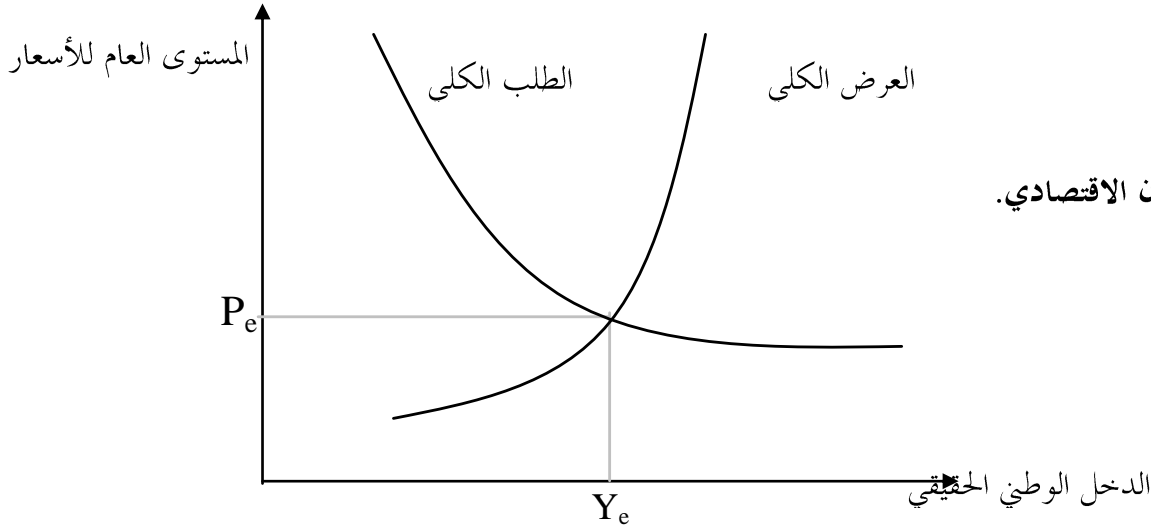
يقصد بالتضخم الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار سواء كان بسبب الإصدار النقدي أو من خلال الإنفاق النقدي (الطلب الكلي)، وهو تكلفة يتحملها الاقتصاد الوطني. لها العديد من الآثار السلبية المختلفة، على قيمة العملة وعلى النشاط الاقتصادي والنمو.

ويرى أصحاب المدرسة النقدية أن التضخم ظاهرة نقدية سببها الفائض في عرض النقود من الزيادة في الإنتاج، وبالتالي فالسياسة الواجب إتباعها في هذه الحالة هي تخفيض عرض النقود ليقول الطلب وتنخفض الأسعار.

تنشأ صدمات الطلب التضخمية عندما تتجاوز الزيادة في الطلب الكلي مستوى الإنتاج (العرض الكلي) عند الاستخدام الكامل، فينتقل منحنى الطلب الكلي جهة اليمين نتيجة لعدة عوامل، من بينها زيادة الكمية المعروضة من النقود (سياسة نقدية توسعية)، وإذا لم تعزز السلطة النقدية زيادة الطلب الكلي بسياسة نقدية توسعية فإن الاقتصاد سيميل في النهاية نحو التوازن، وذلك بعد مضي فترة مؤقتة من الارتفاع في المعدل العام للأسعار، وعندما يؤدي تعزيز الزيادة في الطلب الكلي من خلال سياسة نقدية توسعية إلى تحويل التضخم من حالة مؤقتة إلى حالة مستمرة ودائمة.

أما بالنسبة لصدمات العرض التضخمية فإنها تنشأ نتيجة لانتقال منحنى العرض الكلي إلى جهة اليسار فيرتفع المستوى التوازني للأسعار وينخفض المستوى التوازني للإنتاج، والشكل التالي يوضح ذلك. ويتم تحديد هدف السياسة النقدية بوضوح تام، وتحديد الهدف والأداة بوضوح تام والتي سيتم استخدامها لتحقيق هذا الهدف (استهداف ظاهرة التضخم) لتحقيق استقرار النشاط الاقتصادي، وإن نجاح هذا الأسلوب يتوقف على توافر عدة نقاط هي<sup>(1)</sup>:

(1) - عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 203.



شكل رقم 08: التوازن الاقتصادي.

المصدر: Michael Burda et Charles Wyplosz, Op, cité, p314.

- توافر وضع مالي قوي ومتطور، ورسوخ استقرار الاقتصاد الكلي.
- استقلالية البنك المركزي في استخدام أدوات السياسة النقدية، وتكليفه بتحقيق استقرار الأسعار.
- التفهم الجيد لنوات تأثير أدوات السياسة في التضخم.
- وجود منهجية وأسلوب قوي لاستنباط تنبؤات التضخم.
- وجود - وقدرة البنك المركزي على تقديم - تفسير وإجابة على التساؤلات الموجهة للسياسة النقدية.

### ب- دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي.

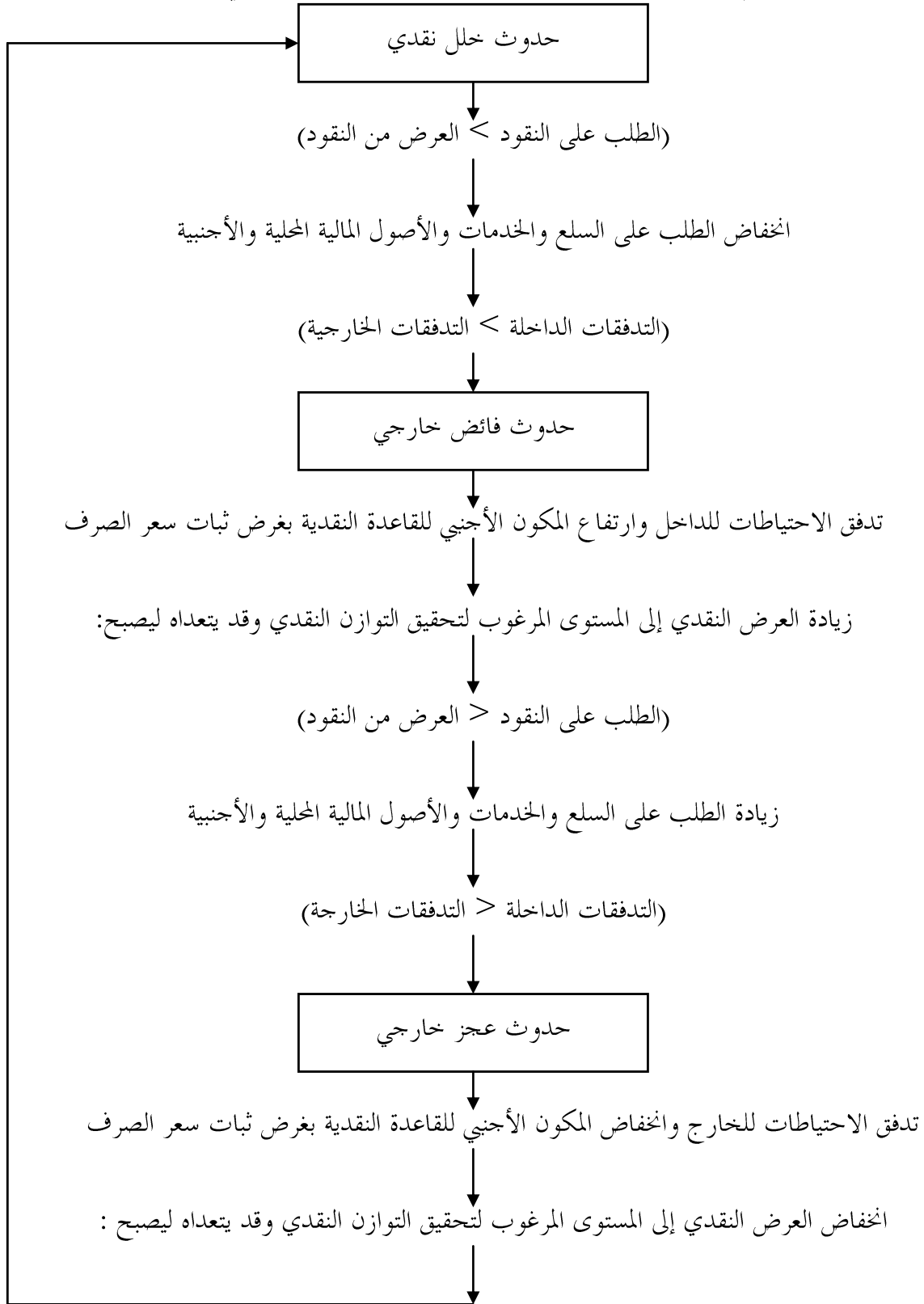
يشير التوازن الخارجي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>. تستخدم السياسة النقدية لعلاج اختلال ميزان المدفوعات والعودة إلى حالة التوازن عن طرق تغيير كل من المعروض النقدي وسعر الصرف.

#### ب - 1- استخدام المعروض النقدي:

يمكن أن نحدد تطورات المنهج النقدي في علاج خلل ميزان المدفوعات منذ نهاية الستينات على أيدي كل من "Robert Mundell" و"Harry Johnson". ويعد هذا المنهج امتدادا طبيعيا لمدرسة النقديين التي نشأت في جامعة شيكاغو، ويرى مناصرو المنهج النقدي المعاصر أن الخلل والتوازن في ميزان المدفوعات لأي دولة يجد أساسه في العلاقة بين العرض والطلب على النقود في هذه الدولة. ويرى النقديون أن ميزان المدفوعات يعتبر أساسا ظاهرة نقدية، ويركزون في التحليل على آثار التغير في الطلب على النقود وعرض النقود على التغير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة. ويمكن تلخيص وجهة نظر النقديين في آلية العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي في الشكل التالي:

(1) Michael Burda et Charles Wyplosz, Op, cité, p314

مخطط رقم 01: آلية العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي.



المصدر: عادل المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 161.



ويوضح الشكل السابق أن التوازن الخارجي يتأرجح بين الفائض والعجز استناداً إلى الخلل والتوازن النقدي، فالزيادة في الطلب على النقود عن العرض تؤدي في النهاية إلى حدوث فائض خارجي، مرجعه انخفاض الطلب على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية والأجنبية، ويؤثر الفائض الخارجي بدوره على زيادة العرض النقدي من خلال تدفق الاحتياطات الأجنبية إلى الداخل وهي جزء من القاعدة النقدية. (ويختلف تحليل المنهج النقدي في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة عنه في ظل أسعار الصرف الحرة أو المرنة).

فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فإنه يجب إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة أو وضع سوق للائتمان وغيرها، ويحدث هذا أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات من عدة نواحي نذكر منها:

◀ تخفيض مستوى الأسعار يعني أن تصبح منتجات الدولة أرخص نسبياً في الأسواق الخارجية فيزداد الطلب عليها، وفي المقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها، وبالتالي فالنتيجة زيادة الصادرات وانخفاض الواردات.

◀ رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجلب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة التي تقوم بذلك، للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع. وتدفع رؤوس الأموال الأجنبية ويساعد ذلك على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

#### ب-2- استخدام سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات:

إن اتجاه السلطات الاقتصادية إلى خلق سياسة نقدية تستطيع تحقيق الأهداف المتعلقة بالاقتصاد الداخلي يتطلب أحد الخيارين:

- الأول: فرض قيود على أسواق المال والمحافظة على سعر صرف ثابت.
- الثاني: اختيار نظام سعر الصرف المرن مع تحرير أسواق رأس المال.

فيما يتعلق بأهمية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت نجد عدم قدرة السلطات النقدية في ظل هذا النظام على بناء سياسة نقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الحقيقي، نظراً لافتقار السلطات الاقتصادية القدرة على السيطرة- في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال- على المتغيرات النقدية وارتفاع درجة حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية.

#### ج- ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي.

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر أدوات السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، وتتأثر آلية انتقال أثر السياسة النقدية بشكل قوي بمرونة المتغيرات الاقتصادية خلال هذه القنوات والتي ترتبط- أي مرونة المتغيرات- بميكل النظام المالي بالدولة وهيكل الاقتصاد الكلي والأوضاع الاقتصادية بشكل عام.

ويتجه عديد من الاقتصاديين إلى التمييز بين ما يعرف بانتقال أثر السياسة النقدية من منظور النقود وانتقال أثر السياسة النقدية من منظور الائتمان، فمن منظور النقود تؤثر السياسة النقدية في جانب الطلب على الموارد المالية (الطلب على الائتمان) من خلال التغيرات في سعر الفائدة، أما من منظور الائتمان فإن انتقال أثر السياسة النقدية يتم من خلال التأثير في المعروض من الموارد المالية (عرض الائتمان)، وينبني منظور النقود على قناة سعر الفائدة أو النقود والتي تم وضعها بواسطة الكيترين من خلال نموذج IS-LM، أما منظور الائتمان فيؤكد على دور الوساطة المالية أو البنوك في تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، حيث تؤدي البنوك دورا هاما - بوصفها أكبر مؤسسات الوساطة المالية بالاقتصاد - في تحديد الناتج المحلي من خلال عرض الموارد المالية لتمويل مشاريع الاستثمار الحقيقي ورأس المال العامل بالاقتصاد

**المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للسياسة النقدية وتطور أداء البنك المركزي.**

### الفرع الأول: التحولات الجديدة في مجال السياسة النقدية:

يعرف العالم تحولات جذرية في مجالات مختلفة ومستويات متعددة، وكان لهذه التغيرات انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على العديد من السياسات والأسواق، من بينها السياسات النقدية، فعمليات الاندماج وتدفعات رؤوس الأموال والعملة المالية والاتحادات النقدية والتطورات المالية، كلها عوامل تدفع باتجاه تغيير أدوات ووسائل وأهداف السياسة النقدية.

و تجد السياسة النقدية نفسها في مواجهة هذه التغيرات، فإلى غاية بداية الثمانينات كان القيد الخارجي المؤثر على الدولة يرتبط قبل كل شيء بالرصيد التجاري أو رصيد العمليات الجارية، أما الآن فإن حركة رؤوس الأموال هي التي تؤدي الدور الأساسي في التأثير، بحيث تعتبر هذه الحركات لرؤوس الأموال ذات طبيعة تطايرية "Volante" والمتعاملون في الأسواق جد حساسين لمصادقية السلطات النقدية.

إلى جانب هذا الانفتاح على حركة رؤوس الأموال، تعايش اليوم تحولا على المستوى الفكري، فبعد سيادة الفكر الكيترية فترة الثلاثينات بإقراره لتدخل السلطات العمومية، تميزت فترة الثمانينات بالتأثير المتزايد للأفكار الليبرالية، وحسبهم فإن سياسة نقدية نشطة "Discretionnaire" عاجزة عن التأثير على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد سواء على المدى الطويل أو المدى القصير. ومن هنا فإن التطبيق الدائم لسياسة مرتكزة حول محاربة التضخم يمكنها بناء مصداقية السلطة النقدية<sup>(1)</sup>. هذه المصادقية التي تجب أن تكون بمنأى عن التدخلات السياسية ومدعمة باستقلالية البنك المركزي.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

## الفرع الثاني: تطور أداء البنك المركزي:

يتحمل البنك المركزي في العديد من الاقتصاديات مسؤوليات كبيرة وهامة الإدارة والإشراف على النظام المالي في الاقتصاد، ويمارس البنك المركزي مهامه كسلطة نقدية على مستوى<sup>(1)</sup>:

1. تحديد توجهات السياسة النقدية، ذلك أن تدخل البنوك المركزية يختلف بحسب درجة استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وهذا ما يجعل المهام تختلف بحسب الاستقلالية.

2. اختيار الوسائل الملائمة النقدية: ذلك أن هذه الوسائل ممكن أن تتعدد وفقا للهيكل المالي والوضع الاقتصادي للبلد.

3. تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية: أما فيما يخص مراقبة وإدارة الائتمان فإن البنك المركزي تتلخص فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- استقرار سعر الصرف.
- استقرار سوق النقود.
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- استقرار المستوى العام للأسعار والتقليل من حدة التقلبات الاقتصادية. ويستخدم البنك المركزي لتحقيق ذلك مجموعة من الأدوات كمية وكيفية ومباشرة.

### 1- الاتجاهات الحديثة في البنوك المركزية:

لقد طورت البنوك المركزية أسلوبا خاصة للقواعد والممارسات العملية التي تسير عليها إلى ما يمكن ولكنها في عالم دائم التغيير مازالت في مرحلة التطور والارتقاء وتمثل الاتجاهات الحديثة في البنوك المركزية في: الإدارة النقدية غير المباشرة، تنمية البنوك الالكترونية والرقابة عليها، الفصل بين وظائف السياسة النقدية وتنفيذها، وبين وظائف الرقابة على الجهاز المصرفي.

و كذلك تطوير العمل الإداري في مجال إدارة احتياطات النقد الأجنبي، الإشراف المصرفي الحصين والتعاون بين البنوك المركزية.

### 1-1 تحرير الأسواق المالية وأهمية عمليات السوق المفتوحة في الإدارة النقدية غير المباشرة:

تعد عمليات السوق المفتوحة هي المحور الرئيسي الذي يعتمد عليه استخدام أسلوب الرقابة النقدية غير المباشرة، وذلك للتحكم في مستوى السيولة طبقا للأهداف التي تحددها السياسة النقدية، وقد جاء هذا الاتجاه نتيجة لتقدم الأسواق المالية والتي تقوم بدور مهم في توفير فرص التمويل وتجميع المدخرات الاستخدام في المجال الاستثماري.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

(2) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 252-254.

ونظراً لضآلة المدخرات في البلدان النامية وافتقارها إلى أسواق مالية متطورة ومنظمة يلجأ إليها المستثمرون، فإنه يجب عليها إحداث تغييرات تتعلق بهيكل النظام المالي والسياسة الائتمانية ووسائلها، بهدف تعبئة الموارد الميسرة وإعادة توجيهها نحو معايير الاستثمار الحافزة للنمو الاقتصادي، وذلك بتحرير هذه الاقتصاديات وتحديث بنيتها المالية وإصلاح أنظمتها المصرفية، ويكون دور البنك المركزي هو:

- توفير التشريع اللازم لتحقيق التحرير المالي.
- السماح بإنشاء بنوك استثمار خاصة للترويج والاكتتاب في الصادرات الجديدة.
- السماح للبنوك بالمشاركة في ملكية وإدارة المشروعات الأكثر إنتاجية.
- الرقابة المتشددة والفاعلة على النقد والائتمان المصرفي والعمل على تحقيق الاستقرار النقدي إضافة إلى تطوير الأسواق المصرفية وأسواق الأوراق المالية.

## 1-2 التنمية المصرفية الالكترونية والرقابة عليها:

تتجه المؤسسات المصرفية اليوم إلى توفير خدماتها المتنوعة إلكترونياً للعملاء، وهذه التطورات في الأدوات والوسائل تطرح تحديات أمام الجهاز المصرفي والسلطات الرقابية المتمثلة في البنك المركزي في الدول النامية، ومنها:

- تزايد حدة المنافسة في صناعة الخدمات الالكترونية من قبل المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.
- تزايد سرعة تنفيذ العمليات المصرفية.
- نقص الخبرات وعدم وضوح النواحي القانونية والتشريعية.
- وبالتالى لمواجهة هذه التحديات يتحتم على البنك المركزي العمل على:
- تنمية الصيرفة الالكترونية.
- سياسة رقابية وقواعد جديدة للصيرفة الالكترونية.

## ب - الفصل بين وظائف رسم السياسة النقدية وتنفيذها وبين هدف الرقابة على الجهاز المصرفي:

يوجد اتجاه لدى الدول المتقدمة للفصل بين السلطة المسؤولة عن رسم السياسة النقدية وتنفيذها، وتلك المسؤولة عن الإشراف والرقابة على أداء الجهاز المصرفي، فوظائف السياسة النقدية يعهد بها للبنك المركزي، والوظائف المتعلقة بالرقابة على الجهاز المصرفي فإنها يمكن أن تكون ضمن مسؤولية البنك المركزي أو يعهد بها إلى سلطة أخرى غالباً ما تتبع وزارة المالية.

## ب-1 الفصل بين الصيرفة المركزية وإدارة الدين العام:

يدعو صندوق النقد الدولي إلى فصل عملية إدارة الدين العام عن البنوك المركزية وأن يعهد بها إلى جهاز مستقل له أهداف محددة ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وأن يقوم على إدارته فنيون متخصصون، ويرى الصندوق أن وجود جهاز كفاء مستقل لإدارة الدين العام يساعد على كسب ثقة المقرضين وحصول الدول المقترضة على

تعيين أفضل لمخاطرها الائتمانية من جانب مؤسسات التقييم الدولية مما يساعد على تخفيض تكلفة القروض الخارجية وتحسين شروطها. وتمثل مهام الجهاز المصرفي لإدارة الدين العام في إدارة مخاطر محفظة الدين العام وتوفير السيولة اللازمة للدولة وتكلفة منخفضة وبالأجال المناسبة، وتسهيل لجوء الدولة إلى أسواق المال الدولية للحصول على التمويل بالنقد الأجنبي.

### ب-2 تطوير العمل الإداري في مجال إدارة احتياطات النقد الأجنبي:

انتقد صندوق النقد الدولي الاقتصاديات الناشئة من ناحية افتقارها إلى الإدارة الجيدة لاحتياطات النقد الأجنبي التي تراكمت لديها من تدفقات رؤوس الأموال، ويؤكد البنك الدولي على أهمية تطوير العمل الإداري لاحتياطات النقد الأجنبي، وذلك عن طريق حسن اختيار أشخاص أكفاء وذوي خبرة إدارية واسعة بأمور إدارة الاحتياطات من النقد الأجنبي، وذلك بما يكفل استثمار تلك الاحتياطات بعائد مجز مع الحفاظ على السيولة ومواجهة مخاطر تقلب أسعار الصرف والفائدة.

### ج-استقلالية البنك المركزي وأهمية الدور الإشرافي له.

تعني استقلالية البنك المركزي في المفهوم القانوني حجم السلطات الممنوحة له في صياغة السياسة النقدية وإدارتها ومن ثم مدى إمكانية مسائلة البنك المركزي عن تحقيق والإبقاء على استقرار الأسعار<sup>(1)</sup>. وتعني منح الاستقلالية الكاملة له في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسة من قبل السلطات التنفيذية من جهة، ومن خلال منحه حرية التصرف كاملة في وضع وتنفيذ سياسة نقدية

ولا تعني استقلالية البنك استقلاله عن الحكومة بشكل تام وانفصاله الكامل عنها فهو مؤسسة حكومية إلا أن الاستقلالية تعني حريته في اتخاذ قراراته خاصة فيما يتعلق منها بالسياسة النقدية، بالإضافة إلى الحرية التي يتمتع بها المسؤولون في البنك المركزي ودورها في اتخاذ قراراته.

وبدأ ظهور أهمية استقلالية البنوك المركزية بسبب التطورات الاقتصادية والمالية التي عرفتتها بعض البلدان في عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، ولعل السبب الرئيسي للمناداة بهذه الاستقلالية هو عدم فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في بعض الدول. ويمكن قياس هذه الاستقلالية بالاعتماد على مؤشرين مختلفين هما: الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية للبنك المركزي.

-الاستقلالية العضوية: وتعلق بشروط تعيين المسؤولين في البنك المركزي وكذا شروط ممارستهم لوظائفهم.

-الاستقلال الوظيفي: ويتحدد بالنظر إلى مسؤوليات ومهام وأهداف البنك المركزي، وكذا بالنظر إلى مدى استقلاليتها المالية، فكلما كانت السياسة النقدية غير واضحة وعديدة أو غير موجودة كلما قلت درجة استقلالية البنك المركزي .

(1) منصور زين، "استقلالية البنك المركزي أثرها على السياسة النقدية"، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات يومي 14-15 ديسمبر 2004، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسة بن بوعلي-الشلف ص424.

## ❖ أثر استقلالية البنوك المركزية على المؤشرات الاقتصادية :

بحث دراسات عديدة هذه العلاقة على بعض المؤشرات كالتضخم وعجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي كما يلي<sup>(1)</sup>:

- **الاستقلالية والتضخم**: يرى مؤيدو الاستقلالية أن استقلال البنك المركزي عن الحكومة بعيدا عن الضغوطات السياسية، فتؤدي السياسة النقدية إلى استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم وقد أكدت ذلك العديد من الدراسات منها :

الدراسة التي أجراها "باد" و"باركن" "bade et parkin"، استخدم المؤلفان بيانات حول 12 دولة لبحث العلاقة بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم في الفترة ما بعد 1994، واستخدما مجموعة من المقاييس، وأثبتت الدراسة أنه لم تكن هناك علاقة واضحة بين درجة الاستقلالية المالية لبنوك ومعدلات التضخم، بينما أثبتت العلاقة بين درجة استقلالية سياسة البنوك المركزية (استقلالية سياسية) ومعدلات التضخم في علاقة وطيدة وعكسية واتضح من هذه الدراسة أنه في كل من ألمانيا وسويسرا اللتين يتمتع بنكاهما المركزيان بأعلى درجة من الاستقلالية كانت معدلات التضخم أصغر المعدلات .

وتوصلت نتائج بعض الدراسات الأخرى إلى أن معدلات التضخم تكون منخفضة أكثر في الدول التي تتمتع بنوكها المركزية باستقلالية أكبر عن الحكومة (مع عدم إمكانية تعميم هذه النتائج لوجود دول لا تتمتع بنوكها المركزية بالاستقلالية إلا أنها سيطرت على معدلات التضخم) .

## - الاستقلالية والناتج المحلي الإجمالي:

توصلت نتائج دراسة قام بها كل من "Dedong et summers" حول هذه العلاقة في الدول الصناعية خلال الفترة (55-1990) مع اعتبار سنة 1955 سنة الأساس إلى أن هناك علاقة موجبة بين درجة استقلالية البنوك المركزية ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، وإذا زادت درجة استقلالية البنك المركزي درجة واحدة ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل بنسبة 0.4% سنويا .

(1) أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية- دراسة تحليلية تطبيقية مختارة من البلدان العربية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2006، ص 160 - 188.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية، عوامل ضعفها وشروط بقاءها.

المطلب الأول: الظروف الاقتصادية والسياسة الاقتصادية في الدول النامية.

### الفرع الأول: ظروف اقتصاديات الدول النامية

تعاني معظم الدول النامية من العديد من المشاكل في الجانب الاقتصادي على وجه الخصوص، مما جعلها تعاني من العديد من المشاكل انعكست سلباً على المجالات الأخرى السياسية والاجتماعية... ويمكن أن نذكر منها ما يلي<sup>(1)</sup>:

عجز الموازنة العامة بسبب الاحتياجات الضخمة للتنمية.

- الفجوة الغذائية.
- تزايد العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات.
- المديونية الخارجية.

أما بالنسبة للحالة العامة لمعظم هذه الاقتصاديات في الوقت الحالي، يتضح أن السمة الرئيسية في تلك الاقتصاديات هي ضعف وتحلف الجهاز الإنتاجي بسبب ضالة حجم التراكم الرأسمالي الناتج عن انخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي مستوى الادخار الوطني، وكذلك إغفال البحث والتطوير وارتفاع التكاليف. إضافة إلى ظاهرة الثنائية وازدواجية البناء الاقتصادي.

وتبلورت هذه الظاهرة في انقسام القطاع أو النشاط الواحد إلى جزئين، قد تضعف أو تختفي فيه قنوات التأثير المتبادل بين سلوكيهما، كما تتسم هذه الظاهرة بالاستمرارية وتزايد الفجوة بين جزئي القطاع.

وتتمثل الطبيعة الثنائية في مجال المبادلات في انتشار عمليات المقايضة والاكتفاء الذاتي، علاوة على المعاملات النقدية، ويؤدي وجود هذه الظاهرة إلى تركيز أثر السياسة النقدية على جانب المعاملات النقدية مما ينتج عنه إضعاف تأثير هذه السياسة على مستوى النشاط الاقتصادي.

وتتضح ظاهرة الثنائية التمويلية في ظروف التحلف الاقتصادي من خلال قيام سوقين منفصلين بالعملية التمويلية للأنشطة الاقتصادية، حيث يتسم السوق الأول بتنظيمه ورسميته، ويشتمل على الجهاز المصرفي وعلى مؤسسات مالية أخرى، ويخضع نشاط هذا السوق لتشريعات وقيود تنظيمية ومالية، كما تتسم وحداته بالتخصص وتقسيم العمل.

(1) أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 134-140.

أما السوق الثاني فهو سوق غير رسمي ويخضع في سلوكه للعادات والتقاليد، ويضم مقرضي الأموال والمرابين إلى جانب التجار والوحدات الاقتصادية المماثلة لهم في الطبيعة، ولا يخضع هذا السوق لأي قيود تنظيمية أو مالية، وتحتفي فيه ظاهرة التخصص وتقييم العمل وتميز معاملاته بالمرونة، ويعمل هذا السوق على إضعاف التأثير المباشر للسياسة النقدية على القطاعات الاقتصادية التي يقوم هذا السوق بتمويل نشاطها، نظرا لعدم خضوعه لقيود السياسة التي تطبقها السلطة النقدية.

وكثيرا ما تلجأ الحكومات إلى الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية لتمويل عجز الميزانية نظرا لضعف السوق النقدية والمالية، ويمثل هذا السوق خطوة كبيرة لما قد يترتب عليه من استخدام غير رشيد لهذا المصدر، قد يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية لا يقابلها زيادة في الإنتاج بصفة عالية أو مستقبلية، تؤدي إلى خلق الضغوط التضخمية بعيدا عن تأثير السياسة النقدية.

### الفرع الثاني: السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية:

لقد تكلمنا لحد الآن عن السياسة النقدية وما يتعلق بها وذلك بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة فالنظريات السابقة لم توضح أصلا للدول النامية، وإنما كانت تفسر أوضاع ومشاكل الدول المتقدمة، ولنبدأ أولا بتمييز الاقتصاد المتخلف ونحدد معالمه على النحو التالي:

**أولا:** الاقتصاد المتخلف اقتصاد تابع، أي تابع لاقتصاديات الدول المتقدمة من خلال القرارات السياسية وعملية التمويل والتسيير...

**ثانيا:** الاقتصاد المتخلف اقتصاد زراعي استخراجي (المواد الأولية) وضعف الإنتاجية الصناعية، عدم وجود صناعة متطورة لانعدام التكنولوجيا الحديثة وذلك اعدم الاهتمام بالبحث العلمي والإطارات المؤهلة<sup>(1)</sup>. و يترتب عن انتشار هذه المعالم في الاقتصاد المتخلف ما يلي:

- ضالة الدخل الوطني وانخفاض متوسط الدخل للفرد الواحد وعدم توظيف عوامل الإنتاج توظيفا كاملا وانتشار البطالة في صور شتى أهمها البطالة المقنعة، وهي ظاهرة متوطنة.
  - انعدام المرونة في الاقتصاد المتخلف، فالإنتاج الزراعي ينقصه المرونة والدخول متقلبة، وتجارة الصادرات تتحكم في الدخول، بحيث يحكم الاقتصاد المتخلف من خارجه.
  - ضالة الادخار، فانخفاض الإنتاجية يمنع الادخار اللازم للاستثمار، وقلة الاستثمار تعوق بدورها زيادة الإنتاج، وهكذا يكون الادخار ضئيل وتوزيع سلمي من قبل أفراد المجتمع.
- وفي هذا الاقتصاد المتخلف تنحصر السياسة النقدية في مبدئين هما:

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 311-312.



❖ تثبيت سعر الصرف الخارجي وتقلب مستوى الأسعار الداخلي، وتصبح مشكلة السياسة النقدية هي كيفية تحقيق الهدفين من خلال التجارة الخارجية، ولذلك انحصرت تلك السياسة عملاً في إتباع نظام الصرف الخارجي بالذهب، وتؤدي الأرصدة الخارجية في هذا النظام وظيفة موازنة ميزان المدفوعات الذي لا يستقر على حال، ويصبح الاقتصاد في ظل هذه الظروف معرضاً للتضخم بفضل عدم مرونة الإنتاج وخضوع الاقتصاد كله لاعتبارات خارجية.

❖ هذا عن الوضع العادي للاقتصاد المتخلف، فإذا ما حاول أن يتخلص من تخلفه لمشكلة تنمية وهي مشكلة أوسع من أن تقتصر على السياسة النقدية، فالمشكلة عندئذ مشكلة إنتاج لا مشكلة نقد، وليست المشكلات النقدية والمالية الناشئة إلا الوجه المقابل للمشكلات الناجمة عن الإنتاج والاستهلاك. وإنما يكفي أن نشير هنا في كلمة إلى سياسة الائتمان والأجور في ظل خطة التنمية. فمن المتوقع عندئذ أن يقع ضغط تضخمي (وذلك عن طريق الإصدار النقدي) وتخفيض القرة الشرائية.

### المطلب الثاني: عوامل ضعف ونجاح السياسة النقدية في الدول النامية.

إن ضعف السياسة النقدية في الدول النامية راجع إلى مجموعة من العوامل تشترك فيها هذه الدول كالعوامل السياسية، واجتماعية، وثقافية واقتصادية كالسياسة الاقتصادية المتبعة والموارد المالية المتاحة...

### الفرع الأول: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية.

#### أ- عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية.

عند فحص عناصر السياسة النقدية في الدول النامية، نجد أن هذه الدول تفتقد إلى عناصر نجاح هذه السياسة، ومنها:

- الافتقار إلى أسواق نقدية منظمة، كما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية - إن وجدت - وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم، واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع<sup>(1)</sup>.
- نتيجة لضعف الدور الذي يقوم به البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية، فإن ذلك يحول دون قيام البنوك التجارية بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.
- تميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (وهو تمويل طويل الأجل) والذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.

• ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات،

(1) بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 191-193.

الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة التي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية.

• عدم وجود استقرار في المناخ السياسي، وتقلب وضع موازين مدفوعاتها، وتختلف النظم الضريبية، مما لا يشجع الاستثمار الأجنبي، وبالتالي يحول دون تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• و من بين أهداف السياسة النقدية هدف استقرار الأسعار، وإن كان هذا الهدف يلائم اقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلائم اقتصاديات الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز)<sup>(1)</sup>.

• تواجه الاقتصاديات النامية ضيق نطاق الأصول المالية وأدوات الائتمان التي يتم من خلالها تعبئة المدخرات وتجميعها ونقلها من المدخرين إلى المستثمرين، وهذه الوظيفة من المفترض أن يقوم بها السوق النقدي والسوق المالي لذلك فهي تعاني من الضعف والتخلف، مما ينعكس على العادة المصرفية.

• يتوقف تفضيل السيولة في الدول النامية على العادات الاجتماعية بصفة أساسية ويتأثر الطلب على السيولة بالتغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، مع اتجاه الأفراد للاحتفاظ بتراوحهم في أصول غير منتجة كالأراضي والعقارات والذهب والتحف الثمينة.

• بالنسبة لمكونات عرض النقود، فلا يلاحظ أن نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقود تمثل نسبة عالية نسبياً، وكلما زادت هذه النسبة زادت ضالة الممارسات الائتمانية.

و بالتالي فإن السياسة النقدية في هذه البلدان أقل فعالية مقارنة بالدول المتقدمة، بسبب العلاقات المحلية والخارجية، واختلال هيكل الائتمان القائم في تلك الدول، كما نجد أن السياسة النقدية عاجزة عن المساهمة كثيراً في تدعيم ونمو هذه الدول.

#### ب- علاقة الهيكل المالي والتنظيمي والتشريعي بتأثير السياسة النقدية:

يعد الهيكل المالي والتشريعي من العوامل الحاكمة لفاعلية السياسات الاقتصادية والمؤثرة في حركة النشاط الاقتصادي، ولذا فقد تناولت عدد من الدراسات أهمية ودور الهيكل المالي والتشريعي في توجيه المتغيرات الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

فقدرة صانعي السياسة النقدية على نقل أثر الأداة المستخدمة إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية "تخفيض التضخم وخفض فجوة الناتج" تتوقف على عدد من العوامل يقع ضمنها الهيكل المالي، ففي غالبية الاقتصاديات تمارس السياسة النقدية تأثيرها في النشاط الاقتصادي من خلال توجيه سعر الفائدة قصير الأجل، وتعتمد آلية

(1) أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 139-140.

(2) محمود مناع عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 96-98.

انتقال أثر سعر الفائدة إلى الناتج ومستوى الأسعار على هيكل النظام البنكي أو الأسواق المالية عموماً. ويرى عدد من الاقتصاديين أن ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال البنوك التجارية المملوكة للحكومة لا يتسم بالكفاءة والفاعلية، فانخفاض حجم ما تملكه الحكومة من أصول بالبنوك يرتبط بتحسين كل من كفاءة وفاعلية السياسة النقدية والأداء الاقتصادي أي وجود علاقة عكسية بين ملكية الحكومة لحقوق ملكية البنوك وكفاءة تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي ففي دراسة (\*\*\*) لـ23 من الدول المتقدمة ودول الأسواق الصاعدة لبحث العلاقة بين تدخل الحكومة في النظام المالي واستقرار المتغيرات الاقتصادية، توصلت الدراسة إلى أن تخفيض التضخم وفجوة الناتج ربما يرتبط بملكية الحكومة لأصول البنوك التجارية. فوجود النظام المالي تحت تأثير الاتجاهات يؤدي إلى انخفاض فاعلية تأثير السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي وقدرتها على تحقيق الاستقرار بالاقتصاد الكلي. فالملكية الخاصة بالبنوك تجعل أنشطة الإقراض أكثر حساسية لحوافز السوق، وتصبح السياسة النقدية أكثر فاعلية في النشاط الاقتصادي، أي أن البنوك ذات الملكية الخاصة تتأثر بشكل كبير بتغيرات سعر الفائدة وبالتالي يتأثر حجم الائتمان المتاح أكثر مما يحدث بالبنوك المملوكة للدولة.

و في دراسة أخرى تناولت 16 دولة يختلف حجم ودرجة تطور الهيكل المالي بها، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المنشآت على القروض البنكية في ظل الهياكل المالية، للوقوف على مدى تأثير الهيكل المالي (حجم ودرجة تركيز وازدهار النظام البنكي) على فاعلية التغيرات بأدوات السياسة النقدية في التأثير في النشاط الاقتصادي.

و توصلت الدراسة إلى أن الدول ذات البنوك الصغيرة، والنظم البنكية الأقل ازدهاراً والتي تفتقر إلى فوائض رأسمالية تظهر مرونة أكبر للتغيرات بالسياسة النقدية أكثر مما يحدث بالدول ذات النظم البنكية المزدهرة وأسواق رأس المال المتقدمة، وهو ما يعني تأثير هيكل النظام المالي في أداة السياسة النقدية المستخدمة وفي مرونة التغيرات الاقتصادية داخل قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي.

و يتجه عديد من الاقتصاديين إلى ربط النظام التشريعي بالهيكل المالي ودور السياسة النقدية بالنشاط الاقتصادي، ففي هذا الإطار توصلت عدد من الدراسات إلى أن المستثمر لن يقوم بشراء أسهم إلا بعد التأكد من وجود نظام تشريعي قوي، وتحديد الشركات التي يفضل عدم تمويلها أي التي ترتفع بها احتمالات الخسارة والإفلاس، أما بالنسبة للدائنين (مشتري السندات) فوجود سلطة تضمن إعادة السداد إليهم والثقة في قوة القانون يخلق أسواق أسهم وسندات تتسم بالاتساع والعمق، ويزيد من أهمية أسواق المال الأولية، كما أن ضعف ضمانات الاستثمار يؤدي إلى اتجاه التمويل مبدئياً من خلال النظام البنكي، وهو ما يعني أن النظام التشريعي والهيكل المالي عاملان مؤثران بميكانيزم انتقال أثر ودور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.

(\*\*) Voir Stephen G Cecchetti,, *Financial Structure Macroeconomic Stability and Monetary Policy*, NBER Working Paper N : 8354, (National Bureau of Economic Researcn –Cambridge), USA, July2001.

يركز الدخل والعمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي، مع ارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية، وهذا من شأنه أن يعرض تلك الدول إلى تقلبان عنيفة، نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية، وبقدر ما ترجع التقلبات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول النامية إلى عوامل خارجية فإن السياسة النقدية لا تستطيع أن تسهم في تدعيم أو حماية نموها الاقتصادي واستبعاد ما تولده من موجات التضخم أو الانكماش.

يعتمد التداول النقدي في الدول النامية بصفة أساسية على النقود المادية (خاصة الورقية) أما النقود المصرفية (النقود الكتابية كالودائع لأجل) فما زال دورها محمدا لتسوية المدفوعات وذلك بسبب ضعف نمو العادات المصرفية، وانخفاض الدخل وانتشار عادة الاكتناز وضعف انتشار البنوك والمؤسسات المالية.

يقوم النظام المصرفي في الدول النامية بصفة أساسية على المؤسسات التي تتعامل في الائتمان قصير الأجل، وحرمان قطاعات هامة من الائتمان المصرفي طويل الأجل، أضف إلى ذلك عدم كفاية الدور الذي تؤديه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات. ويعتبر التضخم في الدول النامية ليس ظاهرة نقدية فحسب، وإنما يعد ظاهرة هيكلية ومؤسسية، لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.

يرتكز الدخل والعمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي، مع ارتباطها الكبير بالتجارة الخارجية، وهذا من شأنه أن يعرض تلك الدول إلى تقلبان عنيفة، نتيجة للتقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية، وبقدر ما ترجع التقلبات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول النامية إلى عوامل خارجية فإن السياسة النقدية لا تستطيع أن تسهم في تدعيم أو حماية نموها الاقتصادي واستبعاد ما تولده من موجات التضخم أو الانكماش.

يعتمد التداول النقدي في الدول النامية بصفة أساسية على النقود المادية (خاصة الورقية) أما النقود المصرفية (النقود الكتابية كالودائع لأجل) فما زال دورها محمدا لتسوية المدفوعات وذلك بسبب ضعف نمو العادات المصرفية، وانخفاض الدخل وانتشار عادة الاكتناز وضعف انتشار البنوك والمؤسسات المالية.

يقوم النظام المصرفي في الدول النامية بصفة أساسية على المؤسسات التي تتعامل في الائتمان قصير الأجل، وحرمان قطاعات هامة من الائتمان المصرفي طويل الأجل، أضف إلى ذلك عدم كفاية الدور الذي تؤديه البنوك والمؤسسات المصرفية في جمع وتعبئة المدخرات.

### الفرع الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز/فائض)، نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات...
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.

- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية... وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لاسيما النقدية منها.
- نظام سعر الصرف: تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت.

- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة مناخ الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة...
  - توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية.
  - مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

إن تحقيق أي سياسة اقتصادية، كان لابد من الاعتماد على السياسة النقدية والسياسة المالية وذلك مهما كان النظام الاقتصادي المتبع، حيث كانت السياسة النقدية والسياسة المالية محل جدل قائم منذ القرن 18م من حيث أي السياستين أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادي فظهرت تيارات ومذاهب منها من ترى أن السياسة النقدية هي السياسة المثلى في تحقيق الأهداف الاقتصادية كالمدرسة التقليدية، ومنها من ترى أن السياسة المالية هي المثلى في تحقيق ذلك كالنظرية الكيترية<sup>(1)</sup>.

ف نجد مثلا أن السياسة النقدية تعمل على تنظيم كمية النقود المتوفرة في السوق بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات... وكذلك تهتم بمراقبة حالة الأسواق من اختلال أو توازن على المستوى الكلي لفهم طبيعة الاختلال إذا كان داخلي أو خارجي من اجل معرفة التدابير الواجب اتخاذها ويتوقف ذلك في النهاية على حجم المعلومات المتاحة عن وضع الاقتصاد وإمكاناته.

الاحتياطات القانونية الإلزامية ذات هدف مزدوج فهي من جهة ثانية أداة للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان ففي أوقات الكساد، وفي حالة رغبة البنك المركزي توفير حجم أكبر من الائتمان لتشجيع الاستثمار يقوم بتخفيض معدل الاحتياط الإلزامي مما يزيد من قدرة البنوك التجارية على الإقراض وفي حالة وجود تضخم يقوم البنك.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص53.

### خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل الإحاطة بمفهوم السياسة النقدية، والتعرض إلى أهم المدارس الفكرية التي اهتمت بهذه السياسة وصولاً إلى التطور الذي عرفته انطلاقاً في البحث عن استقلالية البنك المركزي كون هذا الأخير المحرك الأساسي لهذه السياسة، كما اشرنا إلى وضعية السياسة النقدية في الدول النامية وعوامل فشلها كسياسة اقتصادية تتحكم في وضعية النقود ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى كالتضخم، والاستهلاك، والاستثمار...

وانطلاقاً مما تعرضنا له في مباحث هذا الفصل يمكن عرض الخلاصة التالية:

يقصد بالسياسة النقدية تنظيم في كمية النقد المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

ان السياسة النقدية تخلف في دورها ووظيفتها حسب طبيعة وقوة الاقتصاد المحلي، وذلك انطلاقاً من المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسود الدولة.

# الفصل الثاني

## مقدمة الفصل :

تطرقنا في الفصل الأول الموضوع السياسة النقدية والتطورات التي عرفتھا، والمتمثلة أساسا في البحث عن استقلالية البنك المركزي كسلطة نقدية. كما أشرنا إلى عوامل ضعف هذه السياسة بالدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك نجد معظم هذه الدول تنتهج السياسة المالية كوسيلة من وسائل السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية والتي تسعى من خلالها السلطات العمومية في تحقيق التشغيل الكامل، التوازن الخارجي والتحكم في التضخم...

ونجد أن السياسة المالية تمثل دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار تمس جميع القطاعات، وهي تتضمن تكييفا كميًا ونوعيًا لأدواتها بصورة تسمح للدولة القيام بوظائفها على أكمل وجه، غير أن تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الراعية كان له انعكاس واضح على مفهوم النظام المالي، فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخللة لتصحيح آليات السوق المترتبة عن اختلال النشاط الاقتصادي، حيث أن الطرح المالي عادة ما يتبنى مبدأ اللجوء إلى أدوات السياسة المالية كأداة لبلوغ أهدافها، نظرا لفعاليتها الكبيرة من خلال ما يسمى بنظرية المعادلات الآلية، وعلى عكس الطرح النقدي الذي يتبنى النقود في ممارسة الأثر المقاصي، مما يطرح مجددا إشكالية فعالية استخدام السياسة المالية في تصحيح النشاط الاقتصادي. ولتوضيح أكثر النقاط السابقة، وما يتفرع عنها من موضوعات سيتوزع بيانه على المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية السياسة المالية، وتطورها، وأهدافها.
- المبحث الثاني: آلية عمل السياسة المالية، وفعاليتها.
- المبحث الثالث: دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.



## المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وأهدافها.

لظاهرة المالية في مختلف المجتمعات وعلى تتابع العصور ارتباط وثيق بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بها، وفي إطار هذه العلاقة تتضح معالم هذه الظاهرة في صورة سياسات مالية تتحدد من خلالها الحاجات العامة للمجتمع، وسائل إشباعها. ومع هذا الوضع يمكن أن نخلص إلى أن النظام الاقتصادي تتأثر جميع عناصره بكل ما يشهده النظام من تغيرات أو تطورات، وهو ما يتضح بجلاء من تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة الراعية، وهو تطور لم يقتصر أثره فقط على المالية العامة، بل انعكس على مفهوم النظام المالي، فنتقل من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة والموجهة. وحتى يمكننا تفهم ما سلف من أمور، فإن تتبع السياسة المالية من خلال تطور المفاهيم المعطاة بشأها في الأفكار المالية القديمة والحديثة، يساعد كثيرا على تفهم الأدوار والأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية في اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وفي اقتصاديات الدول النامية على حد سواء. وهنا يكون التساؤل عن إمكانية الاستعانة بالسياسة المالية في حل الأزمات الاقتصادية، التي تعترى مختلف الدول على اختلاف أنظمتها<sup>(1)</sup>.

## المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وتطورها.

ارتبط مفهوم السياسة المالية مع المالية العامة ارتباطا تاريخيا لتنظيم إيرادات الحكومة ونفقاتها وسياساتها الائتمانية، وخلال الحرب العالمية الثانية استخدم تعبير السياسة المالية ليعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي ودون حدوث تضخم اقتصادي. تشكل الضرائب في العديد من دول العالم المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة، أما الإنفاق العام فيأخذ صور عديدة تشمل مصروفات الدولة على رواتب وأجور عمال القطاع الحكومي، المشاريع الإنمائية كالطرق، المطارات... ويتحقق ما يسمى بالفائض إذا ما زادت الإيرادات عن النفقات العامة للدولة أما إذا حدث العكس، أي زاد إجمالي الإنفاق العام عن إجمالي الإيرادات، يتحقق ما يسمى بالعجز، وتمول الحكومات هذا العجز بالاقتراض من المؤسسات النقدية المحلية والمواطنين عن طريق إصدار سندات حكومية.

## الفرع الأول : تعريف السياسة المالية :

المقصود بالسياسة المالية هي: "عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي أو الإيراد العام للدولة وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة"، أو بالأحرى عند وجود تباين بين حجم النفقات العامة وحصيلة إيرادات الدولة، تقوم الدولة (السلطة المالية المختصة) بتغيير أحد جانبي الميزانية لغرض خلق التوازن بينهما.

(1) شيببي عبد الرحيم "السياسة المالية والقدرة على تحمل العجز الموازي-حالة الجزائر-" مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير-تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2006/2007، ص 59 .

● و يقصد بالسياسة المالية: "سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة<sup>(1)</sup>.

● أصل هذه الكلمة فرنسي "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة، وتعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>(2)</sup>.

● كما يعرفها كل من M.L.Herschtel و A.Euzely (1988) على أنها تعبير الخيارات الخاصة بمركز قرار عام (مركز، محلي أو عالمي) والتي تبغي الوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية بشكل يقتضي القيام بإنفاق عام وتحصيل إيرادات عامة<sup>(3)</sup>.

## الفرع الثاني : تطور السياسة المالية :

### أ-السياسة المالية في المجتمعات القديمة

كانت تعكس السياسة المالية في العصور القديمة غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها. السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجارين والطبيعي)، تميزت تلك المرحلة بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثير على النشاط الاقتصادي، ونظراً لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي. فنجد أن "أفلاطون" و"أرسطو" قد اهتمتا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) والتي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام.

في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرضا لموضوع الضرائب أو الرسوم. ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية-في عصر التجارين- اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح توماس "Thomas" من خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل وتدهور في النشاط الاقتصادي.

(1) خضير عباس المهر، "التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية (في إطار النظرية الكينزية)"، مكتبة جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981، ص 54..

(2) طارق الحاج : "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 201.

(3) Herschtel.M.L. and Euzely . A 1998, *La finance publiques* , Dunod. Paris, P, 139 .

لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية ولا يلقي هذا الفكر قبولاً عند "ويليام بيتي" "W.PETTY" حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرضها لأن ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما أشار بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع...) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للعاطلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة<sup>(1)</sup>.

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط "PHISOCRATES" الراضة لأفكار التجاريين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي. أكد "فرانسوا كيناي" "FRANCOIS Quesnay" باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي للملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثمّ الأسعار وبالتالي الإضرار بالنشاط التجاري والثروة، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلباً على دورة النشاط الاقتصادي.

### ب- المدرسة الكلاسيكية القديمة.

و نجد هذه المدرسة ممثلة في كل من "آدم سميث، ريكاردو، ستيوارت ميل، ألفريد مارشال"، وكان هؤلاء جميعاً آراء مالية عامة تتعلق بموضوعات الضرائب والإنفاق العام ودور الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي وفكرة مضاعف الإنفاق... وقد عاش جميع هؤلاء الاقتصاديين خلال الفترة (1733م - 1924م)<sup>(2)</sup>.

### ب-1- الفكر المالي لأدم سميث.

يعتبر أول اقتصادي معاصر ولد سنة 1723م يعتبر مؤلف (بحث في الطبيعة، وأسباب ثورة الشعوب) الصادر عام 1776م المرجع الرئيسي للتعرف على آراء "آدم سميث" الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة..

(1) عبد الرحمن يسرى، "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 159-161

(2) حمدي عبد العظيم "السياسات المالية والنقدية"، الدار الجامعية، 2004، ص 197.

✓ بالنسبة لموضوع الضرائب يجب أن تفرض تبعا لمقدار ما لدى الفرد من دخل أو قدرته على الدفع وتحمل عبء الضريبة وهذا لغرض المساواة في فرضها بين المواطنين وعدم إلحاق الأضرار بدخول الأفراد وبالمقابل تناول موضوع الإنفاق العام، حيث حدد النفقات العامة التي يجب أن تلتزم بها الحكومة وهي نفقات الدفاع، العدالة، نفقات المنافع العامة والمؤسسات العامة.

### ب - 2 الفكر المالي "ريكاردو".

عاش ريكاردو خلال الفترة (1772م-1833م) في لندن وكانت لديه عدة مؤلفات أهمها مقترحات لتحقيق الاقتصاد والأمان، وكذلك "حصلة لإنشاء بنك قومي" 1834م وذلك بعد وفاته<sup>(1)</sup>.

يعتبر أول من قام بدراسة عميقة عن الضرائب، وهو ما يؤهله ليكون أول من تناول دراسة المالية العامة بمفهومها القديم، الذي يعني بالدرجة الأولى دراسة موضوع الضرائب. ولم يهمل موضوع الإنفاق العام وإنما تناوله بدراسة أقل عمقا من تناوله لموضوع الضرائب.

✓ فقد أوضح أن الإنفاق العام دائما ما يكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية معينة يؤدي إلى نقص الإنفاق الفردي بنفس المقدار كما أشار إلى أن الإنفاق على الحروب والنفقات العادية للدولة أو الإنفاق على العمال غير المنتجين يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي وانخفاض رؤوس الأموال.

✓ أما فيما يخص الضرائب فأوضح أن فرض الضرائب على ريع الأراضي الزراعية يؤدي إلى عدم تشجيع الإنتاج الزراعي، وبالتالي لا يستطيع المالك أن ينقل عبئه إلى المستهلك طالما أن أسعار المنتجات الزراعية لا ترتفع إلى معدلاتها الحدية. والأنواع الأخرى من الضرائب يمكن نقل عبئها إما إلى المستهلك أو إلى أولئك الذين تؤول إليهم الأرباح بالنسبة للضرائب على الأجور طالما أن الأجور تظل عند مستواها الفعلي. ويعرف "ريكاردو" الضريبة بأنها جزء يقتطع من ناتج الأرض أو العمل في الدولة وذلك بواسطة الحكومة.

وعادة ما يدفع هذا الجزء إما من الدخل أو من رأس المال، فإذا كان إنفاق الحكومة يتم توليه عن طريق فرض ضرائب إضافية مع زيادة الإنتاج أو خفض إنفاق الأفراد، فإن عبء الضرائب يقع في هذه الحالة على الدخل دون المساس برأس المال، أما في حالة عدم زيادة الإنتاج أو خفض نفقات الاستهلاك غير المنتج بمعرفة الأفراد، فإن عبء الضرائب يكون على رأس المال، ومن ثم خفض الإنفاق على الاستهلاك الضروري أو المنتج للأفراد وتدهور الإنتاج بصفة عامة وخفض الدخل ثم قلة حصيلة الضرائب.

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 198.

### ب-3- الفكر المالي لـ "ستيوارت ميل".

ولد "ستيوارت ميل" عام 1806 وتوفي عام 1883م وأصدر عدة مؤلفات أهمها "مبادئ الاقتصاد السياسي" عام 1884م ، وله عدة مؤلفات ومقالات في الفلسفة<sup>(1)</sup>.

وبصفة عامة يمكن القول بأن "ميل" لم يتناول موضوع المالية العامة أو الضرائب مثلما فعل "ريكاردو" وإنما عرج على دراسة دور الدولة ونفوذها في المجتمع وتنظيم استخدام الموارد المتاحة بين الأفراد كما تناول دراسة كيفية توزيع الدخل القومي ودور الدولة في ذلك .

\* دور الدولة: يرى "ميل" أن الإنسان هو وحده الذي يستطيع أن يحافظ على مصالحه وينظم شؤونه، ومن ثم يجب على الدولة عدم التدخل في شؤون الأفراد من خلال إصدار القوانين والتشريعات التي تحمي ممتلكاتهم وإنتاجهم وتنظيم توزيع ثروات الطبيعة على الأفراد للاستفادة من تلك الثروات. وهذا يعتبر أدنى درجات التدخل الحكومي في المجتمعات الحاضرة، ولذلك يجب أن تتحمل الحكومة أعباء توظيف الجنود والشرطة والقضاة والإدارة المدنية للفصل في النزاعات أو التحكيم وحفظ سجلات المواليدين...

### ب-4- الفكر المالي لـ "مارشال".

عاش "ألفريد مارشال" خلال الفترة (1842م-1924م) وشغل كرسي الاقتصاد السياسي بجامعة "كمبريدج" بالمملكة المتحدة عام 1885م، ومن أشهر مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد" الصادر عام 1890م ويمكن القول بأن أهم أفكاره المالية هي ما يلي:

- ✓ يجب توجيه الإنفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العامة في المجتمع ورفع مستوى المعيشة بوجه عام وذلك انطلاقاً من التعليم والتدريب والصحة والمساعدات إلى الفقراء<sup>(2)</sup>.
- ✓ يتزايد الإنفاق العام كلما تزايدت الأعداد السكانية، ولذلك يكون من الضروري مراجعة معدل نمو السكان في فترة زمنية معينة حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشة السكان.
- ✓ أما بشأن توزيع الدخل القومي، قد أدرك "مارشال" أهمية الضرائب في هذا الشأن باعتبارها وسيلة الحصول على المال من الأغنياء ودفعها إلى الفقراء من أبناء الطبقة العاملة.
- ويعارض التوزيع المتساوي للدخل القومي نظراً لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الموارد الاقتصادية وعدم تحسين أحوال أغلبية الشعب.

وفي نهاية هذا التحليل نقول أن كافة الآراء المالية لأعضاء المدرسة الكلاسيكية القديمة لم تتصف بعمق التحليل المالي الذي يرقى إلى مرتبة علم المالية العامة باستثناء تحليل "ريكاردو" لموضوع الضرائب.

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص206.

(2) Michael Rackinger, *Macroéconomie*, Ellipses édition marketing2000,p8.

## ج-الفكر المالي الكثري.

قد أدى انتشار الكساد الكبير عام 1929م في الدول المتقدمة وانتشار البطالة إلى تعرض المذهب الكلاسيكي إلى انتقادات كبيرة خاصة من قبل الاقتصادي البريطاني "كيتز" الذي كانت نظريته نقطة تحول في الفكر الاقتصادي وبالتالي في مبادئ المالية العامة<sup>(1)</sup>.

وكان هذا الانتقاد خاصة في الافتراض القائل أن: **العرض يخلق طلبه**، وما تفرع عن هذا الافتراض من افتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل. وبين كذلك أن مستوى العمالة والإنتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف على الطلب الكلي الفعال، كما رأينا في الفصل السابق. وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، لذا فإنه من الضروري أن تلعب السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية من خلال التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه<sup>(2)</sup>.

وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدولة في حالات الانكماش (يقبل الطلب عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل)، أن تكيف نفقاتها وإيراداتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار.

وبالتالي يزداد الإنتاج والعمالة وتقل حدة الانكماش. وعلى العكس، ففي حالة التضخم حيث يزداد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد القومي على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل، فلا بد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتناع جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن والاستقرار.

أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الناتج والتشغيل وذلك على الرغم من وجود أثر المزامحة (سنراه لاحقاً)، كما أن الميزانية المتوازنة لا تعني بالضرورة حياد السياسة المالية، بل على العكس من ذلك لما لها من تأثير ملحوظ على النشاط الاقتصادي، وذلك وفقاً لنظرية مضاعف الموازنة وسادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات.

## د-السياسة المالية في الوقت الحاضر: "Olson" . "Manuel"

بتتبعنا لأحداث الدراسات الاقتصادية المالية سرعان ما ندرك أن الفكر المالي الحديث استطاع التخلص من الإطار الكيتزي التقليدي القائل بحدوث التوازن العام فقط في ظل البطالة الإجبارية، إذ يجادل الاقتصادي المالي "أولسون" في أحدث دراساته، بأنه لا يمكن حدوث التوازن العام في ظل وجود بطالة، طالما هناك مجالات يمكن

(1) Marc BOUSSEYROL, Op, Cité, p09.

(2) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية-الإسكندرية، 1999، ص18.

أن يحقق استغلالها بواسطة العاملين أرباح. ويعلل وجهة نظره بأن التوازن في ظل البطالة يؤدي إلى زيادة معدل البطالة في سوق العمل، فضلا عن انخفاض عوائد التشغيل في حالة البطالة<sup>(1)</sup>.

كما أن حدوث بطالة أو كساد غير متوقع سوف يؤدي إلى زيادة حدة البطالة وانخفاض الناتج الحقيقي في المجتمعات التي يسود فيها نوع من الاستقرار طويل الأمد، والتراكم الرأسمالي بدرجة أكبر، مما قد يحدث في المجتمعات التي تتميز بوجود مثل هذا الاستقرار أو التراكم فيها. وقد استدل "أولسون" على ذلك بما حدث في كل من الو.م.أ وبريطانيا خلال الفترة (1839م - 1843م) وذلك بالمقارنة بما حدث خلال الفترة (1929م - 1933م)، إذ بينما كانت البطالة في الفترة الأولى أكثر حدة منها في الفترة الثانية إلا أن البطالة في الفترة الثانية كانت مصحوبة بانخفاض كبير في الناتج الحقيقي.

أما من جانب "الاستثمار" تستطيع الدولة أن تقوم باستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على حجم الاستثمارات في القطاع العام والخاص وذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت المشروعات من إعانات وقروض وعن طريق المعاملة الضريبية وتحديد مستوى سعر الفائدة.

وللتأثير على "الاستثمارات الخاصة" نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق وسائل غير مباشرة بالتخفيضات الضريبية والإعانات أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات وتحسين مستوى ربحيتها.

### الفرع الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة.

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات<sup>(2)</sup>.

- نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية، مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات.

- في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية. تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق

(1) حمدي عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص 269.

(2) - عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، "الدخل القومي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص 350.

الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاماً على الحكومة أن تكيّف مستوى إنفاقها وتجنّب من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافياً لحدوث تضخم نقدي<sup>(1)</sup>.

بيّن "كيتز" في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي<sup>(2)</sup>. وقد ركّز حل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وتناقض كيتز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل، ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضاً لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإنّ زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل.

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالاً، أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه "الاستثمار الخاص" ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

#### الفرع الرابع: السياسة المالية في الدول النامية.

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة، ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي<sup>(3)</sup>:

تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جداً من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي

(1) عبد المنعم فوزي، "المالية والسياسة المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992، ص 39.

(2) نيهانز جورج، "تاريخ النظرية الاقتصادية"، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص 512.

(3) طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.



إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية... الخ.

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد<sup>(1)</sup>.

وجود معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة، وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى.

ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز. ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لا بد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان.

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي<sup>(2)</sup>. وللإشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكرتي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة.

ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد. ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات

(1) العبادي عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص 196.

(2) عبد الحميد القاضي، "اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص 223.

الجسيمة التي تفترض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلا<sup>(1)</sup>.

إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية، تمهد كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

نخلص مما سبق أن السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها.

وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطور البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية.

### المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية:

عرفنا السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة لإيرادات العامة للدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل نفقاتها كي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية. هذا ما يقودنا إلى إدراك أن الإيرادات والنفقات العامة للدولة تمثل أدوات لسياستها المالية من أجل بلوغ أهدافها. ويمكن حصر هذه الأدوات في السياسة الاتفاقية والسياسة الضريبية والسياسة الائتمانية، حيث أن لكل من هذه السياسات الثلاث لها أدواتها وأسلحتها الخاصة بها والمميزة لها.

أما السياسة الائتمانية فلها جانبان تهتم في جانب منها سياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها وإدارة وخدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده، بينما الجانب الآخر يتعلق بمنح الدولة للقروض والسلفيات لفئات المجتمع المختلفة وإدارتها لهذه القروض ومتابعة استردادها، ولكن بالمقابل فهي تتحول بشكل أو بآخر إلى إيرادات عامة أو نفقات عامة<sup>(2)</sup>.

(1) عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 45.

(2) حمدي عبد العظيم : مرجع سبق ذكره ، ص 269.

### الفرع الأول: السياسة الإنفاقية.

ما من شك في أن تطور دور النفقة العامة قد ارتبط ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أين تحولت النظرة من فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في النشاط الاقتصادي الخاص ولا تتأثر به (الفكر الكلاسيكي)، إلى فكرة النفقة الإيجابية التي تتدخل لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية تتحقق بها أهداف المجتمع، ولكي تقوم النفقات العامة بهذا الدور الإيجابي الفعال، فلا بد من أن ترسم السياسة الإنفاقية العامة وفقا لما يترتب عليها من آثار. وقد اقتضى التنوع في دور الدولة واتساع نطاق إنفاقها دراسة النفقات العامة في مجالين أساسيين، يبحث الأول منهما فيما تنفقه الدولة لإشباع الحاجات العامة وهو ما يرتبط بالمالية العامة، بينما يهتم المجال الثاني بما تنفقه الدولة لإنشاء وإدارة المشروعات العامة وهو ما يرتبط باقتصاديات المشروعات العامة<sup>(1)</sup>.

#### أ- تعريف الإنفاق العام:

تعتمد الدولة وهي بصدد القيام بنفقاتها العامة إلى استخدام مبالغ من النقود لتحقيق أغراض النفع العام، ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار النفقة العامة: بمثابة مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسداد الحاجة العامة<sup>(2)</sup>. كما يمكن تعريفه بأنه كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة<sup>(3)</sup>.

وتهدف إلى إشباع حاجة عامة والتي يمكن تعريفها بأنها حاجات جماعية ينتج عن إشباعها بواسطة الدولة منفعة عامة، إلا أن هذا التعريف تجنب جوهر المشكلة ولهذا لا زالت معايير تحديد الحاجات العامة موضع خلاف بين علماء الاقتصاد إلى يومنا هذا. وبالتالي فإن المعيار المعمول به يعتمد على استخدام الدولة لسلطتها السياسية في التقدير، فتقرر النفقة اللازمة لتحقيق المنفعة العامة وفقا لقواعد وضوابط الإنفاق العام.

#### ب- تقسيم النفقات العامة

وضعت تقسيمات متعددة للنفقات العامة، يركز كل منها على وجهة نظر معينة في تفضيل تقسيم دون آخر. ففي نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة، يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيفها ومن أهم تلك المعايير: معيار طبيعة النفقة، معيار دورية النفقة، معيار الغرض من النفقة. أما من حيث دراسة آثارها الاقتصادية فيمكننا ذكر تقسيم جديد<sup>(4)</sup>، يمتاز عن غيره من التقسيمات التقليدية بحصر الإنفاق العام في مجموعات

(1) عبد المنعم فوزي: "المالية العامة والسياسة المالية"، دار النهضة العربية 1971، ص 41.

(2) دراوسي مسعود، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-

2004"، جامعة الجزائر-2005/2006 مرجع سبق ذكره، ص 165،

(3) دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 165،

(4) حامد عبد المجيد دراز (2004) : مرجع سبق ذكره، ص 373،376.

متميزة، بحيث تختلف الآثار الاقتصادية الناتجة عن كل مجموعة وتتشابه الآثار الاقتصادية الناتجة عن مفردات المجموعة الواحدة.

وهكذا يمكن تقسيم النفقات العامة إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

### 1- المنح والإعانات النقدية: وهي تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقداً، دون أن نحصل في نظيرها

على أي مقابل مادي من المستفيد بالنفقة وينقسم هذا النوع من الإنفاق إلى عدة أقسام هي:

- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص، مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة...
- المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية: وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانية الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الأخيرة من أداء رسالتها.
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي: وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

### 2 - مشتريات الدولة من سلع وخدمات: وهي تلك النفقات العامة التي يترتب عليها حيازة الدولة لبعض

الموارد الاقتصادية، ويتميز الإنفاق العام هنا عن النوع الأول من الإنفاق باحتوائه على مقابل مادي يتمثل في السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة وينقسم هذا النوع إلى قسمين:

- شراء سلع وخدمات استهلاكية، مثل نفقات الدولة لشراء الأدوات المكتبية والوقود ونفقات الصيانة والتشغيل ونفقات الانتقالات العامة وحفلات الاستقبال...
- شراء سلع وخدمات إنتاجية مثل نفقات تشييد الطرق والسدود والمدارس والمستشفيات والمصانع وشراء الآلات الإنتاجية ونفقات الأبحاث

### 3- المنح والإعانات العينية: هي تلك النفقات التي تبذلها الدولة لتوفير بعض السلع والخدمات مجاناً أو

بأثمان منخفضة لكافة أفراد الشعب، كتوفير خدمات الصحة والتعليم مجاناً أو توفير كميات محددة من السلع التموينية. ويدخل ضمن هذا النوع من المنح والإعانات العينية للعالم الخارجي، ونعني بهذا تلك الهبات التي تمنحها دولة ما لدولة أخرى في صورة سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية.

### 4- سداد الدولة للأصل وفوائد القروض العامة: وتنقسم إلى ثلاثة: سداد أصل وفوائد القروض العامة

الخارجية، أصل وفوائد القروض العامة الداخلية وأصل وفوائد القروض العامة الداخلية الزائفة. كما يمكن تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى نفقات عادية وأخرى غير عادية.

• النفقات العادية.

تتميز النفقات العادية بدوريتها، حيث يمكن تقديرها تقديرا قريبا من الصحة. ومن أمثلة على ذلك ما تستلزمه مرافق الأمن الداخلي والقضاء والتعليم... ولكن هذه النفقات العادية يمكن أن تتغير بين سنة وأخرى، وفي الغالب سدها يكون بتوفير نفقات عادية أخرى مما لا يخرج بالنفقات في مجموعها عما قدر لها.

• النفقات غير العادية.

وتمثل تلك النفقات التي لم يكن حدوثها منتظرا كنفقات الحروب، إعانة المنكوبين في حوادث الزلازل أو في أحوال انتشار الأوبئة... ومع ذلك فإنه إذا استمرت الظروف الاستثنائية التي تستلزم القيام بنفقات غير عادية مدة طويلة فإن هذه النفقات تدخل في عداد النفقات العادية.

أما من حيث تأثيرها في الثروة العامة فنجد نوعين هما:

**النفقات الحقيقية وغير الحقيقية:** وهذه التفرقة مثيل في المالية الخاصة إذ يفرق الفرد بين ما ينفقه على سلع الاستهلاك وبين ما ينفقه للحصول على سلع الإنتاج.

و على حين يعتبر الأول إنفاقا حقيقيا لأنه انتقاص لجزء من ثروة الفرد كما هو الحال في الإنفاق على المأكل والملبس أو السكن، فإن النوع الآخر من الإنفاق يعتبر مجرد تغيير في شكل الأموال أو الأصول كما هو الحال حين يشتري الشخص عقارا أو آلة في مصنعه ولا يعدو ما يحدث حينئذ أن يكون استبدالاً لنوع من أنواع الثروة بنوع آخر وكذلك حال الدولة، فهي تنفق في دفع مرتبات موظفيها أو في سداد فوائد الديون العامة أو في شراء أدوات لمكاتبها، وفي كل هذه الحالات تنفق نفقات حقيقية، أما إذا أنشأت خطاً من خطوط السكك الحديدية أو أقامت مصنعا أو نفذت مشروعا من المشروعات الحكومية فلا يعتبر هذا إنفاقا حقيقيا لأنه لم ينقص من الثروة العامة.

ج- الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي :

إن استخدام الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، إذ عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة، أمكن اتخاذ هذا الإنفاق وسيلة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا من أهداف السياسة المالية. ويعتبر أهم أثر للنفقات العامة هو إشباعها للحاجات العامة، كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجمله عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني، وهذه الآثار تعرف بالآثار المباشرة للنفقات العامة. وبالمقابل هناك آثار غير مباشرة للنفقات العامة تنتج من دورة الدخل، والذي يعرف من الناحية الاقتصادية بمبدأي المضاعف والمعجل، حيث يبين "المضاعف" تأثير النفقات الاستثمارية الإضافية على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية. أما "المعجل" فيبين أثر التغيير على الاستثمار نتيجة التغيير في الطلب الاستهلاكي.

### ج-1- الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة :

#### 1- أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني.

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق العام)، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب... الخ.

- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

#### 2- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني.

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها:

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالمدافع والأمن والتعليم.

- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني.

#### 3- الأثر على الادخار الوطني

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني.

مما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس صحيح.

#### 4- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل.

يظهر هذا التأثير من خلال:

- التدخل في توزيع الدخل الأولي: بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).

- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفته مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

## ج-2 الأثر غير المباشر للإنفاق العام

للفنقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل. ويطلق على أثر "المضاعف" الاستهلاك المولد كما يطلق على أثر "المعجل" الاستثمار المولد، ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل.

### 1- أثر الإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني.

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل<sup>(1)</sup>.

#### \*أثر المضاعف :

إن المضاعف في التحليل الاقتصادي يشير إلى المعامل العددي الذي يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني المتولدة عن الزيادة في الإنفاق. وأثر زيادة الإنفاق الوطني على الاستهلاك، عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وفوائد وأسعار المواد الأولية أو أرباح لصالح الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار. والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك، والادخار ينفق جزء منه في الاستثمار<sup>(2)</sup>.

كما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

#### \*أثر المعجل :

يقصد باصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

### 6- أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

(1) - عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

(2) - Jacques Fontanel, Op, Cité, P 36

ف نجد النفقات الإنتاجية "الاستثمارية" تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وكذلك تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستعمل للاستثمار. مع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مرغمين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل الوطني. و ما هو جدير بالذكر أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل شأنه في ذلك أثر المضاعف يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

### د- حدود الإنفاق العام :

في إطار الصعوبة العملية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، حاول بعض الاقتصاديين وضع ضوابط للنفقات العامة بحيث لا تتجاوز نسبة معينة من الدخل القومي (20% إلى 30%)، إلا أنه ثبت أن هذه النسبة هي نسبة تحكيمية لا تستند إلى أساس اقتصادي وأن بعض هؤلاء الكتاب ينظرون إلى النفقات العامة على أنها نفقات استهلاكية، إلا أنه ثبت أن الإنفاق العام ينطوي على جزء ليس بالقليل عبارة عن نفقات إنتاجية في شكل "استثمارات عامة". بالإضافة إلى أن معظم النفقات الاستهلاكية تحدث آثارا إيجابية تتمثل في زيادة الدخل للأفراد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لكن هناك عوامل تحد من حجم النفقات العامة وبالتالي ندعو إلى ضرورة مراعاة علاقته بالدخل القومي ولعل من أهم هذه العوامل:

### 1 - مدى قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات العامة :

هي مسألة مرتبطة بمدى قدرة المجتمع على تحمل عبء الإنفاق العام، ومن ثم يتحدد حجم الإنفاق العام بمدى قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات سواء الإيرادات العادية أو غير العادية. وتجدد الإشارة إلى أن الدولة تتمتع بقدر كبير من المرونة في تحديد حجم الإنفاق العام نظرا لما لها من سلطة في فرض الضرائب والرسوم، علاوة على إمكانياتها في الحصول على القروض الداخلية والخارجية وإمكانية لجوئها إلى الإصدار النقدي. لكن ليس معنى ذلك أن قدرة الدولة في الحصول على إيرادات عامة تكون قدرة لا نهائية، فالواقع يشير إلى أن هذه القدرة تكون محدودة بعدد من العوامل تختلف باختلاف مصدر الإيرادات العامة.

فإذا أخذنا الضرائب نجد أن الدولة على الرغم من أن لها سلطة في فرض مختلف الضرائب نظريا، إلا أن هذه السلطة محدودة عمليا بما يسمى "بالطاقة الضريبية" والتي تعبر عن أقصى قدر من الأموال يمكن تحصيلها من الضرائب في حدود الدخل القومي وهيكل تكوينه، في ظل النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السائد، ودون إحداث أية ضغوط اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية لا يمكن تحملها.



أما الإصدار النقدي، فعلى الرغم من إمكانية لجوء الدولة إليه كمصدر للإيرادات نظرياً، إلا أن هذه الإمكانيات محدودة عملياً بأثر الإصدار النقدي على المستوى العام للأسعار، فيما يعرف بمعدل التضخم المطلوب وبالتالي مدى الارتفاع في الأسعار المتوقع، وإذا أخذنا القروض العامة سواء الداخلية أو الخارجية فإن إمكانية اللجوء إليها كمصدر للإيرادات محدودة عملياً بمدى قدرة الدولة على سداد هذه القروض وفوائدها فيما يعرف بأعباء خدمة هذه الديون. فيكفي أن نعلم أن حد الأمان للدين العام المحلي هو ألا تتعدى نسبته 60% من الناتج المحلي الإجمالي كما هو معمول به في دول الاتحاد الأوروبي.

## 2 - مستوى النشاط الاقتصادي للدولة:

يلاحظ في هذا المجال أن الفكر الاقتصادي قبل النظرية الكيترية التي تفسر الظواهر والتغيرات الحادثة في الاقتصاد الكلي وكيفية الوصول إلى التوازن الكلي. حتى عام 1967م كان الفكر الاقتصادي التقليدي السائد ما قبل "كيتر" يرى بوجود علاقة طردية بين مستوى النشاط الاقتصادي وحجم الإنفاق العام، وأن مستوى النشاط الاقتصادي متغير مستقل وحجم الإنفاق العام متغير تابع، وهذا يعني أن أي تغير يطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي لابد أن يؤثر على حجم الإنفاق العام في نفس الاتجاه، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام والعكس صحيح.

ولكن الفكر الاقتصادي تغير بعد ظهور النظرية الكيترية حيث أصبح الإنفاق العام أحد الأدوات الهامة التي يمكن استخدامها للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أصبح هو المتغير المستقل ومستوى النشاط الاقتصادي هو المتغير التابع، وعلى ذلك ففي حالة الرواج وفترة الانتعاش تلجأ الدولة إلى إنقاص حجم الإنفاق العام لتجنب ظهور الآثار التضخمية أو على الأقل الإقلال منها، وفي فترات الكساد تلجأ الدولة إلى زيادة حجم الإنفاق العام بالقدر اللازم لرفع مستوى الطلب الفعلي بما يسمح بتحقيق التوظيف الكامل.

مما يدل على أن الدولة أصبح عليها أن تضع سياستها المالية بحيث تنفق أكثر من مواردها الجارية عن طريق استحداث عجز في الموازنة خلال فترة الكساد، وعليها أن توجد فائضا لديها خلال مرحلة الرواج، بدلا من أن توازن موازنتها عاما بعد عام، وبمعنى آخر على الدولة أن توازن موازنتها عبر عدة سنوات وليس خلال سنة واحدة كما كان سائدا قبل ذلك.

## 3 - مدى المحافظة على قيمة النقود والاستقرار النقدي.

يلاحظ في هذا المجال أن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي كان يعطي أهمية كبرى للسياسة النقدية باعتبارها وسيلة فعالة تسمح بتحقيق هدف عام هو المحافظة على قيمة النقود أي العمل على الحيلولة دون تدهور قوتها الشرائية وتحقيق ما يسمى بالاستقرار النقدي.

لوحظ بالنسبة للدول المتقدمة، أن الإنفاق العام عند زيادته عن حجم معين يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، وبعبارة أخرى يزيد الطلب عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ظهور التضخم أي ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود.

أما ما يتعلق بالدول النامية، فإن اقتصادياتها تتميز بعدم مرونة عناصر الإنتاج. بمعنى أن الزيادة في العرض لا تستجيب للزيادة في الطلب. ولذلك فإن زيادة الإنفاق العام عن حجم معين لا بد وأن يؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية أي ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود حتى ولو كان الطلب الفعال أقل من المستوى الذي يسمح بتحقيق التوظيف الكامل، والخلاصة أن هذا التحليل يشير إلى وجود حدود للإنفاق العام لا بد أن تعمل السياسة المالية في إطارها وأخذها بعين الاعتبار دائماً.

### ه- أهداف السياسة المالية من طريق السياسة الإنفاقية العامة:

سنحاول الآن أن نبين الكيفية التي يمكن للسياسة الإنفاقية العامة أن تسهم بها في تحقيق السياسة المالية ذاتها، ويمكننا أن نبين ذلك بتتبع الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي على الأثمان والاستهلاك والعمالة وتوزيع الدخل. وهذا ما ييسر للسياسة الإنفاقية تحقيق الأهداف المرجوة منها أن تكون متميزة بطابع المرونة التلقائية، أي أنها يتهيأ للإنفاق الحكومي من مقومات المرونة ما يجعله قادراً على التكيف وفق الظروف المتغيرة وتبعاً لمستوى النشاط الاقتصادي الكلي السائد في المجتمع.

#### 1- السياسة الإنفاقية ومستوى الأثمان العام.

من المعلوم أن الإنفاق الحكومي يكون أثره على الأثمان أكبر إذا ترتب على الإنفاق زيادة صافية ما في حوزة الأفراد من أصول عما إذا تمخض الإنفاق عن مجرد تغيير في هيكل الأصول التي يمتلكونها<sup>(1)</sup>. و على هذا فإن الإنفاق الحكومي الذي يرمي إلى إنقاص حجم الدين العام بسداد جانب منه أو شراء بعض السلع من الأفراد أقل فاعلية في التأثير على مستويات الأثمان من الإنفاق الحكومي الذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد كما هو الحال بالنسبة لما تدفعه الحكومة من منح للعاملين بها أو ما تؤديه من معونات اجتماعية للمعوزين<sup>(2)</sup>.

و من جهة أخرى إذا ما وجه الإنفاق الحكومي إلى زيادة الاستثمار ، فإنه يؤدي إلى تغييرات في هيكل الأثمان تختلف عما إذا وجه الإنفاق لزيادة الاستهلاك.

كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأثمان بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي في المجتمع، والملاحظ بصفة عامة أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي يكون أثرها

(1) محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 132 .

(2) عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

ضعيفا على الأثمان، بعكس الحال في فترات الرواج الاقتصادي، ولعل هذا التفاوت هو السبب الرئيسي لإبداء النصح بزيادة الإنفاق في فترات الهبوط أو الكساد والدعوة إلى خفض الإنفاق في فترات الرواج أو الانتعاش. كما أن الحكومات تحاول توجيه إنفاقها في خلال الحروب بطريقة تحول دون ارتفاع الأثمان فقد تقبل الحكومات على منح إعانات للمنتجين رغبة في إبقاء السعر ثابتا بالنسبة للمستهلكين.

## 2- السياسة الإنفاقية ومستوى الاستهلاك العام.

يقسم الإنفاق الحكومي عادة إلى إنفاق استثماري، وإنفاق استهلاكي (زيادة ما في حوزة الفرد من أصول)، وأخيرا تغيير هيكل الأصول التي يملكها الفرد.

في القسم الأول فهو يمثل ذلك الإنفاق الموجه لإنشاء الطرق والسدود والمباني والمشروعات العامة وإعانات للاستثمار الخاص، وهذا النوع من الإنفاق يزيد في الاستهلاك<sup>(1)</sup>.

أما الإنفاق الاستهلاكي فهو يتضمن ما تنفقه الحكومة على التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي ...

و هذا النوع من الإنفاق يزداد عاما بعد عام نتيجة زيادة تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي، ففي ميدان الاستهلاك تقدم الحكومة الخدمة الفعلية، وهكذا تتيح الدولة عن طريق تعاون الجهود لذوي الدخل الضعيفة الحصول على مزايا ما كانت لتتحقق لهم لو أن كلا منهم أصابته زيادة طفيفة في دخله.

أما المجموعة الأخيرة والتي تؤدي إلى إحداث تغيير في طبيعة الأصول التي يحوزها الأفراد فإن أهم أساليبها المعروفة هي التعجيل في سداد الديون العامة، بإقبال الحكومة على سداد الديون وخفض قيمتها غالبا ما يدفع بالقوة الشرائية إلى أولئك أصحاب فئات الدخل العليا حيث ميل الاستهلاك ضعيف، ومن ثم تحدث زيادة الإنفاق الحكومي أقل أثر ممكن لها، وهكذا فزيادة الحافز على الاستهلاك هنا تحددتها مستويات دخول حملة السندات الحكومية...

## 3- السياسة الإنفاقية ومستوى الإنتاج والعمالة.

يمكننا أن نبين تأثير الإنفاق في الإنتاج والعمالة بأن نتبع أثره في:

### أ - مقدرة الأفراد على العمل والادخار:

إن كثيرا من الخدمات العامة التي تقوم بها الحكومة (التعليم، الصحة) تزيد من كفاءة الأفراد ومقدرتهم على العمل كما يزيد من دخلهم وبالتالي مقدرتهم على الادخار.

### ب- موارد الإنتاج وتنقلها بين فروع المختلفة:

يؤثر كذلك الإنفاق العام في تنقل بعض موارد الإنتاج من فرع إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى. فالحكومة تستطيع بسياستها أن توجه الإنتاج وجهات معينة، فمثلا تفضل الحكومة زيادة إنتاج المنسوجات الشعبية على

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 196 .

حساب المنسوجات الرفيعة، وتصل إلى ذلك بتقديم مساعدات للقطاع الأول وفي المقابل تفرض ضرائب على القطاع الثاني، وبالتالي يكون هناك انتقال لموارد الإنتاج من القطاع الثاني إلى القطاع الأول.

### ج- تحقيق مستويات عالية من التوظيف:

إن الإنفاق الحكومي على "الاستثمار" والاستهلاك بالدرجة الأولى هي أهم أنواع الإنفاق أثرا على حجم التوظيف، والعلاقة بينهما وبين حجم التوظيف طردية، كذلك يؤثر الإنفاق الحكومي في التوظيف عن طريق زيادة أو نقص الطلب الفعال، فزيادة الإنفاق الحكومي مع بقاء الإنفاق الخاص ثابتا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يزيد من حجم التوظيف، ونجد هذه الظاهرة على وجه الخصوص في المجتمعات الاشتراكية<sup>(1)</sup>.

### 4- السياسة الإنفاقية وتوزيع الدخل:

إن مجموعات الإنفاق الثلاث: الاستثمار والاستهلاك والزيادة في صافي ما في حوزة الفرد لها أثرها في تحقيق توزيع عادل في الدخل، وإن نمط إعادة توزيع الدخل الذي يصاحب الإنفاق الحكومي على المجموعات السابقة يتوقف إلى حد كبير على الكفاية الإنتاجية وعلى الدرجة التي تحفز الفرد على زيادة كفايته الإنتاجية.

فضعف الكفاية الإنتاجية والخوافز سوف لا تمكن الأفراد من استخدام الزيادة التي تطرأ على دخولهم في رفع كفايتهم الإنتاجية لعدم وجود خدمات كالتعليم والإسكان والصحة...

وبالتالي فقبل زيادة ما في حوزة الأفراد من قوة شرائية ينبغي أن تحفز على زيادة الإنتاج من السلع والخدمات لرفع القوة الشرائية وإلا كانت هذه الزيادة مفادها ارتفاع في الأسعار.

تسعى الدولة إلى تقليص حجم الفوارق بين دخول الأشخاص تحقيقا للعدالة الاجتماعية، ولهذا تسعى سياسة الإنفاق إلى رفع مستوى ذوي المداخل المنخفضة، وتزداد دخول أصحابها بشكل غير مباشر عند حصولهم على الخدمات الاجتماعية بصفة مجانية، وبشكل مباشر عندما يمنحون الإعانات النقدية.

ويظهر ذلك جليا عندما تمول هذه النفقات من الضرائب التصاعدية، والتي تعمل على تخفيض دخل الطبقات ذات الدخل المرتفع وذلك من خلال تطبيق معدلات مرتفعة على دخولهم.

### الفرع الثاني : السياسة الضريبية :

تعتبر الضريبة في عصرنا الحالي من أهم أنواع الإيرادات العامة والتي تعتمد عليها الدولة لتغطية النفقات العامة لها. وللضريبة أهميتها البالغة للدولة باعتبارها من أهم الموارد الممولة لميزانيتها وتستخدمها كأداة فعالة في تنفيذ السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية وعليه فالأجدر إلقاء الضوء عليها.

(1) حسن مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص33.

أ- تعريف الضريبة:

تعددت المفاهيم التي أعطاها علماء المالية والمفكرون الاقتصاديون للضريبة غير أن هذه التعارف تنصب في معين واحد وتحدد شرطين أساسيين للضريبة وهما عنصر الإجبار والمقابل الملموس.

**التعريف الأول:** عرفها "قاسطون جيز" الذي قول: "إن الضريبة هي الأداء المالي الإجباري الذي يدفعه الملتزم بما (أي الضريبة) بصفة نهائية وبدون مقابل لتحقيق تغطية النفقات العمومية (1)".

**التعريف الثاني:** "هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بما حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية (2)".

**التعريف الرابع:** "أي اقتطاع نقدي ذو سلطة، دون مقابل منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية (3)".

و كخلاصة يمكن القول: الضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل وبصفة نهائية تقوم به الدولة وفقاً لقواعد قانونية، وهذا الاقتطاع يكون من أموال الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (الاعتباريين) حسب قدراتهم التكلفة بغرض استخدامه لتحقيق المنفعة العامة.

ب- الآثار الاقتصادية للضريبة.

تعتبر الضرائب من أهم أدوات النظام المالي فيما يتعلق بالمساهمة في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فإن تغير معدلات الضرائب يؤثر في كل من العرض الكلي والطلب الكلي. ولقد أدرج كتاب المالية العامة عند دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب منهجين: المنهج الأول يوسع من نطاق الدراسة بحيث يجعلها تشمل آثار الاقتطاع من ثروة الأفراد، وواقعة إنفاق حصيلة هذا الاقتطاع. ويمثل هذا الاتجاه الكاتب الإيطالي "أنطونيو دي ماركو" وتبعه في ذلك عدد من كتاب المالية العامة الإيطاليين.

بينما يضيق المنهج الثاني من هذا النطاق بحيث يقصرها على آثار الضريبة وحدها (أو العبء الضريبي) ويمثل هذا الاتجاه "Pegou", "Edgeworth", "Musgrave"، ويتبعهم معظم الكتاب الحديثين (4). وعلى ضوء هذا يمكن التفرقة بين نوعين من الآثار الاقتصادية التي تحدثها السياسة الضريبية:

(1) بن عصمان محفوظ، "مدخل في الاقتصاد الحديث"، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 108.

(2) Pierre Bel Trame "La fiscalité en France" 6<sup>ème</sup> Edition 1998, P182 .

(3) - Raynond Mizellec "Finance Publique", France, P 423 .

(4) زينب حسن عوض الله، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية بيروت، 1994. ص 191 .

- الآثار التي يمكن أن تحققها الضريبة على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهي آثار يمكن أن تحقق باستخدام وسائل مالية أو اقتصادية أخرى وهي تمثل آثار مباشرة.

- الآثار الاقتصادية التي تنفرد الضريبة بإحداثها، وهذه الآثار تنحصر في التوزيع الاقتصادي للعبء الضريبي الذي يؤثر على ظروف التوازن الفردي الخاص بالمول (توزيع الوقت بين العمل والراحة، توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك، توزيع المدخرات بين الاكتناز والاستثمار، توزيع الاستثمار بين الصور المختلفة المتاحة...) وهي تمثل آثار غير مباشرة .

### ب- 1 الآثار المباشرة:

تؤثر الضرائب في كل من الإنتاج والدخل القومي من خلال تأثيرها في كل من الحافز على العمل، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، ونفقة الإنتاج .

**ب-1- أثر الضريبة على العمل:** يوازن الفرد عادة بين عائد وتكاليف العمل، وبين عائد وتكاليف وقت الفراغ، ليوزع بناء على تلك الموازنة ساعات يومه المحدودة بين العمل والراحة. ومن أجل تحديد طبيعة أثر الضريبة على هذا الخيار سندرس أثر الضريبة على عرض العمل من خلال أثرها على الدخل، فالفرد إما يقوم بمضاعفة جهوده من أجل تعويض الخسارة في دخله نتيجة فرض الضريبة وهذا ما يعرف بأثر الدخل، أو يقوم بإحلال بعض ساعات الراحة محل عدد من ساعات العمل وهو ما يعرف بأثر الإحلال<sup>(1)</sup>.

اتضح لنا فيما سبق كيف تطور دور الدولة في العالم المعاصر، فأصبح يشمل إلى جانب وظائفها التقليدية كافة النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يستلزم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.

ولما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، وفي إطار هذا الدور كل الضرائب يتعين علينا أن نتعرف وفي عجلة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى. هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها.

### ب- 1-2 الأثر على الاستهلاك والإنتاج

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي انخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج (عدم تأثر الإنتاج).

(1) عبد الكريم صادق بركان، خاص عبد المجيد دراز، "مبادئ الاقتصاد العام"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1973، ص 173 -

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعاً لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعاً لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج<sup>(1)</sup>.

### ب-1-3 الأثر على الادخار والاستثمار

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضاً وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالات<sup>(2)</sup>.

لما كان الميل للاستثمار يتوقف من ناحية على سعر الفائدة السائد في السوق ومن ناحية أخرى على الكفاية الحدية لرأس المال، فإن الضرائب تؤثر على الميل للاستثمار من خلال تأثيرها على معدل الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار مع زيادة فرص الربح وزيادة معدلاته، وينخفض بانخفاضها. إن التحفيز على الاستثمار يكون عن طريق تخفيض الضرائب التي تفرض على أرباح المؤسسات أو إعفاء البعض منها، كما يمكن للضريبة التأثير على هيكل الاستثمارات من خلال تخفيف المعاملة الضريبية للأنشطة الاقتصادية المراد تشجيعها، وإرهاق الأنشطة غير المرغوب فيها. كما أن الأموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين: زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

### ب-1-4 الأثر على إعادة توزيع الدخل

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب). وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

### ب-1-5 أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار:

تختلف آثار الضرائب على الأسعار حسب طبيعة الضريبة (مباشرة أو غير مباشرة)، فتؤدي الضرائب المباشرة إلى انخفاض المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على الدخول والثروات، مما يقلل من توفر القوة الشرائية للأفراد، وبالتالي تخفيض استهلاكهم، فيقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

(1) محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالية الوصفي والإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 219

(2) Break .G.F , (1957) : " Income Taxes and Incentives to Work " , American Economic Review , Vol,47, N, 05, (529-549).

أما الضرائب غير المباشرة فتؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث تفرض هذه الضرائب على السلع والخدمات الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع، مما يقلل من عرضها فترتفع أسعارها خاصة إذا لم تقدم الإعانات الحكومية لدعمها. فإذا أدت الزيادة في الحصيلة الضريبية إلى زيادة الإنفاق الحكومي فإن القدرة الشرائية تتحسن، أي زيادة الطلب على السلع مما يؤدي زيادة الأسعار، كما قد تؤدي زيادة الضرائب على المشروعات الإنتاجية في اقتصاد السوق إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومنه رفع الأسعار<sup>(1)</sup>.

### ب-1-6 أثر النظام الضريبي على السياسة النقدية

يؤثر النظام الضريبي على التوازن الاقتصادي الكلي من خلال أثر الضرائب على الدخل، لأن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض الجزء من الدخل المخصص للإنفاق على الاستهلاك وتخفيض الادخار الذي يتم توجيهه فيما بعد إلى الإنفاق على الاستثمار أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض بعض عناصر الإنفاق الكلي، لأنها تؤثر على الاستهلاك (تأثير مباشر والاستثمار، تأثير غير مباشر).

كما أن أدوات السياسة النقدية لا يتم الاستجابة لها في المدى القصير نتيجة وجود نظام ضريبي معين. فمثلاً نجد أن تخفيض معدل الفائدة لا ينتج عنه زيادة في الاستثمار نتيجة للتخفيض الذي حدث في الادخار بسبب زيادة الضرائب على الدخل.

### ب-2 الآثار غير المباشرة.

يقصد بالآثار الاقتصادية غير المباشرة المتعلقة بالضريبة، المشاكل المتعلقة بنقل العبء الضريبي التي تتمثل في استقرار الضريبة وانتشارها والتخلص من العبء الضريبي كلياً أو جزئياً، وذلك كما يلي:

#### ب-2-1 استقرار الضريبة.

يتمثل استقرار الضريبة في تحديد شخص من يتحمل العبء الحقيقي لها، فإذا تحمل المكلف القانوني نهائياً قيمة الضريبة فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار المباشر للضريبة. ولا تثير هذه الظاهرة صعوبة لأنها تقلص من الدخل الحقيقي الصافي لمن يدفعها. أما إذا تمكن المكلف القانوني من نقل الضريبة إلى شخص آخر، فإن هذه الظاهرة تسمى بالاستقرار غير المباشر للضريبة، وهذه الظاهرة تثير العديد من الصعوبات، فالاستقرار غير المباشر للضريبة يعني أن المشرع وفقاً لقواعد محددة قد حدد شخص المكلف الذي يتعين عليه أن يتحمل عبء الضريبة.

#### ب-2-2 انتشار الضريبة.

يتأثر دخل المكلف بالضريبة النهائي بالنقصان بمقدار ما دفعه من دين الضريبة، وذلك يؤثر بصورة مباشرة في إنفاقه على الاستهلاك، وبالتالي تناقص دخول من يزودونه بالسلع الاستهلاكية. ويؤدي ذلك بالتبعية إلى تقليل إنفاقهم على الاستهلاك، وهكذا تنتشر الضريبة بين المكلفين، وتؤثر بصورة مباشرة على حجم استهلاكهم، إلا

(1) حسين الصغير، "دروس في المالية والمحاسبة العمومية"، دار المحمدية العامة، الجزائر، سنة 1999، ص 9.



أن انتشار الضريبة لا يستمر إلى ما لا نهاية، ولكن عادة ما تتدخل ظروف وعوامل معينة لتخفف من حدة الانتشار وتؤدي إلى القضاء على فاعليته.

### ب-2-3 التخلص من عبء الضريبة.

تمثل الضريبة عبئا على المكلف بها، يدفعه إلى محاولة التخلص منها، إما ينتقل عبئها إلى شخص آخر أو التخلص من عبئها بصورة جزئية أو كلية والذي يدفع الفرد إلى محاولة التخلص من عبئها وهو عدم وجود مقابل خاص يعود عليه مباشرة منها، هذا ما يجعله يسعى بكل الطرق إلى محاولة التخلص منها، تخلص مسموح لا يخالف القانون ويسمى "التهرب الضريبي" وتخلص غير مسموح ويسمى "الغش الضريبي".

#### 1 التهرب الضريبي.

يقصد بالتهرب الضريبي أن تفرض على تصرف معين كالبيع أو الشراء، لكن المكلف بالضريبة رغبة منه في عدم دفع الضريبة، يعمل على عدم تحقيق المنشأة لها. فالتهرب الضريبي يعني إذن التخلص من عبء الضريبة كلياً أو جزئياً دون مخالفة أو انتهاك القانون، فعلى سبيل المثال كأن تقيم الشركات مراكزها ومقراتها الاجتماعية في دول أين توجد معدلات الضريبة فيها جد منخفضة<sup>(1)</sup>.

#### 2 الغش الضريبي.

يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكيات والممارسات التي تتم بهدف التحايل وتجنب أداء الضريبة، وهذا خارج إطار القانون أي أنها كلها ممارسات غير مشروعة، حيث أن المكلف بالضريبة يتهرب من دفعها كلياً أو جزئياً بالاستفادة من الإعفاءات الضريبية وثغرات القانون والنقص الذي يكتسي نصوصه وذلك عن طريق التدليس والاحتيال.

### ج- أهداف السياسة الضريبة.

تستخدم الدولة الضريبة كوسيلة لتحقيق أهداف معينة وتطورت هذه الأخيرة بتطور الضريبة، وهذه الأهداف متمثلة فيما يلي:

#### ج-1 أهداف مالي واقتصادي:

تعتبر الضريبة من أهم الوسائل المستعملة في تحصيل نفقات الدولة المتنوعة والمتزايدة إلا أن هذه الأهمية تختلف من دولة إلى أخرى، فالهدف المالي يتمثل في تغطية الأعباء العامة ويعني هذا أن تسمح بتوفير الموارد المالية للدولة. بصورة تضمن لها الوفاء بالتزامها اتجاه الإنفاق على الخدمات المطلوبة لأفراد المجتمع، أي تمويل الإنفاق على الخدمات العامة وعلى الاستثمارات (كبناء السدود والمستشفيات وشق الطرق... الخ).

(1) محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 320.

أما الهدف الاقتصادي يتمثل في الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي. وأصبحت الضريبة من الناحية الاقتصادية في إطار الدول الحديثة وسيلة للتأثير على الفعاليات الاقتصادية الاستثمار، الاستهلاك، استيراد، تصدير.

### ج-2 هدف اجتماعي

الهدف الاجتماعي للضريبة يكون في استعمالها لتحقيق أهداف ذات صبغة اجتماعية فيمكن استعمال الضريبة لتقليل من الفوارق الاجتماعية الموجودة بين مختلف الفئات ، ويتم ذلك بفرض الضرائب على الطبقة الغنية وتخصيص مواردها لزيادة دخول الطبقة الفقيرة، وهذا ما سماه بإعادة توزيع الدخل الوطني.

### ج-3 هدف سياسي

أي أن الضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة ، ففرض رسوم جمركية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى ، ويعتبر استعمال الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين البلدان المتقدمة (اليابان ، الولايات المتحدة الأمريكية). كما أن إعفاء بعض الفئات كالمجاهدين أو تخفيض من الضريبة يعتبر استخداما للضريبة لأغراض سياسية<sup>(1)</sup>.

### د-أدوات السياسة الضريبية:

تعتمد السياسة الضريبية على مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية "بالإنفاق الضريبي" وتشكل النفقات الضريبية اليوم موضوع نقاش حاد، إذ ينظر إليها على أنها مصدر من مصادر تعقيد الأنظمة الضريبية، تهيئ المناخ الملائم للبحث عن المزايا قصد التهرب الضريبي. وعادة ما يتم استخدام النفقات الضريبية في إطار دعم الاستثمار، الادخار وخلق أو التكييف الهيكلي للمؤسسات.

نشير إلى أهم الأدوات المستخدمة من قبل السياسة الضريبية لتحقيق أهدافها:

#### د-1 -الإعفاء الضريبي : هو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب

السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة. وتكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة. فالإعفاء الدائم هو إسقاط حق الدولة في مال المكلف طالما بقي سبب الإعفاء قائما. ويتم منح هذا الإعفاء تبعا لأهمية النشاط ومدى تأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية<sup>(2)</sup>. أما الإعفاء المؤقت فهو إسقاط لحق الدولة في مال المكلف لمدة معينة من حياة النشاط المستهدف بالتشجيع (وعادة ما يكون في بداية النشاط). ويمكن أن يكون هذا الإعفاء كلياً أو جزئياً، وهو إسقاط جزء من الحق لمدة معينة.

(1) د. ناصر مراد (2003)، مرجع سبق ذكره، ص 63.

(2) صادق الحاج، "المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 75.

### د-2- التخفيضات الضريبية :

وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها، أو التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم بتقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب.

**د-3- نظام الإهلاك:** يعرف على أنه النقص الحاصل في قيمة الاستثمار أو الأصول الثابتة الاستخدام أو مرور الزمن أو الإبداع التكنولوجي. ويعبر عن القسط السنوي من القيمة الكلية للأصل بقسط الإهلاك. وي طرح هذا القسط من الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة قبل الإهلاك. ويعتبر الإهلاك مسألة ضريبية وبالتالي يصبح العبء الضريبي أقل مقارنة بحجم الدخل الخاضع للضريبة التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص)<sup>(1)</sup>. وكلما كبر حجم هذه المخصصات، وتسارع في بداية حياة الاستثمار، خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر ذلك امتيازاً لصالح المؤسسة، إذ بفضلها تتمكن من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلاً عن كون الإهلاك عنصراً أساسياً من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

ففي الجزائر منذ 1989م تم السماح باعتماد ثلاثة أنماط للإهلاك حسب شروط وظروف يحددها القانون. ويمكن تعدد أنظمة الإهلاك المؤسسات من اختيار النظام الأكثر ملائمة لظرفها ويدفعها إلى المبادرة التي هي في الواقع روح التسيير الحديث وأساس تطور المؤسسات ونموها... ويبقى أن نجاح هذه الأدوات يتوقف على عاملين:

- اعتبار الضريبة جزءاً من مناخ استثماري عام تتداخل عناصره وتتشابك إلى حد كبير، منها الاستقرار السياسي، استقرار العملة، إمكانية التحول التجاري للعملة، نطاق السوق وحجمه، طبيعة النظام المصرفي والمالي القائم، درجة تطور الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال...

- الزمن الذي يتم فيه استخدام هذه الأدوات، فتجاوب المؤسسات مع المزايا الضريبية يرتبط بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد، ودرجة المخاطر التي يمكن للمؤسسة تحميلها على ضوء العوائد المنتظرة. ففي أوقات الخروج من الأزمة يكون هناك ميل أكبر للاستفادة من المزايا وحوافز الاستثمار.

### الفرع الثالث: الدين العام.

(1) د-عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 173.

حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تعتبر مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام في الدولة ، كما انه في نفس الوقت في حال وجود فائض فان حجمه كذلك ومقدار نموه وكيفية استغلاله لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة .

عندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي أي بيعها للسندات الحكومية على الجمهور فانه سوف يكون هذا البيع على ذوي الدخول المتوسطة والكبيرة أو هذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك (إنفاقهم الاستهلاكي). وكذلك عندما يتعذر على الحكومة تلافي العجز في فترة التضخم فإنها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاستهلاك<sup>(1)</sup>.

أما في فترة الركود الاقتصادي في الدولة فان الدولة عند حدوث عجز تلجأ لتمويله من المؤسسات المالية وذوي الدخول العالية والذين لا يؤثر إقراضهم للحكومة على إنفاقهم الاستهلاكي مما قد تتفاقم المشكلة إذا كان تمويل الدين في فترة ركود من طبقة قد ينخفض استهلاكهم وبدوره فان انخفاض الاستهلاك غير مرغوب في فترات الركود.

### أ- الإيرادات الائتمانية

قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الأموال المطلوبة وفي الوقت نفسه لا يستقطع شيئاً من إيرادات السنة التي تقوم فيها بهذه النفقات، ويلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين<sup>(2)</sup>:

الأولى حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى وذلك ببلوغ المعدل الضريبي حجمه الأقصى.  
أما الثانية تتمثل في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

لهذا نحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

### ب- ماهية القرض العام وخصائصه

تعتبر القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة وذلك رغم الخلافات التي تثار بشأنها من حيث خطورة الاعتماد عليها، لما لها من مشاكل نتيجة الأعباء المتراكمة على القرض وخدمته، وقد تزايدت أهمية هذا المصدر لمعظم دول العالم وخاصة النامية منها التي تعاني نقص في موارد التمويل الذاتي<sup>(3)</sup>.

(1) د. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 26.

(2) عبيد علي أحمد الحجازي، "مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض"، دار النهضة العربية، القاهرة، 200، ص 72-75.

(3) مروان عطوان، "الأسواق المالية والتغذية"، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 129-134.

### ب-1 تعريف القرض

القروض العامة هي مبالغ نقدية تقترضها الدولة أو الهيئات العاملة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض. لقد حظي موضوع القروض باهتمام كبير على مستوى الفكر الاقتصادي التقليدي والحديث. ولقد عارض الكلاسيكيون فكرة القرض العام واعتبروا أن التمويل عن طريق القرض يحمل الدولة عبئاً مالياً يتمثل في أقساط الدين وخدماته، هذا بالإضافة إلى لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي لسداد القرض مما يؤدي إلى التضخم، وينجم عن هذا الأخير سوء توزيع الدخل الوطني بين الأفراد. أما الفكر الاقتصادي الحديث كان عكس الكلاسيكيين، فقد نادى "كيتز" بضرورة التدخل في الحياة الاقتصادية، وكانت نظريته اتجاه القروض أنها ذات دور إيجابي في زيادة الإنتاج، ورفع مستوى الدخل وحد من البطالة، كما تعمل على تحقيق التوزيع الشامل للدخل عن طريق توجيه الأموال العامة نحو نفقات أكثر أولوية.

### ب-2 خصائص القرض العام

- أ- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.
- ب- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي.
- ج- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعاً لشرط الاتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة.
- د- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.

### ج-أنواع القروض

تنقسم القروض إلى ثلاث أنواع رئيسية هي: القروض من حيث المصدر وحرية المكتتب والقروض من حيث المدة:

#### ج-1- يمكن تقسيم القروض العامة من حيث حرية المكتتب فيها إلى:

- ج-1-1 قروض اختيارية: وهي القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية طواعية.
- ج-2-2 قروض إجبارية: وهي تلك القروض التي يكتب فيها الأفراد والهيئات العامة والخاصة الوطنية جبرياً، علماً أن هذا النوع من القروض تكون داخلية فقط.

### ج-2- تقسيم القروض من حيث فترة السداد إلى:

ج-2-1 قروض قصيرة الأجل: وفترة سدادها لا تزيد عن 5 سنوات وتلجأ لها الدولة لمعالجة العجز في الموازنة وهنا لها صورتان هما<sup>(1)</sup>:

أولاً: حالة العجز النقدي: وهنا يكون توازن الميزانية متحققاً، لكن بعض الإيرادات متأخرة وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل تسمى سندات القصيرة

#### ثانياً: حالة العجز المالي:

وفي هذه الحالة تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وعليه تصدر الدولة قروضا قصيرة الأجل لفترة أطول من الأولى وتسمى سندات الخزينة غير العادية.

يتميز هذا النوع من القروض بالسيولة وقلة عنصر المخاطرة لكنها أحيانا تزيد من مشكلة التضخم.

ج-2-2 قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من 3 إلى 10 سنوات.

#### ج-2-3 قروض طويلة:

هي تلك القروض التي تزيد مدتها عن 10 سنوات غالبا ما تتخذ أجال القروض حسب حالة السوق، أي المدة التي تحتاج فيها الدولة للأموال، وكذلك طبيعة المشاريع المعنية بالقروض ومركز الدولة المالي ومن أمثلة القروض المتوسطة نجد السندات الحكومية.

### ج-3 وتقسيم القروض من حيث مصدرها:

ج-3-1 القروض الداخلية: وهي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، بمعنى آخر هي القروض التي تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل إقليم الدولة.

هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص في الثروة الوطنية، كما لا يؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات وإذ ما يؤدي فقط إلى إعادة توزيع الدخل.

#### ج-3-2 القروض الخارجية:

وهي القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية أي تحصل عليها من الخارج سواء كانت حكومية أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي أو المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي.

وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميزان المدفوعات وهي على عكس

القروض الداخلية من حيث أنها:

أ- تؤثر في الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار غير أنها تؤثر بالنقص عند السداد.

ب- تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار ولكنها تعمل العكس عند السداد.

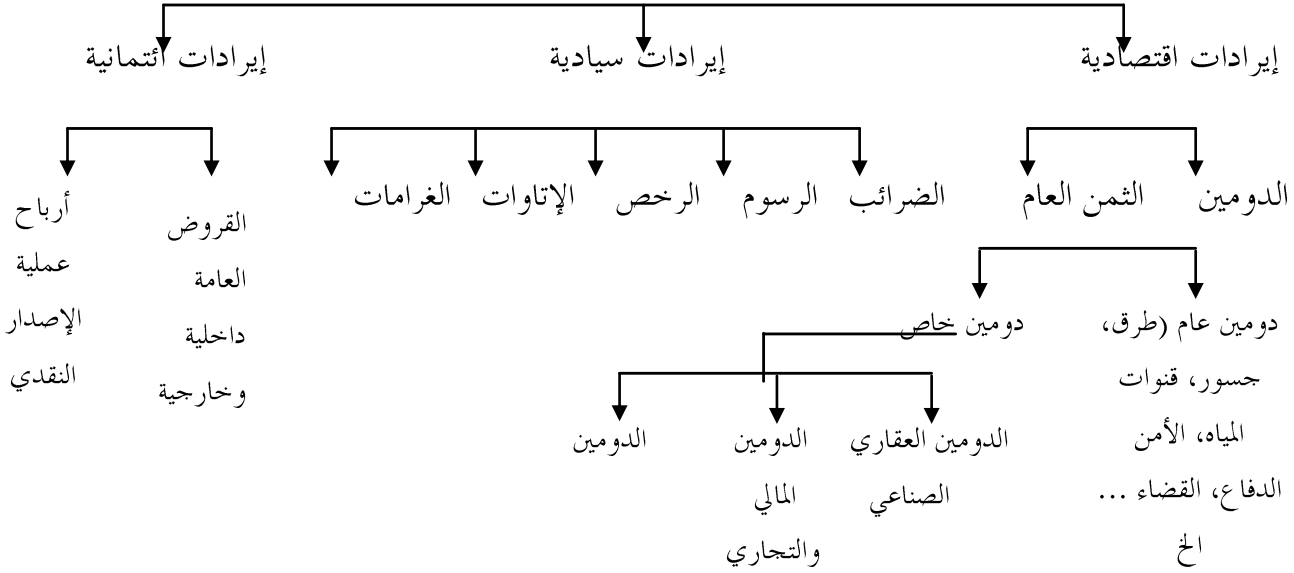
(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 225.

ج- القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة، سواء كانت هذه الجهة إحدى البلدان الأجنبية أو منظمة دولية.

ومما سبق، يمكن تلخيص مجمل الإيرادات العامة للدولة في الشكل الموالي:

المخطط رقم 02: مصادر الإيرادات العامة للدولة.

مصادر الإيرادات العامة



المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 168.

**المبحث الثاني: آلية عمل السياسة المالية، وفعاليتها.**

تكمن آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام، وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل<sup>(1)</sup>. تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وذلك وفقا للوضع الاقتصادي

لاشك أن أدوات السياسة تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد الوطني، أو ما يمكن أن يطلق عليه حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني<sup>(2)</sup>.

**المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني**

تسعى جميع الدول إلى تحقيق مستوى توازن الناتج الوطني ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن، ويظهر ذلك في ظهور ما يسمى بالفجوات التضخمية والانكماشية في حالة اختلاف المستوى التوازني للناتج عن مستوى التوظيف الكامل.

الحالة الأولى: قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة الانكماشية).

الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي (الفجوة التضخمية).

**الفرع الأول: الفجوة الانكماشية**

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الكامل يعادل 2500 ون، وأن الدخل التوازني هو 2000 ون هذا يعني وجود فجوة انكماشية، ومن الواضح أن هذا المستوى الفعلي للطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، أي أن هناك فجوة انكماشية قدرها 500 وحدة نقدية. ومن الواضح أيضا أن حجم الفجوة الانكماشية يشير إلى كمية الإنفاق التي تلزم إضافتها للطلب الكلي حتى يمكن الارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظيف الكامل

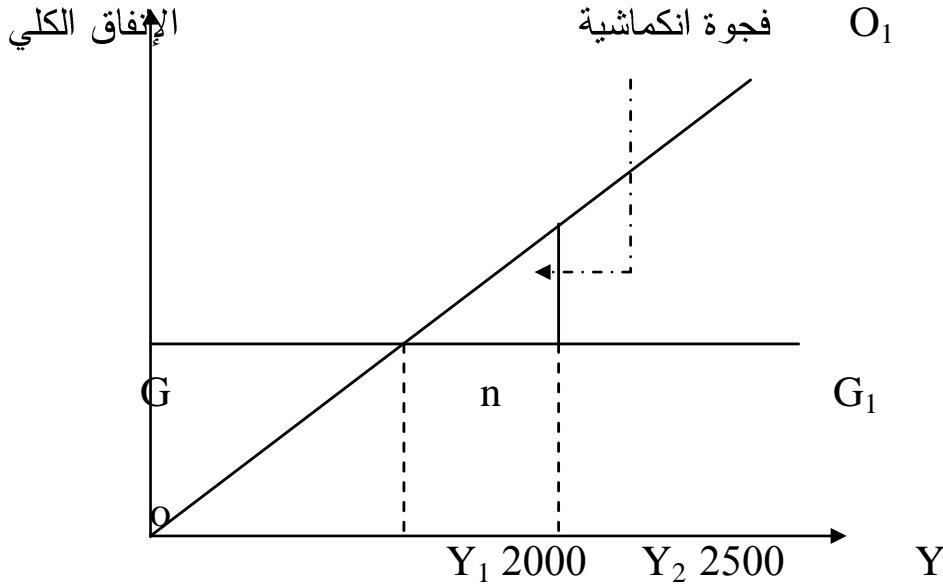
(1) عبد المنعم راضي، "النقود والبنوك"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998، ص297.

(2) Lawrence S. Kitter and William I. Silber, "Money", (New York), Basic Book Publishers, 1984 – P, 151.



وهذا يعني أنه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار 500 وحدة نقدية وهذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$  بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف (  $500 = 4 \times 125$  وحدة نقدية). كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم 09: الفجوة الانكماشية**



المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص214.

**❖ علاج الفجوة الانكماشية (السياسة المالية التوسعية)**

إن السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب وعجز الموازنة، والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات<sup>(1)</sup>.

ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية:

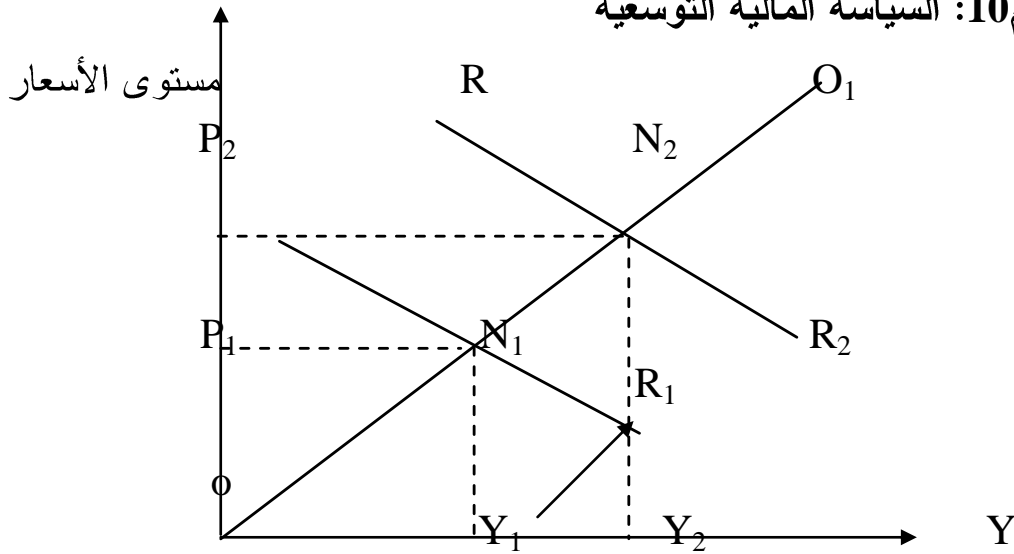
أ- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام: وهو ما يتوافق مع ما أشار إليه كيتز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.

ب- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخل ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

<sup>(1)</sup> Sophie Brana et Marie-Claude Bergougnan, Op, Cité,2,p184.

ج- قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني: وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني. ويمكن أن نبين السياسة المالية التوسعية لعلاج الفجوة الانكماشية من خلال الرسم البياني التالي:

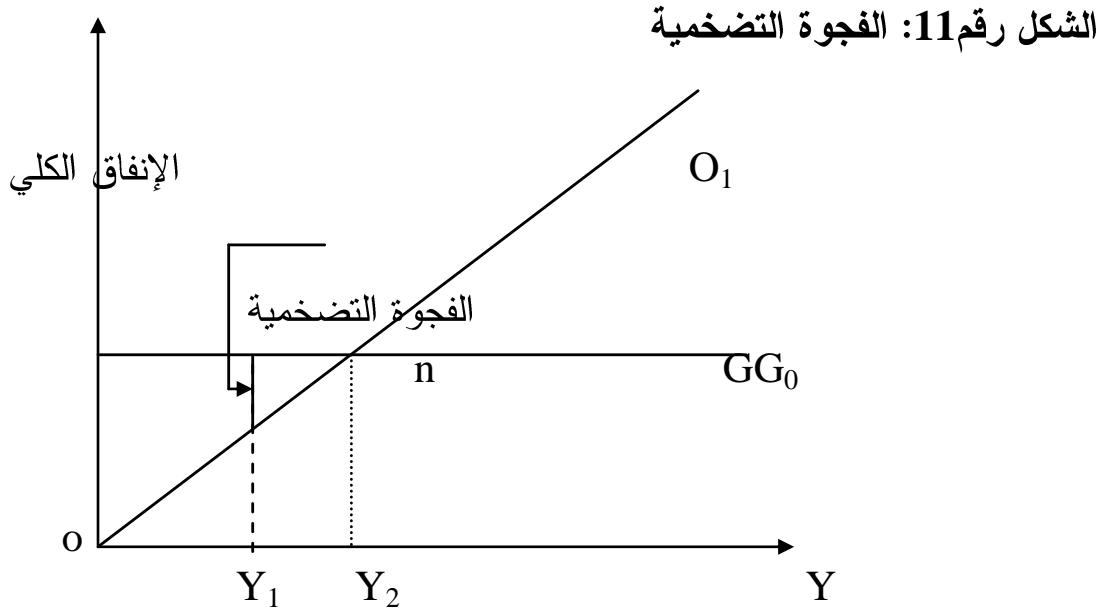
الشكل رقم 10: السياسة المالية التوسعية



المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 214

### الفرع الثاني: الفجوة التضخمية

تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق إلى توظيف الكامل. فان فرضنا في المثال السابق أن مستوى الدخل الحالي هو 2500 وحدة نقدية وهو أعلى من مستوى التوظيف الكامل المرغوب فيه وهو 2000 وحدة نقدية أي أن هناك فجوة تضخمية قدرها 500 وحدة نقدية، والرسم البياني التالي يوضح ذلك.



المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 216.

#### ❖ علاج الفجوة التضخمية (السياسة المالية الانكماشية).

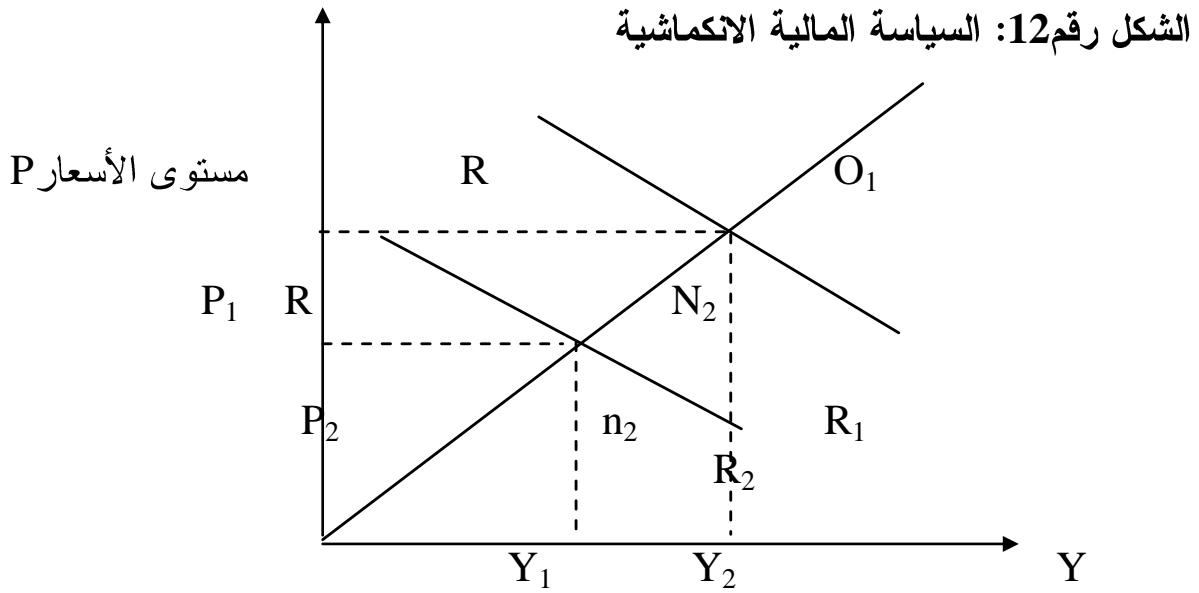
يمكن اللجوء إلى هذه السياسة بفرض تخفيض الطلب الكلي وكبح جناح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معا.

وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية:

أ- قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

ب- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ج- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:



المصدر: دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 216.

وهكذا أن مضمون من السياسة المالية التوسعية هو أنه في حالة الركود الاقتصادي، وعندما يعمل الاقتصاد الوطني بطاقة أقل من قدرته الإنتاجية الكاملة، هنا تلجأ الحكومة إلى تحرير الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الإنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العاملة للدولة إلى أن يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل<sup>(1)</sup>. غير أن الحكومات في العادة تميل إلى استخدام السياسة المالية التوسعية أكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية (التقييدية) للأسباب الآتية.

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية.
- الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.
- الدوافع السياسية.
- النفقات المتزايدة.
- زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع الضرائب عامل أساسي من عوامل الدعم السياسي الشعبي.
- دعم وتشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.

### المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية.

لقد عرف موضوع فعالية السياسة المالية اهتماما بالغاً لدى الاقتصاديين خاصة منهم اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الجديدة (NEC) الذين اهتموا بوظيفة الاستقرار للسياسة المالية ومدى تحقيقها للتوازن الاقتصادي

(1) N.GREGORY - MANIW- "Macroeconomics" - new York- worth publishers- 1997- PP 377 – 378.

الكلية، وذلك بإدراجهم في تحليل مجموعة من الظواهر والآثار التي تمثلت في: أثر الدخل الدائم، أثر الإزاحة والتوقعات العقلانية للأفراد، وامتد هذا التحليل إلى تحديد فعالية السياسة الاقتصادية الظرفية. أما اقتصاديو المدرسة الكيترية الجديدة (NEK) فقد أعادوا النظر في الدور المخول للسوق لإعادة التوازن. سنقوم بعرض هذه النقاشات من خلال التطرق إلى المقاربات النظرية المتعلقة بفعالية أو عدم فعالية السياسة المالية<sup>(1)</sup>.

لقد ظهرت السياسة المالية بفعالية كبيرة خلال الثلاثينيات معتمدة في ذلك على سياسة التوقف ثم الذهاب (Stop et Allé) التي تميزت بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش وفق كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، لكنها فقدت هذه الفعالية في منتصف السبعينيات أمام عجزها عن تخفيض معدلات البطالة والتضخم المرتفعة التي ميزت تلك الفترة. يبرز بعض الكتاب عدم فعالية السياسة المالية بوجود آثار إنحرافية (effets pervers) تفوق الآثار الإيجابية لمضاعف الميزانية. أما البعض الآخر فيرى أن عدم الفعالية النسبية يأتي عن ما تنتجه السياسة المالية من ردود أفعال القطاع الخاص التي تبطل تأثير التدخل الحكومي.

### الفرع الأول: آثار الإزاحة وفعالية السياسة المالية.

يمكن تعريف أثر الإزاحة بصفة عامة على أنه الانخفاض الذي يحدث في الدخل الوطني نتيجة انخفاض "الاستثمار" الناشئ عن ارتفاع معدلات الفائدة والمصاحب لزيادة الإنفاق الحكومي. ويمكن أن نميز بين نوعين، يتعلق الأول منهما بآثار الإزاحة المالية التي تتخذ منفذين: إما عن طريق المعاملات أو عن طريق آثار الثروة، أما النوع الثاني فيتعلق بآثار الإزاحة الناتجة عن سعر الصرف

#### 1- الإزاحة عن طريق المعاملات:

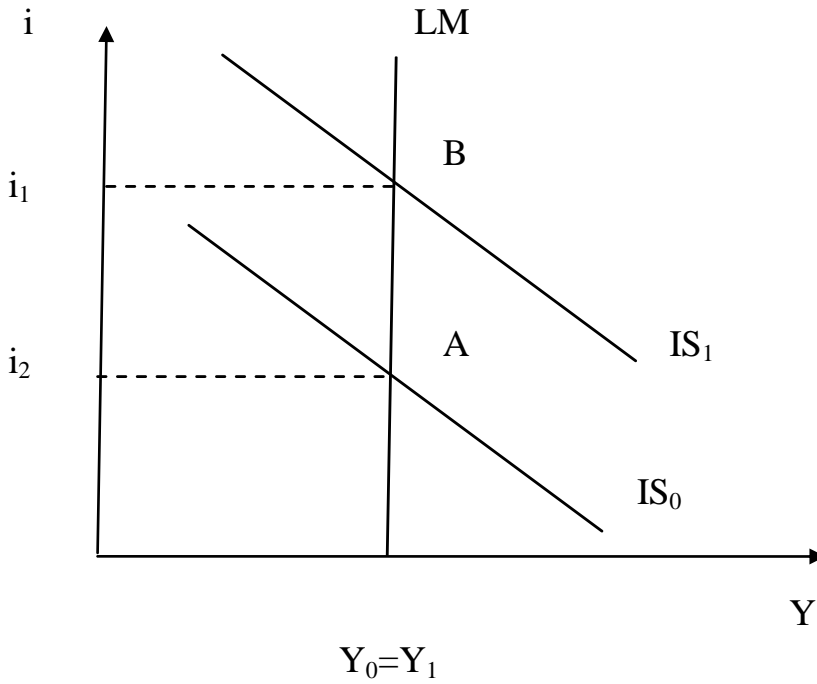
إن ارتفاع الطلب الكلي الناتج عن تطبيق سياسة مالية توسعية سواء بالرفع من الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات (ارتفاع  $I_1$ ) وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الفائدة (في ظل ثبات الكتلة النقدية المعروضة) من أجل ضمان عودة التوازن إلى سوق النقد من خلال انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة يترتب عن ارتفاع سعر الفائدة ارتفاع في تكلفة حيازة النقود بالنسبة للأعوان الاقتصادية وانخفاض في الاستثمار الخاص، الذي يؤدي في الأخير إلى انخفاض الطلب الكلي.

ونميز هنا بين ثلاث حالات:

أ - 1 الحالة الكلاسيكية: وهي الحالة التي يكون فيها معدل الفائدة لا يؤثر في الطلب على النقود ( $I_2 = 0$ ) وبالتالي سيكون منحنى LM عبارة عن خط عمودي والشكل البياني رقم 13 يبين ذلك :

(1) أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، "المالية العامة"، دار الزهرة للنشر والتوزيع، سنة 1997، ص 127.

الشكل 13: الحالة الكلاسيكية وأثر المزاومة الكلي.



المصدر: J.O , (2000) : op. cité. P, 48

إن إتباع سياسة مالية توسعية في هذه الحالة سيؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى اليمين من  $IS_0$  إلى  $IS_1$  وبالتالي انتقال نقطة التوازن من A إلى B حيث أدى الأثر النهائي للسياسة المالية التوسعية إلى ارتفاع سعر الفائدة فقط من  $i_0$  إلى  $i_1$  ، في حين ظل مستوى الدخل ثابت عند  $Y_0 = Y_1$  . وهذا ما يعني عدم فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي أين يكون أثر الإزاحة كاملاً بحيث أن الزيادة في الإنفاق العام تتم بالكامل على حساب نقص الاستثمار الخاص<sup>(1)</sup> . ويعني ذلك أن السياسة المالية عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص . وتحدث هذه الحالة في فترات الرواج الشديد، أين يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار  $\Delta G$  ستؤدي إلى طرد قدر من الاستثمار الخاص بمقدار مماثل  $\Delta G = -\Delta I$  .

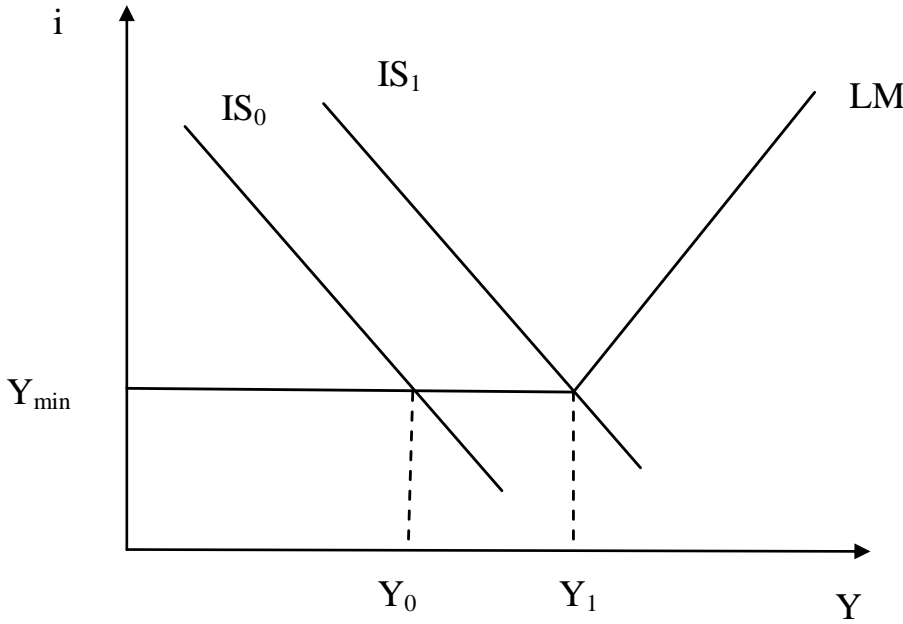
**2-1) الحالة الكيتيرية:** في هذه الحالة يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة لا نهائي المرنة ( $I_2 = \infty$ ) ويكون هذا في فترات الكساد حيث يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته (مصيدة السيولة) . وبالتالي فإن إتباع سياسة مالية توسعية وحدوث زيادة في مستوى الدخل من  $Y_0$  إلى  $Y_1$  لا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة كما يوضح الشكل 14 . وبالتالي لن يظهر أي أثر للإزاحة ويظل الاستثمار الخاص على حاله<sup>(2)</sup> . ويعني

(1) Gabriel BLIEK, Op, Cité, P80.

(2) Gabriel BLIEK, Op, Cité, P82.

ذلك أن السياسة المالية في هذه الحالة هي سياسة كاملة الفعالية حيث يزيد الدخل بمقدار يعادل الأثر الكامل للمضاعف  $\Delta G$ .

الشكل 14 الحالة الكيتيرية وانعدام أثر المزاحمة.



المصدر: J.O , Hairault (2000) : op, cité, P 48

عن 3- الحالة الوسطية: أو الحالة الكلا الصفر  $I_2 \neq 0$  وقد سبق لنا شرح هذه الحالة في الفصل الأول.

ب- الإزاحة عن طريق أثر الثروة :

إن الرجوع إلى سلوك المحفظة المالية وبإدخال أثر الثروة في التحليل، سيسمح لنا بتحديد الشروط التي من خلالها يمكن للظواهر المالية إحداث أثر للإزاحة (أو بالعكس أثر للجذب). سنفترض أن ثروة الأعوان الاقتصادية  $W$  تنقسم إلى ثلاثة أجزاء:

النقود  $M$  ، السندات  $B$ ، ورأس المال الحقيقي  $K$  ، حيث إن حيازة النقود غير مجزأة ، بينما تقابل السندات بارتفاع بمعدل الفائدة  $i$  ورأس المال بالمدود  $r$ .

إن ارتفاع كل من  $i$  و  $r$  سيؤدي إلى خفض الطلب على النقود بينما يرتفع الطلب على النقود بينما يرتفع الطلب على السندات بارتفاع أو ينخفض بارتفاع  $r$  والعكس بالنسبة للطلب على رأس المال الحقيقي.

ضمن هذا السياق، إذا ارتفع عرض النقود، فإن عودة التوازن تفترض ارتفاعا في الطلب على النقود أي خفض قيمة كل من  $i$  و  $r$ ، وهذا لن يتأتى إلا بالرفع من الثروة المتعلق بالرفع من كمية النقود (السياسة النقدية) الذي يخلق طلبا إضافيا على كل من السندات ورأس المال الذي يقتضي خفض قيمة  $r$ .

## ج-الإزاحة عن طريق سعر الصرف:

يظهر أثر الإزاحة عن طريق سعر الصرف في حالة اقتصاد مفتوح ومرونة أسعار الصرف، فإذا افترضنا ارتفاعا في الإنفاق العام بدون إصدار للنقود، وأن سعر الصرف يتقلب وفق جدول سعر الصرف في سوق المبادلات الذي ينبغي أن يكون معادلا لتقلبات ميزان المدفوعات. ففي ظل حركة قوية لرؤوس الأموال، يمكن لارتفاع الإنفاق العام أن يؤدي إلى ارتفاع في دخول رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل احتياجات الدولة، مع ثبات في معدلات الفائدة الداخلية.

إن ارتفاع دخول رؤوس الأموال سيخلق طلبا إضافيا على العملة الوطنية مما سيؤدي إلى الرفع من قيمتها الذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات الوطنية، وبالتالي انخفاض في الصادرات (إزاحة خارجية). من جهة أخرى، تثبت فرضية المكافئ الريكاردية التي طورها Barro 1974م<sup>(1)</sup> غياب الإزاحة الداخلية، حيث أن كل عجز موازي يمثل ارتفاعا في الضرائب في المستقبل لأجل تمويل خدمات الدين وبالتالي فإن الأفراد سيرفعون من ادخارهم بحجم يعادل عجز الموازنة وهذا من أجل تفادي ظهور قيد للتمويل مستقبلا وعدم ارتفاع معدلات الفائدة<sup>(2)</sup>. إلا أن عدة دراسات قياسية كأعمال: M.Monodjemi و C.Kearney 1991م و S.Becks 1993م<sup>(3)</sup>. والتي اهتمت بدراسة غياب أثر الإزاحة الداخلي المرتبط بحركة قوية لرؤوس الأموال، رفضت فرضية المكافئ الريكاردية وأثبتت وجود أثر الإزاحة الخارجي.

من جهة أخرى، اقترح R.Dornbush و S.Fisher 1980م<sup>(4)</sup> بعض الأدوات التي تعتبر كمصطلحات آلية لمواجهة الإزاحة عن طريق سعر الصرف، ففي حالة عجز الميزان الجاري سيكون هناك خروج كبير للعملة الأجنبية، وبالتالي فإن الأعوان الاقتصادية الوطنية ستميل إلى حيازة الأصول الأجنبية بشكل سيؤدي إلى انخفاض خروج العملة الأجنبية على المدى الطويل، ومنه عودة التوازن إلى الميزان الجاري. لكن عودة التوازن ستكون مسبقة بظاهرتين:

انخفاض في الواردات (أي انخفاض في الطلب على العملات الأجنبية) وعودة متزايدة لمشتريات الأصول الأجنبية التي تعبر عن ارتفاع في الطلب على العملات الأجنبية في سوق المبادلات. أما في حالة غياب إحلال تام للسندات

(1) D'Avisenet, P , " La politique Economique Conjoncturelle ",Dunod, Paris,1999, P 86-87.

(2) Duthil, G , et Marois , W , " politique Economique", Ellipses, Paris, 1997, P 53-54.

(3) Monadjemi, M , and Kearney, C" The Interest Rate Neutrality of Fiscal Deficits : Testing for Ricardian Equivalence and capital Inflow ", Journal of International Money and Finance, Vol.10, N4 ,1991, (541-551).

(4) Becks, S, "The Ricardian Equivalence Proposition : Evidence from Foreign Markets ", Journal of international Money and Finance, Vol.12, N2,1993, p (154-169).



والسلع الوطنية نسبة إلى الأصول الأجنبية، فإن الأثر الصافي يستوجب تحسين الميزان الجاري عن طريق خفض قيمة العملة الوطنية.

### الفرع الثاني : فعالية السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج IS-LM:

يعتبر الاقتصاد المفتوح ذلك الاقتصاد الذي يقوم بمبادلات مع العالم الخارجي، وعادة ما تكون هذه المبادلات في شكل استيراد وتصدير للسلع والخدمات ، تحويلات دولية للمداخل وانتقال لرؤوس الأموال من بلد لآخر، ونجد أن ميزان المدفوعات (اعتباره كوثيقة محاسبية) يحتوي على جميع هذه العمليات. من جهة أخرى، قد تلعب درجة انفتاح اقتصاد ما دورا هاما في فعالية السياسات الاقتصادية الداخلية، ويمكن التعبير عن هذه الأخيرة بحاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج الداخلي الخام. سنهتم في دراستنا باقتصاد مفتوح صغير لا يؤثر في شركائه الاقتصاديين، وذلك من أجل تبسيط التحليل باستبعاد آثار المفعول الرجعي (retroaction) لاقتصاد على آخر.

يمكن تحليل سيرورة عمل اقتصاد صغير مفتوح على المدى القصير عن طريق نموذج Mundell- Fleming وهو عبارة عن نموذج من الشكل IS-LM لكنه يقوم بدمج الصادرات والواردات في معادلة التوازن من خلال سوق السلع والخدمات، وأيضا إدراج العلاقة التي تمثل توازن ميزان المدفوعات.

### الفرضيات النموذج :

يتضمن نموذج Mundell- Fleming نوعين من الفرضيات، منها ما هو عام، ومنها ما يتعلق بسلوك الأعران الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

يعتمد هذا النموذج أولا على نفس الفرضيات السابقة لنموذج IS-LM والتي تتمثل في:

- ثبات كل من المستوى العام للأسعار  $P$  والمستوى العام للأجور الاسمية  $W$ ، حيث يتم تعديل أسواق السلع والخدمات والعمل عن طريق الكميات.
- عرض السلع والخدمات يتبع الطلب على المنتجات الوطنية.
- قدرات الإنتاج هي محدودة.

إضافة إلى الفرضيات السابقة، تم اعتماد أربع فرضيات أخرى مرتبطة بانفتاح الاقتصاد للمبادلات الدولية وهي :

إن تغير الكميات الاقتصادية الكلية الداخلية له أثر غير مهم على الاقتصاديات الخارجية الأخرى وهذا ما يجسد مفهوم الاقتصاد المفتوح الصغير. بالمقابل يمكن للاقتصاديات الأخرى التأثير في الاقتصاد الداخلي.

<sup>(1)</sup> Colette NEME, *La pensée économique contemporaine depuis Keynes* ,ECONOMICA,2001,p47.

- كل عوامل الإنتاج هي بجوزة الأعوان الداخلية التي لا تملك بدورها عوامل إنتاج في الخارج. هذه الفرضية التبسيطية تسمح بتحديد مفهوم كل من الإنتاج الوطني والدخل الوطني.
- عدم تحقق تعادل القدرة الشرائية، فإذا كان  $E$  هو سعر الصرف (السعر الذي يحدد قيمة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية) و  $P^*$  هي المستوى العام للأسعار الأجنبية فإن:  $EP^* \neq P$ .

### ب- شروط التوازن.

إن التعرف على الفرضيات السابقة سيسمح لنا بتحديد التوازن في سوقي السلع والنقد، كما سيساعدنا في تحديد التوازن للميزان الكلي والميزان الجاري.

### 1 - توازن سوق السلع :

إن التوازن في سوق السلع الوطنية هو مرهون بتعادل الطلب عليها والكمية المنتجة منها، ويمكن كتابة شرط توازن الاستخدامات مع الموارد بالمعادلة التالية<sup>(1)</sup>:

$$Y = C + I + G + X - QZ \Rightarrow Y = C + I + G + BC \dots \dots \dots (3)$$

وبالاحتفاظ بنفس الرموز التي عالجنا بها نموذج IS-LM في الفصل الأول، مع دمج الفرضيات السابقة، فإنه

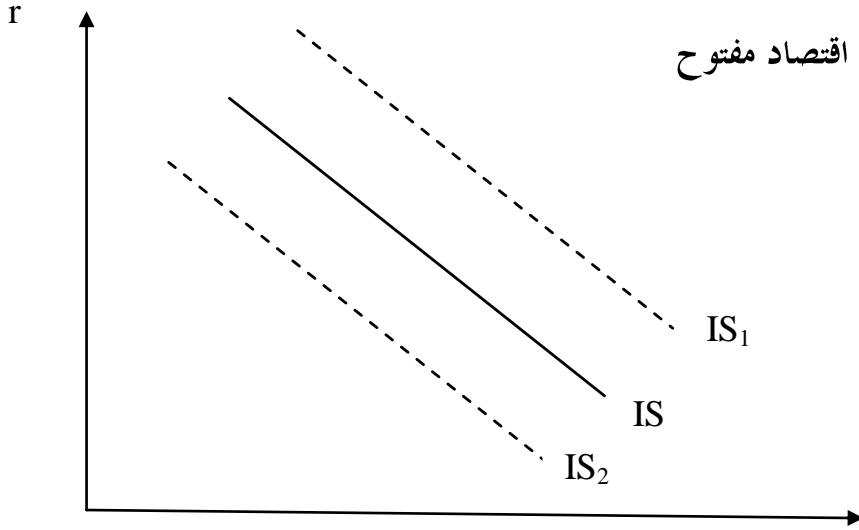
$$Y = cy - a_1 r + G + xY^* - zY + pQ \quad \text{يمكن كتابة المعادلة السابقة على الشكل التالي:}$$

$$Y = \frac{G + xY^* + pQ - a_1 r}{(1 - c - z)}$$

تمثل هذه المعادلة معادلة منحنى IS في اقتصاد مفتوح .

إن ارتفاع سعر الصرف الاسمي  $E$  سوف يؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي  $Q$  وهذا ما سيشجع على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، معنى ذلك أن تخفيض قيمة العملة الوطنية ( $\Delta E > 0$ ) سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج المحلي من خلال زيادة الطلب على الصادرات، ولذلك سوف ينتقل منحنى IS إلى اليمين ( $IS_1$ ) ، ويمثل الشكل التالي تأثير التخفيض في قيمة العملة على وضع منحنى IS

<sup>(1)</sup> Jacques Fontanel, , Op, Cité, P 37.



الشكل 15: انتقال منحنى IS في ظل اقتصاد مفتوح

المصدر: أحمد رمضان نعمه الله ر. سررن، "النظرية الاقتصادية الكلية"، 2003 الدار الجامعية، ص 249.  
 أما إذا افترضنا الآن ثبات كل من السعر الصرف الاسمي  $E$  ومستوى الأسعار الأجنبية  $P^*$  فإن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية  $P$  سيؤدي بالطبع إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي، وتقليل المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، ومن ثم فإنه من المتوقع انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، وبالتالي سينخفض الطلب على الإنتاج الوطني وينتقل بذلك منحنى IS لجهة اليسار إلى  $IS_2$ <sup>(4)</sup>.

## 2 - توازن سوق النقد :

$$\frac{M^d}{P} = \frac{M^s}{P} \Rightarrow m^d = m^s$$

يمكن التعبير عن توازن سوق النقد بالمعادلة التالية:

بحيث تعبر  $m^d$  و  $m^s$  عن القيم الحقيقية.

فإذا اعتبرنا نفس دالة الطلب على النقود التي تم اعتمادها في نموذج IS-LM في الفصل الأول ( $m^d = l_1 y - l_2 r$ )

$$\bar{m} + m^r = l_1 y - l_2 r \Rightarrow Y = \frac{1}{l_1} (\bar{m} + m^r + l_2 r) \dots \dots \dots (4)$$

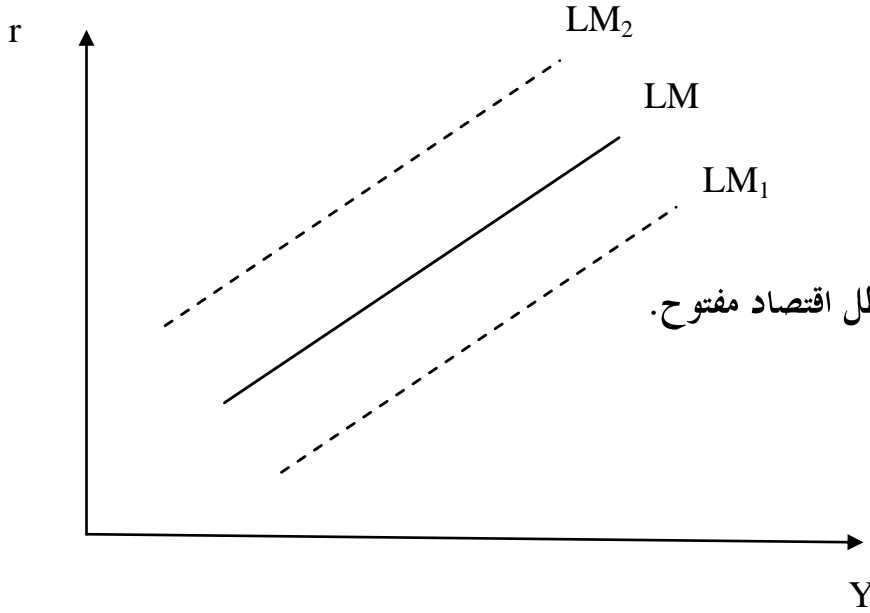
فإن شرط التوازن سيصبح:

وتمثل هذه المعادلة منحنى LM في اقتصاد مفتوح.

إن إدخال ميزان المدفوعات في التحليل سيؤثر على عرض النقود مباشرة، فالعجز في ميزان المدفوعات يمثل فائضا في الطلب على العملة الأجنبية ويصاحبه انخفاض في العرض النقدي، بينما الفائض في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى زيادته . معنى ذلك أن ظهور العجز في ميزان المدفوعات من المتوقع أن يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة نحو  $LM_2$ .

(1) Colette NEME, Op, Cité, p50.

بينما ظهور الفائض في ميزان المدفوعات من المتوقع أن يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين نحو LM<sub>1</sub> والشكل التالي يوضح ذلك :



الشكل رقم 16: انتقال منحنى LM في ظل اقتصاد مفتوح.

المصدر: أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 253.

لكن كيف يحدث ذلك؟ نعلم أن العرض النقدي المحلي يساوي حاصل ضرب القاعدة النقدية في مضاعف العرض النقدي، بينما تتمثل القاعدة النقدية عادة في أصول البنك المركزي التي تتكون من السندات الحكومية والذهب، ويضاف إليها الأرصدة النقدية الدولية في ظل اقتصاد مفتوح، التي تتكون بدورها من أرصدة العملات الأجنبية، الحسابات الدائنة لدى البنوك المركزية، والأرصدة لدى صندوق النقد الدولي. إذن تحقيق فائض في ميزان المدفوعات يعني ارتفاعاً في الأرصدة النقدية الدولية الناتج عن فائض العملة الأجنبية، ومن أجل موازنة أصول البنك المركزي مع خصومه فإن هذا يقتضي رفع القاعدة النقدية وبالتالي ارتفاع عرض النقود<sup>(1)</sup>.

و يقوم البنك المركزي بالتأثير في عرض النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة، فإذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات فإن البنك المركزي يمكن أن يتدخل ببيع السندات الحكومية وبذلك يمتص الزيادة في القاعدة النقدية حتى يظل العرض النقدي ثابتاً، وبالعكس إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات فإن البنك يستطيع التدخل مرة أخرى من خلال إعادة شراء السندات الحكومية من الأفراد بحيث يظل العرض النقدي ثابتاً.

ج- الآثار المتبادلة للسياسات النقدية والمالية في ظل حالة الحرية الكاملة لحركة رأس المال.

يوجد اليوم تكامل عالمي أكثر من ذي قبل رغم هذا لا يزال العالم بعيداً عن حالة الحرية الكاملة لحركة رأس المال، وتضغط تيارات رأس المال الكبيرة الداخلة والخارجة (خاصة من وإلى الدول النامية) على البنك

<sup>(1)</sup> Michael Rockinger, Op, Cité, p137.

المركزي، لهذا يصبح من الضروري الأخذ في الاعتبار آثار السياسة النقدية على عجز الميزانية تحت نظام سعر الصرف الثابت مع درجة عالية من حركة رأس المال وتوجيهها نحو استثمارات حقيقية تساهم في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

لتوضيح ذلك نفترض أن السياسة المالية لا تؤثر على سعر الصرف، وأن الحكومة لديها كميات موجبة من الدين المحلي والأجنبي كنتيجة للبيع في السوق المفتوحة للسندات المحلية، فإن عمليات هذا السوق تخفض من كمية النقود في التداول ويرتفع سعر الفائدة، وتجد الوحدات الاقتصادية المحلية نفسها مضطرة لتعديل محافظها المالية وعند سعر فائدة أولي، فإن العناصر الاقتصادية التي تحتفظ بعدد كبير من السندات وليس لديها نقود كافية ومع الطلب الملح للعناصر الاقتصادية على النقود ستحاول بيع الأصول الأجنبية، وعند هذه النقطة يجب على البنك المركزي أن يشتري العملة الأجنبية التي يجوزها وفي المقابل يضطر البنك المركزي لشراء السندات بالعملة الأجنبية وعند هذه النقطة يجب على البنك المركزي أن يشتري العملة الأجنبية، والذي يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية، فيضطر بعد ذلك إلى امتصاص المحلية من أجل الحفاظ على معدل صرف ثابت.

وفي حالة استمرار تقييد السياسة النقدية لفترة طويلة بغرض تحقيق هدف تخفيض التضخم فإن سعر الفائدة المحلية يظل مرتفعاً مما يؤدي إلى زيادة التدفقات من رؤوس الأموال إلى الداخل كما أن زيادة تكلفة السلطة المالية بسبب ارتفاع سعر الفائدة المحلية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الدين الحكومي.

وتحاول السلطة المالية تعديل هيكل الدين العام لاستغلال الفرق بين معدلات الفائدة المحلية المرتفعة والفائدة الخارجية المنخفضة نسبياً وينتج عن ذلك تخفيض الدين المحلي مرتفع التكاليف وزيادة الدين الأجنبي لأقل تكلفة. يضمن التنسيق بين السياسات النقدية والمالية اتساع مصداقية السياسة النقدية لدى العناصر الاقتصادية حيث يتحرك الاقتصاد لتوازن جديد بواسطة توقعات الزيادة في معدل الصرف الأجنبي استجابة للزيادة الاسمية لمعدل الفائدة المحلي.

كما يضمن وجود التنسيق بين السياسات النقدية والمالية نجاح السياسة النقدية في الوصول إلى معدل تضخم منخفض والذي يجعل هناك توقعات لدى العناصر الاقتصادية بانخفاض سعر الصرف.

### الفرع الثالث: خليط السياسات النقدية والمالية في ظل أنظمة مختلفة لمعدلات الصرف

يختلف خليط السياسات المالية والنقدية المستخدم باختلاف نظام سعر الصرف المتبع، وفيما يلي نحاول عرض خليط السياسات المناسب في ظل النظم المختلفة لأسعار الصرف<sup>(2)</sup>.

(1) faika el-refaie, "the coordination of monetary and fiscal policies in Egypt", the Egyptian center for economic studies, April 2001, p 54.

(2) Ugo Panizza, "monetary and fiscal policies in emerging markets", the Egyptian center for economic studies, working paper n°50, December 2000, p125.

**أ- نظام معدل الصرف الثابت**

يناسب هذا النظام الدول التي تكون فيها الهيمنة للسلطة المالية، ففي ظل معدل الصرف الثابت تكون السياسة المالية هي الفعالة في التحكم في الطلب الكلي، وذلك لأن العجز المالي لا يؤثر في معدل الفائدة الصرف، أو في معدل الصرف الذي يكون ثابتا (بقرار سياسي)، وفي ظل هذا الوضع لا تؤثر السياسة النقدية في المتغيرات الاقتصادية، ويؤدي انخفاض كفاءة السياسة النقدية في ظل معدل الصرف الثابت إلى انخفاض في مستوى أرصدة الاحتياطات الدولية حيث تؤدي الزيادة في عرض النقود الناتجة عن التوسع في الائتمان المحلي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلية الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال والتي تمثل نقصا في الاحتياطات الدولية، وتؤدي فيما بعد إلى انخفاض في عرض النقود، وسوف يستمر هروب رؤوس الأموال حتى يرجع معدل الفائدة إلى المستوى الأصلي.

**ب- نظام معدل الصرف المرن:**

هنا نكون أمام حالتين الأولى حرية انتقال رأس المال أما الثانية عدم حرية رأس المال ولهذا نحاول توضيح خليط السياسات النقدية والمالية المناسب لكل حالة وذلك على النحو التالي:

**ب-1- حرية انتقال رأس المال:**

في حالة نظام معدل الصرف المرن يمكن أن تستخدم السياسة النقدية لرفع مستوى الناتج المحلي، بينما تفقد السياسة المالية كل فعاليتها، ففي حالة وجود حرية تامة لانتقال رأس المال، فإن خليط السياسات في حالة معدل الصرف المرن يتكون من السياسة النقدية فقط، كما أن الرصيد النقدي بالكامل يصبح تحت سيطرة السلطة النقدية.

حيث يؤدي التوسع النقدي إلى انخفاض في معدل الفائدة المحلي عن المعدلات العالمية مما يؤدي إلى زيادة تيارات رؤوس الأموال للخارج، مما يؤدي إلى تخفيض في قيمة معدل الصرف، وهو الذي يؤدي تبعا لذلك إلى تحسن التنافسية للسلع المحلية ويرفع مستويات الناتج أكثر، وبالتالي يرتفع الطلب على النقود وهكذا يبقى معدل الصرف في انخفاض بينما معدل الفائدة المحلي يرتفع حتى يصل إلى مستوى معدل الفائدة العالمي.

**ب-2 عدم وجود حرية انتقال رأس المال:**

في هذه الحالة للسياسة المالية دور تلعبه حتى في ظل نظام معدل صرف مرن، وتؤثر السياسة المالية التوسعية عموما على التحكم في الطلب الكلي، فهي تؤثر في القطاع الخاص وذلك نظرا لأن أي زيادة في الدين المحلي في ظل مستوى عالي من التوسع المالي قد تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة، مما يؤدي فيما بعد إلى دخول تيارات رؤوس الأموال، فينخفض معدل الفائدة إلى مستوى المعدلات الدولية، وهنا ترتفع قيمة معدل الصرف، مما يؤدي إلى انخفاض في التنافسية والتي سوف تخفض من ربحية القطاع الخاص.

و أخيرا النتيجة هي أن السياسة المالية ليست مستقلة تماما في حالة نظام معدل الصرف الثابت في الأجل الطويل، كما أن للسياسة النقدية حدود في حالة معدل الصرف المرن، وخاصة التي تتضمن توسعا نقديا قد يؤدي لعمليات غير مستقرة من انخفاض قيمة معدل الصرف والتضخم المحلي.

### المبحث الثالث: دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتجلى دور السياسة المالية بجانبها ألتفاقي والإيرادي في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وما نعيه هنا بترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر هو اجتذاب ذلك القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات المرغوبة في التوقيت المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية، فلنستعرض إذن أهم الوسائل والسياسات الكفيلة بإزالة مخاوف كل من الدول النامية والمستثمر الأجنبي من جهة، والقادرة على توفير الحوافز الملائمة لاجتذاب وترشيد الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

#### المطلب الأول: إزالة مخاوف الدول النامية:

ينبغي على تلك الدول أولاً أن تعرف بوضوح بين ذلك النوع القديم من الاستثمارات الاستعمارية، وبين الاستثمارات الأجنبية على حقيقتها. فالاستثمار الأجنبي المباشر في أواخر القرن العشرين وفي دولة مستقلة ذات سيادة حقيقية تمكنها من اتخاذ قراراتها وفقاً لمصلحة المجتمع لديها خططها الاقتصادية للتنمية، ولها قوانينها وضوابطها الخاصة.

#### الفرع الأول: عملية التخطيط وتنوع الاستثمارات.

إن أهم الضوابط التي يمكن أن تزيل بها الدول النامية مخاوفها من الاستثمار الأجنبي المباشر هي كالتالي:

1- غالبية الدول النامية اليوم تلجأ إلى التخطيط كوسيلة لتحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية، وفي إعداد تلك الخطط الاقتصادية يتضح جلياً تلك المجالات الاستثمارية التي خصصت للقطاع العام وتلك التي تسمح للقطاع الخاص للقيام بها أو المساهمة فيها. ومن الواجب على الدول النامية أيضاً أن توضح في خططها الاقتصادية تلك المجالات الاستثمارية التي يسمح للمستثمر الأجنبي بالدخول فيها وأن تقتصر الاستثمارات في بعض المجالات الأخرى على المستثمر الوطني وحده وليس في ذلك أي تخوف من هروب المستثمر الأجنبي.

2 - على الدولة أن تحاول إشراك المستثمر العام أو الخاص الوطني في رأس المال المشروع، وقد تشترط الدولة أن يتم ذلك بنسبة معينة كحد أدنى، ذلك لأن مثل هذا الاشتراط سوف يعطي لمواطني الدولة النامية حق الاشتراك في الإدارة والاطلاع على كافة القرارات بالشركة فيكسب بذلك المستثمر الوطني خبرات إدارية وفنية، ومن جهة أخرى تضمن الدولة النامية بهذه المشاركة في الإدارة عدم اتخاذ قرارات سرية بالشركة تضر بالمصالح الاقتصادية للدولة، كما تضمن الدولة النامية عدم قيام دولة المستثمر باتخاذ هذه الشركات الأجنبية مركزاً للتجسس وتجميع المعلومات الإستراتيجية.

3- يجب أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في صورة مشروعات مستقلة مسجلة في الدولة وخاضعة لكافة قوانينها، ومنفصلة تماماً قانونياً ودفترياً عن الشركة الأم في دولة المستثمر، وينبغي رفض أي



مشروع يأتي في صورة فرع تابع للشركة الأم، ذلك لأنه سوف يصعب عمليا متابعة القرارات أو فصل الحسابات أو تحديد الأرباح الحقيقية لذلك الفرع .

4- للدولة أن تحتفظ بحقها الكامل في فحص جميع دفاتر الشركة والاطلاع على كافة مستنداتها دون الاحتجاج بسريتها حتى تتمكن الدولة النامية من مراقبة الاستثمارات الأجنبية والتأكد من عدم انحرافها عن أهدافها المتعددة أو مخالفتها للقوانين واللوائح المعمول بها، وحتى تتمكن مصلحة الضرائب من التحصيل الجبائي واستئذان الضرائب المستحقة عليها .

5- وحتى لا يتكرر ذلك النوع من الاستثمارات الاستعمارية الذي ساد في القرن التاسع عشر في الدول النامية، والذي كانت مهمة المستثمر الأجنبي فيه هو استخراج المواد الخام والطاقة وتصديرها إلى الدول المتقدمة حيث تتم كافة عمليات التصنيع هناك، وبالتالي تحصل الدول النامية على أقل قيمة مضافة وتحصل الدول المستعمرة على أكبر قيمة مضافة من العملية الإنتاجية. لذلك فعلى الدول النامية اليوم أن تفرض على المستثمر الأجنبي أن يقوم بمعظم عمليات التصنيع داخل البلاد حتى تحصل الدولة النامية على أكبر نصيب من القيمة المضافة الناتجة خلال عمليات التصنيع.

### الفرع الثاني: إزالة مخاوف المستثمر الأجنبي:

ليس في جعبة الخبير المالي أو الاقتصادي من السياسات ما يحقق به الاستقرار السياسي أو الأمن الداخلي، وإن اقترح البعض لتقديم عقود تأمين للمستثمر الأجنبي لتغطية المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها هذا الأخير، إلا أن المستثمر الأجنبي بطبيعته لن يقدم على الاستثمار في الدول النامية قبل أن تصل إلى درجة مقبولة من الاستقرار السياسي والأمن الداخلي، وأغلب الظن أن تلك الدول النامية التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية وتضع الخطط اللازمة لتنفيذها، وتدعو المستثمرين الأجانب للمساهمة في ذلك، لا بد أن تكون قد وصلت مسبقا إلى درجة مقبولة من الاستقرار الداخلي والخارجي<sup>(1)</sup>.

و لكن الدول النامية التي تسعى لجلب المستثمر الأجنبي يمكنها تأمين العديد من مخاوفه التي ذكرناها من قبل عن طريق إشباع السياسات التالية:

1 - أن تنص صراحة في قوانينها على أنه لا يجوز تأمين الاستثمارات الأجنبية أو مصادرتها أو الحجز على أموالها أو فرض الحراسة عليها، ما لم يقر المستثمر الأجنبي بمخالفة قوانين البلاد أو بالضرار بالمصالح القومية وبناء على حكم قضائي .

2 - أن يكون للمستثمر الأجنبي الحرية التامة في تحويل نصيبه من الأرباح الصافية المحققة، إذا أراد إعادة استثمارها بزيادة رأس المال المشروع أو بإنشاء مشروع آخر جديد. وأن توضع سياسة محددة لإعادة تصدير رأس

(1) الدكتور عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية - الإسكندرية وبيروت العربية، سنة 2004، ص 228 .

ماله في حالة تصفية المشروع، على أن لا يسمح بتحويل حصيلة مبيعات أصول المشروع بالعملة المحلية وإلا مثل ذلك عبئا ضخما على ميزانية النقد الأجنبي في الدول النامية.

3 - وعلى الدول النامية أن تنص صراحة على الأحكام والقوانين التي تحدد العلاقة بين المستثمر الأجنبي والعاملين في المشروع من حقوق وواجبات وأن تحدد بوضوح مدى خضوعه أو استثناءه من قوانين العمل القائمة الخاصة بإجراءات التعيين ونظم التأمينات الاجتماعية وإجراءات اشتراك العاملين في الإدارة والأرباح، والقوانين الخاصة بوضع حدود قصوى لما يتقاضاه موظفي الإدارة العليا بالمشروع... الخ .

وعلى الدول النامية أن تتخذ كافة الإجراءات والتسهيلات اللازمة فيما عدا تلك الإجراءات والضوابط اللازمة للأمن القومي لاستقدام الخبراء والعاملين الأجانب اللازمين للعمل بالمشروع، وتبسيط إجراءات الإقامة وتجديدها وتوفير وسائل الإقامة اللائقة وتقديم بعض الإعفاءات الضريبية لهم، ومنحهم الحق في تحويل نسبة معينة من دخولهم إلى الخارج<sup>(1)</sup>.

4- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع دخول المستثمر الأجنبي إلى هذه الدول في بعض النشاطات الاقتصادية مثل الخدمات المالية والبنكية، النقل، والإعلام...

5- معالجة الاستثمارات الأجنبية بنفس المعالجة للاستثمارات الوطنية، والتمتع بنفس الحقوق والواجبات، والامتيازات.

6- حماية حقوق الملكية، وذلك بتقديم ضمانات رسمية للمستثمر الأجنبي، والانضمام إلى المؤسسات الجهوية لحماية الاستثمار مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والوكالة العربية لضمان الاستثمار.

7- تسوية الخلافات واللجوء إلى وساطة التحكيم في حالة عدم اتفاق الأطراف في حل النزاع وذلك باللجوء إلى المركز الدولي لتسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات CRIDI التابع للبنك العالمي.

### المطلب الثاني: وثيرة مشكلة تقديم بعض الإعفاءات الضريبية

على الدول النامية أن تحدد هنا وأن تقضي على أي مخاوف للمستثمر في هذا المجال وذلك بقبولها تسوية المنازعات وفقا لاتفاقات الثنائية السارية بين دولة المستثمر الأجنبي والدولة النامية، أو وفقا لأحكام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدولة ومواطني الدول الأخرى ICSID .

وأما بالنسبة للحوافز اللازمة لاجتذاب المستثمر الأجنبي فيمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين:

(1) بن حبيب عبد الرزاق، "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البلدة يومي 21 و 22 ماي 2002، ص 255.

## الفرع الأول: الحوافز التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف المستثمر الأجنبي

هي تلك الحوافز التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف المستثمر الأجنبي سواء في مرحلة الإنشاء والتأسيس أو أثناء مزاولة النشاط.

ولعل من أهم السياسات المالية (بجانبها الإنفاقي والتحصيلي) التي توفر تلك الحوافز ما يلي<sup>(1)</sup>:

1 - توفير قدر معقول من رأس المال الاجتماعي، فلا شك أن تكلفة المستثمر الأجنبي تتضاعف كلما قلت الطرق الممهدة وانعدم وجود المساكن اللائقة، أو المساحات المطلوبة لبناء المصانع والمكاتب والفنادق، وتختلف وسائل النقل وساءت المواصلات وخطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتدهور مستوى الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي.... الخ. كما يأتي في نطاق هذه الحوافز أيضا توافر الخدمات التعليمية والطبية والترفيهية لرجال الأعمال والخبراء والعاملين الأجانب وأسرههم، أي كل ما من شأنه خلق المقومات الأساسية للبيئة الاستثمارية السليمة.

2- السماح لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر باستيراد الأصول الرأسمالية والآلات والمعدات والتركيبات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلعية، التي تكون رأس المال العيني للمشروع معفاة من الضرائب الجمركية، كما يجب أن تمتد هذه الإعفاءات الجمركية على كافة ما يستورده المشروع أثناء حياته من مستلزمات إنتاج و مواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل تتناسب مع طبيعة نشاط المشروع.

و من الضروري أن تفرق السياسة الضريبية في الدول النامية بين المعاملة الضريبية لأنواع المختلفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا لأولويات محددة في إطار خطط التنمية الاقتصادية، فقد يكون الإعفاء الجمركي لكل مستلزمات الإنتاج بالنسبة لأنواع معينة من المشروعات ولبعض مستلزمات الإنتاج بالنسبة لأنواع أخرى، وقد تشترط الدولة النامية مواصفات معينة في الآلات ووسائل النقل من حيث سنة الصنع أو الطاقة الإنتاجية أو القدرة الاستيعابية... الخ حتى تتمتع بالإعفاء الجمركي. وقد يكون الإعفاء الجمركي إعفاء كلياً على بعض مستلزمات الإنتاج وجزئياً (كأن تخفض الضرائب الجمركية المستحقة إلى النصف مثلاً) على بعض المستلزمات الإنتاجية الأخرى .

3 - على الدول النامية أن تفرض الضرائب الجمركية ذات الحماية على الواردات من السلع والخدمات المماثلة لما تنتجه مشروعات الاستثمار الأجنبي وذلك حتى يمتد ستار الحماية على تلك السلع والخدمات التي ينتجها المستثمر الأجنبي بنفس بالحماية المفروضة على منتجات المستثمر الوطني، وحماية للمستثمر الأجنبي من منافسة زميله بالخارج الذي ينتج في ظروف تختلف تماماً عن ظروفه.

(1) الدكتور عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 231 ، 235

ولئن جازت التفرقة في منح الإعفاءات الجمركية على الواردات من مستلزمات الإنتاج، فإن الأمر هنا يختلف بالنسبة للضرائب الجمركية ذات الحماية، فمجرد الموافقة على المشروع الأجنبي يستتبع ضرورة حماية منتجاته في السنوات الأولى من قيام المشروع حتى يمكنه التغلب على ما يقابله من معوقات.

وتكمل هذه العراقيل مثلا كاستخدام عمال أقل مهارة من المستوى المستخدم في الدول المتقدمة، وانخفاض جودة المدخلات المستخدمة من الصناعات المحلية، وعدم توافر بعض الصناعات المكملة أو إمكانيات الصيانة السليمة... ولا يعني أيضا عدم الموافقة على مشروعات أخرى لنفس الإنتاج، فليكن هناك العديد من المشروعات لنفس الإنتاج ولنحتمي كافة منتجات هذه المشروعات في مراحلها الأولى من المنافسة الخارجية، كما يجب أن تنص السياسة الضريبية في الدول النامية على مدة محددة مسبقا وفقا لدراسات فنية واقتصادية يتم بعدها تدريجيا رفع تلك الحماية الجمركية.

### الفرع الثاني: الحوافز التي تؤدي إلى زيادة العائد الصافي للاستثمار.

هي تلك الحوافز التي تؤدي إلى زيادة العائد الصافي للاستثمار. وللسياسة الضريبية هناك مجال الصدارة، فمن أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة العائد الصافي للاستثمارات هو التقليل من حجم الاقتطاعات الضريبية، ولكن السياسة الضريبية الناجحة في هذا المجال ليست هي بالضرورة تلك التي تحفض حجم الاقتطاعات الضريبية على إطلاقها، وإنما هي التي ترتبط بين التخفيض في حجم الاقتطاع الضريبي وبين تلك المتغيرات الأساسية التي تتحكم في قرارات الاستثمار. ولكل نوع من أنواع الحوافز الضريبية تأثيره الخاص على قرارات الاستثمار، ومن ثم على اجتذاب أنواع معينة من الاستثمارات، لذلك فإن اختيار نوع الحوافز التي تستخدمها الدولة النامية في سياستها الضريبية هو في نفس الوقت اختبار لنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي سوف تقبل على الاستثمار في تلك الدولة النامية<sup>(1)</sup>.

ويشير البعض مشكلة التفضيل بين هاتين المجموعتين من الحوافز ويخلص من ذلك إلى أن إعفاء الواردات من الآلات والمعدات ومستلزمات الإنتاج لإقامة وتشغيل المشروع من الضرائب أكثر نفعاً للمستثمر الأجنبي من تلك الحوافز الضريبية التي تؤدي إلى تخفيض الضرائب المستحقة على الأرباح المحققة، فالنوع الأول من السياسات الضريبية يؤدي إلى تخفيض التكاليف الثابتة ويقلل من مشاكل تمويل المشروع، ويزيد من احتمالات تحقق الربح، بينما لا يضر المستثمر كثيرا أن يدفع الضرائب إذا ما تحقق الربح.

وهناك العديد من الحوافز الضريبية التي تزيد من العائد الصافي للاستثمار تفوق بكثير في نفعها للمستثمر ذلك الإعفاء الجمركي، بل وقد تكون الضرائب الجمركية على تلك الواردات في الدول النامية منخفضة بطبيعتها ومن ثم لا يمثل إلغائها للمستثمر الأجنبي أي ميزة حقيقية.

(1) الدكتور عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 237

ويحذر البعض الآخر من مغبة الإفراط في منح الحوافز الضريبية للمستثمر الأجنبي، ذلك أن ندرة رؤوس الأموال الأجنبية المتجهة إلى الدول النامية من جهة، وتنافس تلك الدول للحصول على أكبر قدر منها من جهة أخرى، قد يؤدي إلى نوع من المضاربة بين الدول النامية للتسابق على منح الحوافز والمزيد منها.

وقد تكون النتيجة النهائية لذلك هو زيادة تكلفة الدولة النامية لاستقدام الاستثمار الأجنبي المباشر دون تغيير يذكر في حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتجهة لهذه الدولة، ويخلصون ذلك إلى ضرورة تكاثف الدول النامية في مواجهة الاستثمارات الأجنبية عن طريق عقد الاتفاقيات التي توحد بين الحوافز الضريبية المستخدمة في الدول النامية وتمنع هذا التنافس الضار بينهم.

إلا أن اختلاف الموارد الطبيعية والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأهداف خطط التنمية في كل دولة نامية عن الأخرى يجعل هذه الحوافز الضريبية الموحدة فعالة في بعض الدول النامية مع اختلاف مواردها وظروفها وإمكانياتها وموقعها الجغرافي... الخ يعد التحيز لبعض الدول دون البعض الآخر، فلا شك أن موارد وظروف ومناخ وموقع وإيديولوجيات بعض الدول النامية قد يجذب إليها الاستثمارات الأجنبية دون البعض الآخر ولا بد إذن لهذا البعض الآخر أن يمنح من الحوافز قدر أكبر يعادل به إن أمكن أثر هذه العوامل الطبيعية الملائمة في الدول الأخرى ولا بد لهذه الدول النامية التي تتمتع بعوامل جذب للاستثمارات الأجنبية أن تقلل من الحوافز بالقدر الذي يعادل تلك المزايا التي تتمتع بها.

و من الطبيعي أن فعالية هذه الحوافز الضريبية يتوقف أولاً على وجود ذلك النظام الضريبي الذي يحتسب وجوده ضمن المتغيرات الأساسية التي تتحكم في قرارات الاستثمار. فلا شك أن النظام الضريبي في بعض الدول النامية لا يعتمد به في اتخاذ قرارات الاستثمار، إما لكثرة الثغرات فيه وسهولة التهرب من الجزء الأعظم من الضرائب المستحقة، وإما لانخفاض معدلات الضرائب وتفاهة العبء الضريبي الذي يمثل.

و سوف نقتصر من مناقشتنا لتلك المجموعة الثانية من الحوافز الضريبية على أربعة أنواع رئيسية لعلها أهم الحوافز الضريبية المستخدمة في عالمنا المعاصر ألا وهي<sup>(1)</sup>:

أ- المعدلات التمييزية.

ب- الإجازة الضريبية.

ج- المعونات الاستثمارية.

د- الاستهلاك المعجل.

(1) الدكتور عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 242.

## ا- المعدلات التمييزية :

و نعني بذلك تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية... الخ.

فقد تعلن الدولة النامية أهداف خطة التنمية الاقتصادية في كافة مجالات الاستثمارات، ثم تخضع الأرباح الناتجة من هذه الاستثمارات إلى المعدل السائد لضريبة الأرباح التجارية متى حققت هذه المشروعات 60 % مثلا من المستهدف في الخطة ثم تبدأ في تخفيض المعدل تدريجيا، كلما اقتربت نتائج المشروع من أهداف الخطة وبالعكس يتزايد المعدل تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات المشروع 60 % من المستهدف في خطة التنمية، ومن الممكن أيضا أن ترتبط المعدلات التمييزية بنفس هذا الأسلوب بأي من المتغيرات الأخرى (حجم المشروع، حجم العمالة... الخ) التي ذكرناها من قبل<sup>(1)</sup>.

و لعل من أهم المجالات التي تثبت فيها النجاح استخدام المعدات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوقا مناسبة لإحدى السلع الصناعية وترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة فإنها تستطيع أن تجتذب هذه الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدات التمييزية في ضرائبها الجمركية، ولنضرب مثال لذلك بما اتبعته كالا من أستراليا ومصر في هذا المجال.

ففي أستراليا مثلا كانت الوكالات التجارية تستورد أغلب أنواع السيارات العالمية وتسدد عنها الضرائب الجمركية المستحقة بالمعدات السائدة ثم تتولى عرضها وبيعها داخل البلاد. وعندما قررت أستراليا إنشاء منطقة حرة قدمت التسهيلات المعتادة للمناطق الحرة ولكنها استخدمت المعدلات التمييزية عند احتساب الضرائب الجمركية على السيارات التي تدخل في المنطقة الحرة لتباع داخل البلاد. فلم تخضع هذه السيارات لمعدلات الضرائب الجمركية كما لو كانت مستوردة من الخارج، وإنما منحت تخفيضا نسبيا في الضرائب الجمركية المستحقة يتزايد بتزايد رقم أعمال الشركة الصناعية إلى أن يصل التخفيض إلى 90 % من الضرائب الجمركية المستحقة في حالة إنتاج الشركة لنوع من السيارات لا ينتج في دولة أخرى ويرتبط ظهوره عالميا باسم أستراليا. ولقد غمرت معظم شركات إنتاج السيارات المنطقة الحرة بأستراليا ونجحت شركة بونتياك Pontiac (إحدى شركات جنرال موتورز GM الأمريكية) في التمتع بأقصى إعفاء عندما أنتجت في أستراليا السيارة الفاليننت Valiant.

(1) الدكتور عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 246.

ولا يخفى هنا مدى الصعوبة في احتساب قيمة المكونات المحلية على وجه الدقة، وما إذا كانت العمالة المحلية تعد إحدى هذه المكونات.

### ب- الإجازة الضريبية :

تلجأ أغلب الدول النامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إعفاء أرباح المشروعات الأجنبية من الضرائب لعدد من السنوات في بدء حياة المشروع، أي أن المستثمر يتمتع لعدد من السنوات بإجازة من التعامل مع مصلحة الضرائب، ولذلك سميت بالإجازة الضريبية **Tax Holiday**<sup>(1)</sup>.

و تختلف الشروط اللازم توافرها لكي يتمتع المشروع بهذه الإجازة الضريبية، فبعض الدول تقتصر التمتع بهذه الإجازة على المشروعات التي تعد رائدة بالنسبة للدول النامية، والبعض يشترط طاقة إنتاجية معينة أو حجم معين لرؤوس الأموال المستثمرة في المشروع كحد أدنى لمنحة الإجازة الضريبية.

و تتفاوت تشريعات الدول النامية بالنسبة لطول الفترة الزمنية التي يتمتع فيها المشروع بالإجازة الضريبية، فهي تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات في كل من ماليزيا ونيجيريا وساحل العاج وسيراليون مثلاً، وقد يرتبط هذا التفاوت في مدة الإجازة الضريبية بحجم المشروع، أو بموقعه الجغرافي (المحافظة التي يقام فيها المشروع)، أو بمجال الاستثمار أو بمدى أهميته في خطة التنمية الاقتصادية، أو بمدى مساهمته في زيادة الصادرات...

ولما كانت بعض المشروعات قد تحقق أرباحاً ضخمة بدءاً من السنة الأولى لنشاطها، الأمر الذي يجعل في منح الإجازة الضريبية لهذه المشروعات إسرافاً من جانب الدولة النامية وتضحية في إيراداتها الضريبية لا مبرر لها لذلك تلجأ بعض الدول إلى وضع حد أقصى للأرباح التي يسري عليها الإعفاء طوال فترة الإجازة الضريبية.

ففي السنغال مثلاً يمنح الإعفاء الضريبي للمستثمر الأجنبي على أرباحه خلال فترة الإجازة الضريبية إلى أن تصل مجموع أرباحه 100 % من قيمة رأس المال المستثمر، عندها ينتهي الإعفاء حتى لو لم تنتهي الفترة الزمنية للإجازة الضريبية، وفي ليبيريا يصل بحد الأقصى للأرباح التي تتمتع بالإعفاء في فترة الإجازة إلى 150 % من قيمة رأس المال المستثمر كما تتبع كل من إكوادور والهند والعراق والسودان نفس هذا الأسلوب مع تفاوت في نسبة الحد الأقصى المسموح به خلال فترة الإجازة الضريبية.

ويجد البعض أسلوب الإجازة الضريبية في الدول النامية باعتباره لا يفرق بين المشروعات التي تعتمد على استخدام كثيف لرأس المال وتلك التي تعتمد على استخدام كثيف لعنصر العمل، وبالتالي فهو يشجع تلك المشروعات التي تستخدم أعداد كبيرة من العمال التي تكتظ بهم الدول النامية،

(1) الدكتور عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 250.

و لكن عنصر رأس المال في الدول النامية أشد ندرة من عنصر العمل وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو تشجيع لاجتذاب العناصر الإنتاجية الأكثر توافراً. وبالرغم من استخدام معظم الدول النامية لأسلوب الإجازة الضريبية، إلا أن هذا الحافز يتمتع بالعديد من المشاكل والعيوب التي تحتم على الدول النامية إعادة النظر في ظرف ومجالات استخدامه .

1 - فمن أول المشاكل التي توجه أسلوب الإجازة الضريبية مشكلة تحديد تاريخ بدء الإجازة الضريبية، فهل يبدأ احتساب فترة الإجازة الضريبية من تاريخ الحصول على الموافقة بإنشاء المشروع أم من تاريخ بداية الإنتاج؟ فلا شك إن احتساب الإجازة الضريبية من بدء الإنتاج قد يدفع المستثمر الأجنبي إلى التراخي في تنفيذ المشروع وإطالة فترة الإنشاءات والتجهيزات السابقة لبدء الإنتاج مما يضيع الكثير من الوفورات الاقتصادية على الدول النامية، كما أن احتساب فترة الإجازة الضريبية اعتباراً من تاريخ الحصول على الموافقة سوف يؤدي إلى تخفيض فعلي في فترة الإجازة الضريبية بما يعادل عدد سنوات الإنشاء والتجهيز، وبالتالي إضعاف أثر هذا الحافز الضريبي.

و لعلاج ذلك فإننا نقترح أن تحدد مدة تقديرية لفترات الإنشاء والتجهيز لكل نوع من أنواع الاستثمارات على حده، وأن يبدأ احتساب الإجازة الضريبية بعد انتهاء هذه المدة التقديرية بغض النظر عما تم على الطبيعة، ولا شك أن هذا الاقتراح سوف يدفع المستثمر الأجنبي إلى الإسراع في عملية الإنشاءات والتجهيز حتى يستطيع التمتع بفترة من الإعفاءات الضريبية قبل بداية الإجازة أو الأقل حتى لا يفقد جزءاً من الإعفاءات الضريبية.

2- عند انتهاء فترة الإجازة الضريبية كيف سيتم احتساب أقساط الاهتلاك آلات المشروع للوصول إلى وعاء الضريبة على الأرباح، فلو افترضنا أن فترة الإجازة الضريبية خمس سنوات فهل تحتسب قسط الاستهلاك للآلات في المشروع باعتباره القسط السادس لاستهلاك الآلة، أم باعتباره القسط الأول. فلا شك أن اعتباره قسطاً سادساً للاستهلاك سوف يؤدي إلى مضاعفة الخسائر التي تحملها المشروع.

3- رأينا من التحليل السابق أنه لكي يتمتع المستثمر الأجنبي بمزايا الإجازة الضريبية كاملة، فلا بد من أن يلجأ إلى الاستثمارات التي تحقق أرباحاً ضخمة في السنوات الأولى من مزاولة النشاط. ولذلك نجد أن الإجازة الضريبية قد سجلت على مستوى الدول النامية في اجتذاب ذلك النوع من الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والمخاطر المحدودة.



لذلك كانت معظم المشروعات التي اتجهت إلى الدول النامية مشروعات تجارية أو صناعات استهلاكية. وكثيراً ما يلجأ هذا النوع من المستثمرين بعد انتهاء فترة الإجازة الضريبية إلى تصفية المشروع والانتقال إلى دولة نامية أخرى ل يتمتع بإعفاءات جديدة هناك، ولاشك أن الآثار السلبية لمثل هذا النوع من الاستثمارات يفوق بكثير آثاره الإيجابية.

### ج- معونات الاستثمار :

أثارت العديد من الانتقادات منذ الخمسينات حول ما تظهره طرق المحاسبة التقليدية من أرباح صورية في ظل الارتفاع الدائم والمستمر لمستويات الأسعار، فالطرق التقليدية لاحتساب أقساط اهتلاك الآلات تضمن توزيع قيمة التكلفة التاريخية للأصل على طول مدة حياته الإنتاجية المقدرة. ومن ثم فهي تضمن استرداد المبلغ الأصلي الذي استثمر في شراء الأصل في نهاية حياته وطالما استمرت مستويات الأسعار ثابتة فإن رصيد حساب الاهتلاك في نهاية المدة سوف يكفي لاستبدال الأصل بالكامل، وطالما استمرت مستويات الأسعار ثابتة فإن طرق المحاسبة التقليدية سوف تعبر عن الأرباح والمركز المالي الحقيقي للمنشأة.

إلا أن ثبات مستويات الأسعار افتراض استثنائي، فأتجاه مستويات الأسعار عموماً منذ الحرب العالمية الثانية في ارتفاع مستمر، وإن تفاوتت حدتها من فترة لأخرى، حقيقة تاريخية لا يمكن إنكارها. ومع هذا الارتفاع في الأسعار فإن طرق المحاسبة التقليدية سوف تؤدي إلى تجميع أرصدة في حساب اهتلاك الأصل لا تكفي في نهاية عمره الإنتاجي لاستبداله بأصل مماثل له من كافة النواحي الفنية، ناهيك عن إمكانية تكوينها لوسائل تمويلية كافية لشراء أصول متطورة تاركة المشروع عاجزاً عن استيراد القيمة الحقيقية لأصوله الرأسمالية .

و انطلاقاً من هذا الموقف فإن أي معاملة ضريبية تمييزية تؤدي إلى تعويض طائفة من المستثمرين عن بعض ما يجيف بهم نتيجة تلك الطرق التقليدية لمحاسبة الاهتلاكات لابد وأن تؤدي إلى زيادة الربح الصافي، وأن تعمل كحافز ضريبي لتشجيع الاستثمارات في تلك المجالات المميزة، ومن هنا جاءت فكرة معونات الاستثمار في النظم الضريبية وتنقسم معونات الاستثمار إلى نوعين<sup>(1)</sup>:

### ج-1 - طرق إعادة تقويم الأصول:

تهدف هذه الطرق أساساً إلى تصحيح أرصدة حسابات الاهتلاكات المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية لتأخذ أثر ارتفاع الأسعار في الحساب، ويتم هذا التصحيح عند خصم الاهتلاكات من إيرادات المشروع للتوصل إلى وعاء الضريبة.

(1) الدكتور عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص257.

فقد يحسب اهتلاك الأصل الواجب خصمه عن هذا العام باعتباره مساويا للفرق بين القيمة السوقية لأصل جديد مماثل وبين مجموع القيمة السوقية للأصل المستخدم وأقساط الاهتلاك السابق احتسابها في السنوات السابقة ومن ثم فإن مقدار المعونة الاستثمارية هنا تعادل قيمة الضرائب المستحقة على الفرق بين احتساب الاهتلاك بهذه الطريقة وبين احتساب الاهتلاك وفقا لطرق المحاسبة التقليدية.

ولا شك أن أهم أوجه القصور في هذا الأسلوب أن المستثمر في المجالات المرغوبة والتي تتمتع بهذه المعاملة الضريبية المتميزة سوف يحصل على المعونة بغض النظر عن معدلات استثمارية السنوية، وبغض النظر عما إذا كان هذا المستثمر سوف يقوم بإعادة الاستثمار واستبدال أصوله الرأسمالية أم سيقوم بتصفية مشروعته في نهاية الفترة، وينطبق هذا الاحتمال الأخير على المستثمر الأجنبي بصفة خاصة وعلاوة على ذلك فإن استخدام هذا الأسلوب كحافز لتشجيع الاستثمارات المرغوبة ينطوي على صعوبات إدارية تجعل من تنفيذه على وجه الدقة أمر برغم تكلفته المرتفعة يكاد أن يكون مستحيلا.

### ج-2 - منح الاستثمار.

و تتلخص في منح المستثمر الحق في استهلاك أصوله الرأسمالية بأكبر من تكلفتها التاريخية، ويتم ذلك عن طريق السماح للمستثمر بأن يحتسب ضمن التكاليف الجائر خصمها من إيراداته للوصول إلى وعاء الضريبة نسبة من تكلفة الأصول الرأسمالية الجديدة (تتراوح بين 20% - 45%) بالإضافة إلى الاهتلاكات الجائر خصمها وفقا للطرق التقليدية، ودون أن تؤثر على رصيد حساب الآلة في نهاية العام ولا على قيمة أقساط الاهتلاك طوال فترة الحياة الإنتاجية للأصل، ومؤدى ذلك أن يعفى من الضرائب المستحقة على ما يعادل 120% - 140% من تكلفة الأصل في السنوات الأولى من اقتناؤه، وقد تلجأ بعض الدول لربط هذه المنحة الاستثمارية بعملية الاستبدال الفعلي للأصل أي تسمح بخصم هذه النسبة الممنوحة عند إتمام عملية الاستبدال.

ولاشك أن فعالية منح الاستثمار كحافز ضريبي أضعف بكثير من طريقة إعادة التقييم. فالنسبة الممنوحة قد تقل كثيرا عن الفرق بين التكلفة التاريخية للأصل وتكلفة استبداله، في حين أن طريقة إعادة التقييم تضمن باستمرار إعفاء كافة المبالغ اللازمة لاستبدال الأصل. أضف إلى ذلك أن المستثمر لا يحصل على الإعفاء الضريبي لتكلفة الأصل بالكامل إلا في نهاية حياته الإنتاجية، ومن ثم فإن ذلك لا يدفعه إلى متابعة التطورات الفنية وتجديد أصوله الرأسمالية إلا بعد أن تنتهي حياة الأصل الإنتاجية وإلا تعرض لخسائر محققة غير معفاة ضريبيا .

## خلاصة الفصل

ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أنّ موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مرّ بعدة مراحل، واختلف هذا الدور في كل مرحلة منها، حيث أنّ الاتجاه العام في مسار هذه المراحل كان زيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية.

تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ففي النظام الاشتراكي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، في حين تتجه في النظام الرأسمالي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لأنّ تدخل الدول في هذا النظام أقل منه نوعا ما في النظام الأول، غير أنّه يمكن القول أنّ السياسة المالية في كلا النظامين وجهان لعملة واحدة وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

ومنه نجد أنّ السياسة المالية قد شهدت تطوّرات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والتضخم التي تعصف به بين الحين والآخر. وأخيرا أنّ مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا توجيه مختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

# الفصل الثالث

## مقدمة

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. وتفسر التغييرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي. وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية نموا كبيرا في القرن التاسع عشر، وتركز في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة.

و زاد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ولتوضيح ذلك قسمنا هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.
- المبحث الثالث: مشاكل الاستثمار والحوافز الممنوحة لتدعيم تدفقه.

## المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

يجب أن نعمق البحث في العلاقات الاقتصادية الدولية وبالأخص التجارية منها لأنها تعتبر سابقة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجاري الذي تميز بالدمج خاصة منذ نشأة الفكر بين الثروة والنقود وقد اعتبر التجاريون أن قوة الدولة تنبع من ثروتها.

و نستعرض فيما يلي أهم النظريات والدراسة التي اهتمت بجانب الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية وصولاً إلى أحر الأبحاث الاقتصادية في هذا المجال، تتناول نظريات التدويل تحليلاً لمحددات الاستثمار الأجنبي ودوافع الشركات متعددة الجنسيات، وتمثل هذه النظريات فيما يلي<sup>(1)</sup>:

١ - نظرية عدم كمال السوق

٢ - نظرية الحماية

٣ - نظرية دورة حياة المنتج الدولي

٤ - نظرية الموقع ( الخصائص المميزة للدول المضيفة).

٥ - المدخل الإداري

٦ - تحليل الخصائص المميزة للشركة

٧ - نظرية الموقع المعدلة

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الاختصار على عرض بعض النظريات دون الأخرى يرجع إلى مدى توافر الأدلة والبراهين العملية الخاصة بكل نظرية. كما أن تناول كل النظريات يعتبر ضرباً من ضروب الإسهاب، هذا لأن التحليل الدقيق لجوهر كل نظرية يظهر وجود عوامل مشتركة بين معظم الكتاب حول بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية سواء في الدول النامية أو المتطورة على حد سواء.

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة. وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

(1) رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، 2007، ص37.

- ٢ - تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.
- ٣ - قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- ٤ - إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- ٥ - قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع في ما يختص بهيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.
- ٦ - إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال<sup>(1)</sup>:
  - اعتماد التقدم التكنولوجي ففي الدول المضيفة على دولة أجنبية.
  - خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدولة الأم للشركات الأجنبية.
  - قد تمارس الشركات متعددة الجنسيات الكثير من الضغوط على الأحزاب السياسية في الدول المضيفة وهذا ما يخلق التبعية السياسية.

### المطلب الثاني: النظرية الحديثة

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي، مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات متعددة الجنسيات والدولة المضيفة) تربطهم علاقة المصلحة المشتركة. فكل منهما يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة. وبمعنى آخر أنه لا توجد مصلحة واحدة كما افترض الكلاسيك. غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة يساعد في تحقيق:

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

(1) أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الاستثمار الأجنبي"، المكتب العربي الحديث طبعة، 1992، ص220.

- المساهمة في تدريب القوى العاملة المحليّة، ونقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

وجدير بالذكر أن وجهة نظر رواد النظرية الحديثة يؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين العملية . فمن ناحية نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية بلغ حتّى عام 2007 حوالي 499726 مليون دولار. ومن ناحية أخرى، فإن تنافس الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها أصبح حقيقة يفرضها واقع ما تقدمه هذه الدول من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة للشركات الأجنبية. صحيح يجب الاعتراف بوجود تعارض أو عدم تطابق بين أهداف الشركات متعددة الجنسيات والدول المضيفة ولكن الجدل حول عدم جدوى العلاقة بين هذين الطرفين قد يجانبه الكثير من أوجه الصواب والموضوعية.

وفي هذا الشأن يشير كل من "زينوف" و"نيجاندي" و"باليجا" **Zenoff et Negandhi et**

**Baliga** إلى الآتي<sup>(1)</sup>:

١ - إن الدول المضيفة كي تحقق أكبر قدر ممكن من المنافع، فإنها تحاول فرض شروط معينة على الشركات متعددة الجنسيات لكي تزيد من فرص التوظيف، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية، والقيام بسلسلة من البحوث والتطوير في مجالات البيع والإنتاج، وتشجيع المشاركة الوطنية في الاستثمار، وتنمية الموارد المحلية واستغلالها، وتحسين المنتجات وزيادة الصادرات، والحد من الواردات.

٢ - في نفس الوقت نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تطلب من الدول المضيفة الحد من الإجراءات البيروقراطية، وتوفير كافة الخدمات المرتبطة بالبنية الأساسية، وتحسين الشروط والقوانين الخاصة بالعمل، وتخفيض الرقابة على النشاط التسويقي والإنتاجي وغيرها من الأنشطة. هذا بالإضافة إلى السماح بالتملك المطلق لمشروعات الاستثمار.

وإذا نظرنا إلى المتطلبات أو الشروط السابقة باعتبارها أنماطاً مختلفة لتوقعات كل طرف من الآخر، فإن ضيق أو اتساع فجوة عدم تطابق توقعات الدولة المضيفة والشركات متعددة الجنسيات يتوقف إلى حد كبير ليس فقط على نوع وطبيعة أهداف كل طرف، ولكن أيضاً على درجة الفهم المتبادل لطبيعة المصلحة المشتركة بينهما<sup>(2)</sup>.

(1) عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة، 2001، ص 37.

(2) www.clubnada.jeeran.com.



**الفرع الأول: نظرية الميزة الاحتكارية (عدم كمال السوق):**

ظهر نموذج الاحتكار أولاً في تحليل "هايمر" S.Hymer (1960-1976) عن الشركات متعددة الجنسيات كما يلي<sup>(1)</sup>:

يوضح "ستيفن هايمر" S.Hymer أن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر، هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، تركز تلك النظرية على فكرة أن الشركات متعددة الجنسيات تستحوذ على قدرات خاصة بشأن تقييمها ونشاطها في الدولة الأم. إن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمنع الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي.

المميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال، فعلى سبيل المثال، قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها، بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية، أو انخفاض تكلفة الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير، أو التمييز الإداري والضريبي، أو الميزات الإدارية أو مهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة. وكان "هايمر" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتماداً على المميزات التي تتمتع بها الشركات في ظل سوق ذات هيكل احتكاري، كما يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط على رأس المال، ولكن أيضاً التقنيات الحديثة لمبادئ التسيير الإداري<sup>(2)</sup>.

فنظرية عدم كمال السوق توضح أن الشركات تسعى للبحث عن فرص بالسوق الخارجي، وأن قراراتها للاستثمار بالخارج تتم وفقاً لاستراتيجياتها لتعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدول الأجنبية. وبمجرد استحواذ الشركة على تلك القدرات أو المميزات في الدولة الأم، يكون هناك حافز لدى الشركة بتوسيع نشاطها لأسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

هكذا يبدو أن الاستثمار المباشر والذي تتولاه الشركات متعددة الجنسيات ليس إلا نوعاً من الانتشار العالمي للأنشطة المناهضة للمنافسة، فالنظرية الاحتكارية ترجع هذا الوضع إلى خوف الشركات الاحتكارية إذا ما فشلت في مواجهة جهود منافسيها في مد وتطوير أسواق جديدة بالخارج، وأن هذا الوضع سيؤدي في النهاية إلى خفض القدرة التنافسية للشركة ومكانته في النشاط الصناعي إذا لم تتحرك.

(1) بوضراف الجبالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر واقع وأفاق" رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2005/2006، ص 34.

(2) بسام الحجارة، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، مؤسسة مجد الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، الحمراء لبنان، 2003، ص 33.

لهذا فإن هذه النظرية نافعة في شرح نموذج الاستثمار الدفاعي، فالشركات الكبرى تتجه لإنشاء فروع بالخارج على الرغم من أنها قد لا تكون مريحة وذلك بغرض واحد ألا وهو القضاء على منافسيها .

### الفرع الثاني: نظرية الحماية.

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل في الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق. إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتلاءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية، أو العاملة بالدول المضيفة، ومن ناحية أخرى إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.

ويقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموماً إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج... أو أي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها<sup>(1)</sup>.

تقوم هذه نظرية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة بها مثلاً البحوث والابتكارات، وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة. ولتحقق هذا الهدف، فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الأسواق أو بالدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. وفي هذا الشأن يرى "هود" و"ينج" ضرورة احتفاظ الشركة متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة أو الخبرة، الاختراعات... الخ) التي تحقق لها التميز المطلق، بدلاً من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة لكي تحقق الحماية المطلوبة ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها وعملياتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية... الخ

### الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتج:

وضعت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "فيرنون" Vernon (1966) وهي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن<sup>(2)</sup>.

المرحلة الأولى: مرحلة البحوث والابتكارات بالبلد المخترع ( الولايات المتحدة الأمريكية).

(1) سام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 40-41 .

(2) رضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، جامعة المنصورة، 2002، ص 48، 49.

المرحلة الثانية: مرحلة تقديم السلعة بالسوق الداخلي ( الولايات المتحدة الأمريكية).

المرحلة الثالثة: مرحلة النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.

المرحلة الرابعة: مرحلة بداية التشعب في السوق المحلي وبدأ إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.

المرحلة الخامسة: مرحلة بدأ إنتاج السلعة في الدول النامية وتدهور السلعة بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة.

يمكن القول أن نظرية دورة حياة المنتج قد ساهمت بشكل كبير في توسيع فهم أسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ألفت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي والتقارب في تفسير أسباب قيام الشركة بالاستثمار دولياً.

لكن بالمقابل، هناك العديد من الانتقادات قد وجهت إلى هذه النظرية، حيث فشلت في تفسير ذلك الاستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات وجودة معينة لتلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم. كما أن النظرية تعامل كل مرحلة من المراحل السابقة على حدا، أضف إلى ذلك ماذا عن الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول هل يقتضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الأم من حيث المبدأ، بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة، لهذا ربما تنطبق تلك النظرية وفي مراحل معينة في قطاعات معينة مثل المنتجات الغذائية.

و لكن الأشكال الأخرى للاستثمار مثل التنقيب عن البترول أو السياحة كالفنادق، لا يمكن أن تثار بشأنها تلك النظرية فعلى الرغم من وضوح وبساطة نظرية فيرنون، إلا أنها فقدت تأثيرها بمرور الوقت والأحداث.

فالوضع المسيطر للاستثمارات الأمريكية وتفوقها على الاستثمارات الأوروبية واليابانية واستثمارات الدول حديثة الصنع يتطلب تفسيراً لم تتضمنه نظرية دورة حياة المنتج. فالدليل العملي يميل إلى مساندة تلك النظرية خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات، ولكن ليس بعد ذلك وربما للأسباب التالية:

ابتكار منتج جديد يتم اليوم بشكل سريع جداً لدرجة تجعل من دورة حياة المنتج قصيرة جداً وربما يصعب تحديدها من الناحية العلمية، فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها "فيرنون".

### الفرع الرابع: النظرية الانتقائية لـ "جون ديننج" في الإنتاج الدولي:

حاول الاقتصادي "ديننج" في تلك الفترة أن يوفر إطاراً عملياً يستطيع من خلاله تحديد وتقسيم العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي للإنتاج في الخارج من خلال الشركة، وكذلك أسباب نمو هذا الإنتاج. فلقد قام

بانتهاء أفكار من مجالات متعددة وجمعها في نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية *La théorie éclectique*.

يرتكز في هذا التقريب على اختيار كفاءات التدويل ويعرف كذلك بنموذج *OLI* *Connue aussi* sous le non de *paradigme* محتوى هذا النموذج حسب **J.L.Muchielli** موضح كما يلي<sup>(1)</sup>:

- المزايا الخاصة هذه الميزة المملوكة من قبل المؤسسة (O) والمتمثلة في التقدم التكنولوجي، التميز القوي لمنتجات اقتصاديات السلام القومية، ووفرة الكفاءات التسييرية في المجال الدولي.

- مزايا التواجد (الإقامة) (*Localisation advantages*) ويرمز لها ب (L) والمتمثلة في سعر المدخلات *Les prix des Imputes* المنخفض في الدول المستقلة قرب المستهلكين بالإضافة إلى البنى التحتية المحلية.

- المزايا الناجمة عن الاندماج أو تدويل الأنشطة على الصعيد العالمي (*Internationalisation advantage*)

ويرمز لها ب (I) والمتمثلة أساسا في تدنية (تخفيض) التكاليف المتعلقة بتبادل قدرة التفاوض مع الحكومات، رقابة العرض والتشغيل...

يرى "دنينج" أنه انطلاقا من المزايا الثلاث يمكن توضيح ما يلي<sup>(2)</sup>:

- عندما تتوفر الشركة على مزايا (O)، (I)، (L) في آن واحد فإن الاحتراق الأنسب للسوق الأجنبي يكون بالاستثمار المباشر.

- عندما تتوفر الشركة على مزايا (O)، (I) فقط فإن الشركة ستفضل التصدير.

عندما تتوفر الشركة على مزايا (O) فقط فإن اللجوء إلى التنازل على الرخص أو إلى الوسطاء يكون

مفضلا ويمكن أن نوضح النموذج **OLI** كما يلي:

(1) Roger Guirter Maxime A.Grenier", *l'investissement direct et la firme multinationale*,"Economica 1984 . P30.

(2) J.L.Muchielli : "Aliances stratégiques et firme multinationales . Une Nouvelle théorie pour des nouvelles formes de multi-nationalisation" Revue d'économie industrielle N°55 trimestre, 1991. p 118-133 .

المخطط رقم: 03



Firme Possédant avantage O
Firme Possédant avantage O.I
Firme Possédant avantage O.I.L

المصدر: J.L. Muchielli :Adapte

### الفرع الخامس: نظرية الميزة الخاصة تحليل "كيم" و"هيل" L'analyse de Hill et Kim

- يعمل هذان الباحثان قصد تسليط الضوء للخيارات الممكنة لإقامة الفرع من جهة أو التنازل على الرخص من جهة أخرى هذا التحليل يقوم أساسا على<sup>(1)</sup>:
- مفهوم الميزة الخاصة تحل محل تلك المتمثلة في الميزة التنافسية عند M.Porter المبنية على التفوق (مدى التحكم في التكاليف أو عوامل التمييز في المنتوجات).
  - مفهوم ميزة الإقامة فإنه يحل محل ذلك المتمثل في الميزة للبلد المستقبل التي تختلف حسب التكاليف المقارنة من جهة وحجم وديناميكية السوق المحلية من جهة أخرى.
  - فإذا فرضنا تماثل عوامل العرض والطلب بالنسبة لعوامل الإنتاج كما بالنسبة للمنتجات، فإنه يسمح لنا التوليف (التوفيق) بين الميزتين السالفتين بتحديد عدة أشكال للعمليات الدولية. فالاستثمار المباشر يبرز عندما تجدد الشركة في السوق المستهدفة ما يلي:
  - عوامل إنتاج أقل تكلفة.
  - منافسة شديدة (هامة) لمنتوجاتها.

(1) J.L.Muchielli :OP.Cit ، p p 118 – 133.

وهو ما يمثل تكافؤ المزايا النسبية والمزايا التنافسية (عرض العوامل وطلب المنتج) هذا الطرح يمكن تعميمه على قسم من سيرورة الإنتاج، وهذا قصد الاستفادة من عوامل الإنتاج تكلفة ليطم فيما بعد إعادة استيراد المنتج من قبل البلد الأصلي، مستفيدا بذلك من الميزة التنافسية داخل السوق المحلي.

### ❖ نظرية الموقع المعدلة.

مصطلح الأصلي لهذه النظرية هو (GEOBUSINESS) وهو اختصار للعبارة (GEOGRAPHY- BUSINESS) وهي تعني: "النشاط الجغرافي" أي النشاط الذي له علاقة بالموقع (موقع الدولة المضيفة). تعتبر هذه النظرية امتداد لنظرية الموقع السالف ذكرها، إذ تحتوي على العديد من المحددات الإضافية فيما يخص الاستثمارات الأجنبية<sup>(1)</sup>.

يعود الفضل في تطوير هذه النظرية إلى الاقتصاديين "روبوك" و"سيمونديس" (S.H.ROBOCK and K.SIMMONDS) تمحورت حول تأثير الأعمال والنشاطات الدولية بثلاث مجموعات من العوامل وهي:

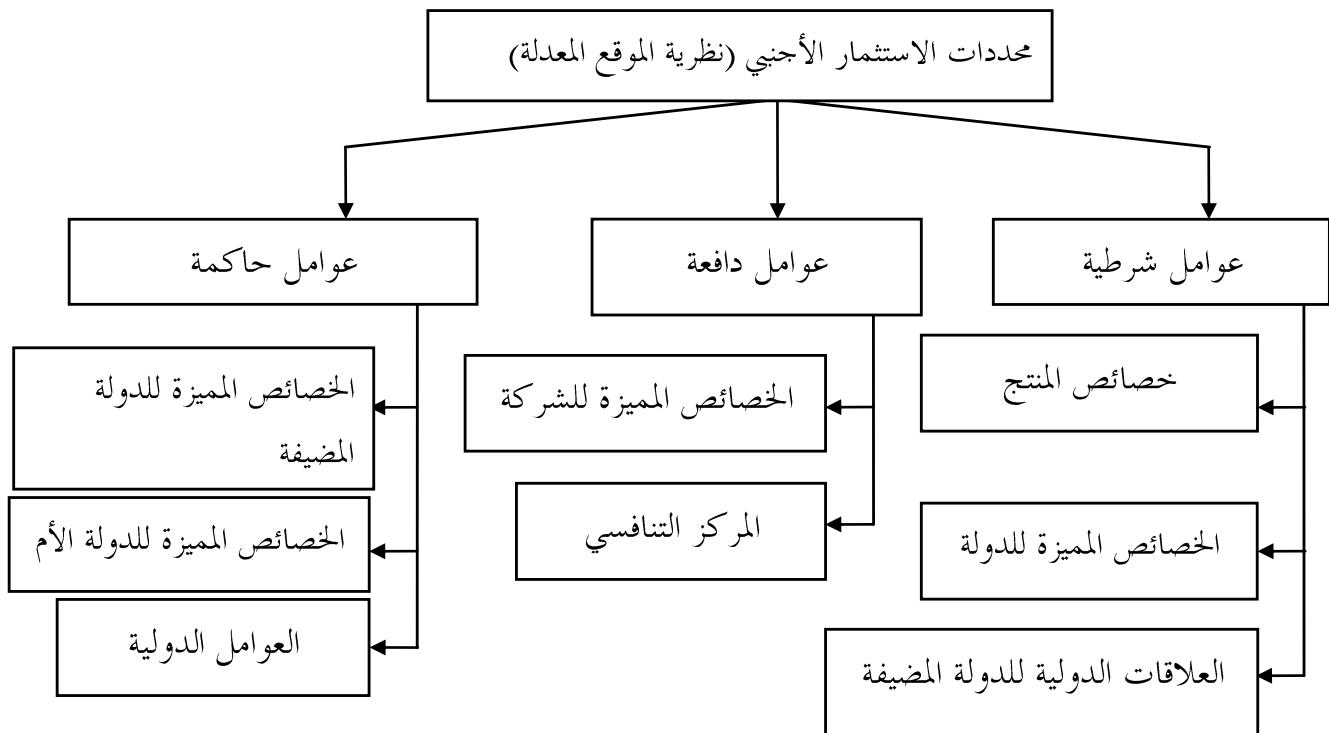
1/ عوامل شرطية.

2/ عوامل دافعة.

3/ عوامل حاكمة (ضابطة).

يمكن شرح هذه العوامل (المتغيرات) بصفة ملخصة من خلال المخطط رقم 04:

### محددات الاستثمار الأجنبي.



المصدر: www.clubnada.jeeran.com.

## المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: ماهية وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتناول هذا المبحث مضمون تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى عرض الأنواع المختلفة لهذه الاستثمارات مع المرور على أهم الأهداف لهذه الاستثمارات.

### الفرع الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

لا يوجد في الواقع تعريف متفق عليه ينطبق على كافة أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يمكن بالتالي من معرفة المحددات والعوامل التي تحكم اتجاهاته وحركته. نستعرض أولاً بعض التعارف المتداولة عند بعض الاقتصاديين وبعض الهيئات الدولية.

● يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر "بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات"<sup>(1)</sup>.

● و يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي: "بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة". وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها. مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين<sup>(2)</sup>.

● ويمكننا تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر "بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها"<sup>(3)</sup>.

## الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

### 1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات المتعددة الجنسية للاستفادة من الموارد الطبيعية والحام لدى الدول النامية، خاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية ويعتبر هذا الشكل غير عادل باعتبار أن النسبة الأكبر من أرباحه تذهب للشركات المستثمرة.

(1) - مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد 3، 2006، ص158

(2) www.arab.api.org/develop1.htm.

(3) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص95.

## ب- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

يمثل هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها تكلفة النقل في الدولة المضيضة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، وله آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة.

ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيضة للاستثمار، عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها. كما أن له آثاراً توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك، وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيضة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

## ج- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء.

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيضة بهدف زيادة الربحية من خلال الأيدي العاملة الماهرة والرخيصة، وهذا ما تفتقر إليه البلدان المتخلفة وإن امتلكت هذه البلدان الأيدي العاملة الماهرة فلا تشكل سوى نسبة ضئيلة مما تحتاجه هذه الاستثمارات. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيضة، كما يؤدي إلى تنوع صادراتها فضلاً عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج. وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة، منها تحويل الشركات المتعددة الجنسية جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيضة لتقوم بها شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي<sup>(1)</sup>.

## د- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي على التجارة من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار. وأهم أشكال هذا النوع هي:

## د-1- الاستثمار المشترك ( Joint venture ):

الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضاً إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية. وينطوي هذا النوع من الاستثمار على الجوانب التالية:

## 1- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي.

(1) د. عيسى محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - سلسلة دورية، السنة الثالثة، 2004، ص 04.



2- أن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.

3- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق بالمشاركة في إدارة المشروع.

### د-2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

تعتبر الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسية، وتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة، وتتردد الدول كثيراً في التصديق على مثل هذه الاستثمارات خوفاً من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها، إلا أن الدلائل العلمية تشير إلى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

### د-3- مشروعات أو عمليات التجميع (Operations Assemblée).

تأخذ هذه المشروعات شكلاً من أشكال اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصياغة وغيرها، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي، أولاً يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في إدارة المشروع.

### د-4 الاستثمار في المناطق الحرة (Zones libre):

يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها الحوافز والمزايا والإعفاءات.

### الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم العوامل التي تعتمد عليها الدول النامية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك لكونه أنه يساهم بشكل فعال في رفع الطاقة الإنتاجية وخلق مناصب الشغل والحصول على العملة الصعبة وزيادة الإيرادات الضريبية كما يعتبر الاستثمار المباشر من أهم المكاسب المالية الجديدة للدول النامية التي تحررها من مشاكل للحصول على القروض البنكية فعلى عكس هذه الأخيرة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بالمشاريع معينة أي تحويل رؤوس الأموال لتنفيذ المشاريع المرهونة بالنتائج المتوصل إليها، ولا يعتبر كمصدر للديون لأن المديونية مستقلة كل الاستقلال عن تدفق السيولة للمشاريع<sup>(1)</sup>.

(1) د. عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

وحسب "O C D E" فإن الاستثمار الأجنبي المباشر من جهته هو خاصية تصبح بعدها إمكانية تحويل مؤهلات التسيير والموارد التكنولوجية باعتبار طرد الاستثمار المتمثل في العناصر الأساسية التالية<sup>(1)</sup>:

\* تقنية الإنتاج (technique de production) ونقصد بها الاستحواذ على الإمكانيات التكنولوجية واستعمالها بشكل عقلاي في سيرورة الإنتاج الذي يسمح بزيادة طاقة الإنتاج والمر دودية.

\* مؤهلات التسيير والمراقب وهو الاستثمار الذي يسمح بتحقيق التسيير الفعال على مستوى المجالات الاقتصادية ومن تم مراقبا العمليات ونتائجها.

\* قدرة الحصول على رأسمال يعني أن يستطيع التوجه للاستثمار الأجنبي المباشر يسمح للدول المستقبلية له على تدفق رؤوس الأموال الدولية إليها التي يسمح العجز الخاص بتمويل الاستثمارات والمناجم عن ضعف وضالة استثمارها المحلي وكذلك تخطها في دوامة المديونية.

لكن "طرد الاستثمار الأجنبي المباشر" تعرض مجموعة من الانتقادات تمثل في كون أن الشركات المتعددة الجنسيات تستخدم التكنولوجيا الخاصة بها وتبحث دائما عن كيفية تعظيم الأرباح وذلك باستخدام اليد العاملة الرخيصة مثلا، ثم إن نقل التكنولوجيا عن طريق العملية الاستثمارية يسمح باستخدام اقل الحقوق الاستغلال الخاص بالمعارف والمهارات، وأن هذه المشاكل دفعت بالدول النامية إلى ترقية سياسية فتح الطرد التي تتميز بأربعة Aspects مهمة:

أ - العمل على الفصل بين العمليات الخاصة بالاستثمار والعمليات التي تسبقه الشيء الذي يسمح بتعديل الخيارات غير الناجعة وغير المقنعة مع مراعاة حتمية تكوين إطارات وطنية من اجل تعبئتها مستقبلا للاستقلال المحكم للتكنولوجيا .

ب - مراقبة كل الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا وعمليات الإنتاج وهي تعبر عن فرصة حسنة للدول النامية من اجل حصولها على التكنولوجيا وإتقانها مع مراعاة الشرط الجديد والمتمثل في ضرورة تعبئة كل الطاقات المؤطرة وجعلها رهن العمل من اجل التسيير والاستغلال الأحسن للتكنولوجيا.

ج - تمويل شراء الجزء المهم من الاستثمار ، وذلك عن طريق الاقتراض الأجنبي وهذا الاقتراض يسدد عن طريق المداخيل المتحصل عليها من قبل المشاريع الخاصة وعلى العكس فإن الاستثمار المباشر مرهون بمدى نجاح المشروع ولا يتعلق بمقتضيات الديون.

(1) عبد المجيد اونيس، "الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق"، ملتقى دولي 17 و 18 ابريل 2006، جامعة

التكوين المتواصل، الجزائر، ص18

د - إظهار الفوارق بين النواة الصلبة للتكنولوجيا والعناصر المحيطة بها والتي ليست بها علاقة مباشرة لسير عملية الإنتاج وعليه فإنه يتأكد لنا أن الدول المضيفة تلتزم فقط بشراء العناصر المكونة للمراحل المتعاقبة للإنتاج وإدماجها، وذلك بشكل انفرادي يسمح في بعض الأحيان بتحقيق الفعالية والأرباح كأحسن عملية مقارنة بعملية نقل التكنولوجيا في شكل مفتاح في اليد.

إن ما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن فعالية العناصر المكونة لطرد الاستثمار المباشر وتوافقها يسمح بالحصول على التكنولوجيا مما يؤدي بدوره إلى تعجيل سيرورة التنمية حسب "O C D E" وإن سياسة فتح الطرد تقوم أساسا على التفرقة بين الجانب التقني للملكية وتسيرها.

إن أهداف الدول النامية تختلف كثيرا مما ذكرناه سابقا، وذلك لان وجهة نظرها تختلف عن وجهة "O C D E" خاصة من خلال معاينة للصراع القائم في العلاقات الدولية الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة حول كيفية صيانة مبادئ نظام اقتصادي عالمي يراعي مصلحتها من خلال خدمة التنمية وهذا ما يجعلنا نفكر في الأهداف من عملية تشجيع التوجه للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### الفرع الرابع: محددات الاستثمار المباشر:

هنالك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاوضة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة، والإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة. ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاثة عناوين رئيسية هي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتيسير الأعمال.

والمخطط رقم 05 يوضح أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- القوانين المتعلقة بالدخول والعمل.
- معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية.
- سياسات العمل وهيكل الأسواق (لاسيما المنافسة وسياسات الدمج والتملك)
- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر .
- سياسة وبرامج الخصخصة .
- السياسات التجارية (التعريف الجمركية ، سياسة الحماية الوطنية) والاستثمار الأجنبي المباشر.
- السياسة الضريبية

تيسير الأعمال

- دعم الاستثمار وتتضمن تحسين المناخ الاستثماري وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة.
- الحوافز الاستثمارية
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة.
- الراحة الاجتماعية كتوفر المدارس ثنائية اللغة ونوعية الحياة وغيرها
- خدمات ما بعد الاستثمار.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

المحددات الاقتصادية

عوامل السوق	عوامل الموارد	عوامل الكفاءة
*حجم السوق ومعدل الدخل الفردي	*توفير الموارد الخام	*كلفة الأصول والموارد
*معدل نمو السوق	عمالة رخيصة غير كفنة	*كلفة المدخلات الأخرى مثل كلفة النقل والاتصالات وكلفة السلع الوسيطة.
*قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية	*عمالة كفنة	
	*توفير التكنولوجيا والابتكارات	

المصدر: د. عيسى محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا- سلسلة دورية، السنة الثالثة، 2004، ص 07.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول المصدرة لهذه الاستثمارات. ولكن حالياً معظم الدول النامية اتجهت إلى التنافس لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار فيها لما له من أهمية بالغة في تطوير اقتصادياتها الوطنية<sup>(1)</sup>.

الفرع الأول: الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أ- المساهمة في التكوين الرأسمالي

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يتوقف على حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال، أي على الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي. وإن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يتزايد في البلدان التي يعود فيها المستثمرون الأجانب باستثمار نسب كبيرة من مداخيلهم،

(1) د. عيسى محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا- سلسلة دورية، السنة الثالثة، 2004، ص 07.

وذلك أكثر البلدان التي تكون فيها التدفقات الرأسمالية الخارجة متزايدة. وهكذا فإنه يتوقف على ديناميكية التدفقات الداخلة والخارجة من الدولة المضيفة.

### 1- التدفقات الرأسمالية الداخلة.

إن التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تتألف من أسهم رأس المال العادية والتي جلبها المستثمرون الأجانب إلى الدولة المضيفة، وكذلك هناك طرق غير مباشرة لجلب رؤوس الأموال إلى الدولة المضيفة، مثل الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها هؤلاء المستثمرون، فهذه تعتبر كتدفقات رأسمالية داخلة. كذلك عمليات الإنتاج التي يقوم بها هؤلاء المستثمرون ضمن الاقتصاد المحلي، والتي تعمل على توفير القطاع الأجنبي والذي كان سيستخدم لتأمين المستوردات من نفس هذه المنتجات. كذلك فإن وجود هذه الاستثمارات في دولة معينة من الدول النامية سيشحج البلد الأم وحتى المنظمات الدولية على تقديم المساعدات المالية لهذا البلد المضيف. وهكذا فإنه يعبر عن التدفقات الرأسمالية الداخلة بالمعادلة التالية<sup>(1)</sup>:

$$CI = f ( X + I + E + A ) \dots\dots\dots(5)$$

(1): مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مرجع سبق ذكره، ص165.

I: القطاع الأجنبي الناتج عن نقص الاستيراد الذي كان يتم وسيتم لولا وجود الاستثمارات الأجنبية.

E: أسهم رأس المال العادية للمستثمرين الأجانب.

A: المساعدات المتوجهة من البلد الأم أو المنظمات الدولية إلى الدولة المضيفة.

### 2- التدفقات الرأسمالية الخارجة.

وتتألف من مستوردات المستثمر الأجنبي للسلع الرأسمالية وكذلك للمواد الأولية، والتقنية والمهارات الإدارية، بالإضافة إلى تحويل أرباح المستثمرين إلى الوطن الأم. لذلك يعبر عن التدفقات الرأسمالية الخارجة بالمعادلة

$$CO = F(K + R + S + P) \dots\dots\dots(6)$$

التالية:

K: عبارة من مستوردات المستثمر الأجنبي للسلع الرأسمالية.

R: مستوردات المستثمر الأجنبي من المواد الأولية.

S: مستوردات المستثمر الأجنبي من التكنولوجيا والمهارات الإدارية.

P: الأرباح المحولة إلى الوطن الأم.

وبذلك تصبح معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر الصافي<sup>(1)</sup> (net FDI):

$$Net FDI = CI - CO = f ( X + I + E + A ) - f ( K + R + S + P ) \dots (7)$$

(1) مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مرجع سبق ذكره، ص165.

## ب- الأثر على النقد الأجنبي:

وهنا نرى وجهتي نظر مختلفتين:

## 1- عند الكلاسيك:

يرى الكلاسيك أن وجود الشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية المضيفة، يؤدي إلى زيادة معدل تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنةً بالتدفقات الداخلة. ويرجع هذا من وجهة نظرهم إلى عددٍ من الأسباب أهمها: كبر حجم الأرباح المحولة للخارج، واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدولة الأم وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، وصغر حجم الأموال للشركات الأجنبية عند بداية المشروع الاستثماري.

## 2- المدرسة الحديثة:

يعارضون الرأي السابق، فالشركات متعددة الجنسيات من وجهة نظرهم تساعد في زيادة حصة الدولة من النقد الأجنبي. فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة، وبقدرتها على الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل مشروعات التنمية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محلياً.

كما تستطيع هذه الشركات بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار أن تشجع المواطنين على الادخار. بالإضافة إلى هذا، فإن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم، والمقدمة إلى الدول النامية المضيفة. ومع الأخذ في الاعتبار لوجهتي النظر السابقتين، فإن حجم ومدى مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم التدفق الأجنبي للدول النامية المضيفة يتوقف على العوامل التالية<sup>(1)</sup>:

- 1- حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار.
- 2- حجم القروض التي تحصل عليها الشركات من البنوك المحلية والتي تلعب دوراً إيجابياً في جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.
- 3- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.
- 4- حجم الأرباح التي تم إعادة رسملتها مقارنةً بذلك الحجم من الأرباح التي تم تحويلها إلى الخارج.
- 5- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.
- 6- حجم المشروع الاستثماري (كبير أم صغير).
- 7- شكل الاستثمار أو نمط ملكية المشروع لاستثماري.

(1) مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مرجع سبق ذكره، ص 166.

وتبرز أهمية شكل الاستثمار والملكية في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للطرف الأجنبي تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة. وإذا كان المشروع يتصف بكثافة رأس المال نجد أنه يساعد في زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي.

### ج- الأثر على الإنتاج والتوظيف والدخل.

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة إيجابية في الإنتاج والتوظيف، فالشركات الوطنية ربما لا تدرك فرص الاستثمار الوطنية المتاحة، أو أنها تدرك ذلك لكنها غير قادرة على تنفيذها لأسباب تتعلق بضعف الإمكانيات المالية والفنية، وفي حين توجد لدى المستثمر الأجنبي خبرة سابقة في النشاط الاقتصادي ومعرفة أكثر بالفنون الإنتاجية والتسويقية، وبذلك سيكون أكثر قدرة وكفاءة في تنفيذ المشروعات الإنتاجية في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل ومداحيل جديدة، وتزداد العمالة مع تصدير السلع الكثيفة العمالة نسبياً<sup>(1)</sup>.

لكن هناك اختلافاً في حجم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج والتوظيف الوطني في الدول المضيفة، ويتحدد المؤشر الحقيقي لهذه المساهمة بالدخل المتولد من عناصر الإنتاج الوطنية - أي القيمة المضافة المتولدة من خلال عناصر إنتاج وطنية وليست أجنبية، ولذلك فدخل الشركات الأجنبية المدفوع لعناصر إنتاج غير وطنية لا يمثل فائدة حقيقية مباشرة للدولة المضيفة، إلا في ذلك الجزء المنفق منه محلياً، كما أن مصدر المدخلات المستخدمة في الشركات الأجنبية المنفذة للاستثمار الأجنبي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساهمة الاستثمار المذكور في الإنتاج والتوظيف، فقد تشتري فروع الشركات الأجنبية المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الأخرى من الدولة المضيفة ومن المحتمل أن يخلق ذلك الظروف المناسبة محلياً من أجل ولادة صناعة تحويلية أو قيام صناعات تكميلية، مما يشجع الإنتاج الوطني ويخلق فرص عمل جديدة.

### د- الأثر على ميزان المدفوعات:

ينعكس الأثر الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة، وينعكس ذلك بصورة إيجابية على حساب رأس المال، وذلك في حالة لجوء الشركات الأجنبية إلى بيع عملاقتها الأجنبية للحصول على العملة الوطنية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية. وفي مرحلة تالية يساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي إذا ما وجهت الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق الوطنية، ويحدث كذلك التحسين في ميزان المدفوعات إذا ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توسيع حجم الصادرات إلى دول العالم أو إعادة التصدير إلى الدولة الأم، والأرجح أن تحقق الشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير النجاح.

(1) أبو قحف، عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 116-118.

كما تتوافر لها المعرفة بالأسواق الخارجية. وعلى العموم ففي البداية ترتفع واردات السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها الشركات الأجنبية، وحين تبدأ هذه الشركات بالإنتاج فإن المنتجات النهائية والسلع الأخرى التي كانت تستورد من قبل الدولة المضيفة ستميل إلى الانخفاض بصورة تدريجية، حيث تقوم الشركات الأجنبية بإنتاج سلع لسدّ جزء من حاجة السوق الوطنية. ولكن الحكم على النتيجة الصافية هذه تتطلب المقارنة بين حجم التحسن الذي طرأ على الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال في الدولة المضيفة مع حجم الموارد المحولة منه من خلال تحويل رأس المال والأرباح ودخول العاملين الأجانب، فإذا كان الأثر الأول يفوق الثاني من حيث إيجابيته، عندئذ يقال إن الاستثمار الأجنبي يرتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة. ويمكن استخدام المعادلة التالية لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف<sup>(1)</sup>:

$$W=(A+S+D) - ('A+'S+'D).....(8)$$

حيث:  $W$  = الأثر الصافي على ميزان المدفوعات.

$A$  = الواردات السابقة المستغنى عنها نتيجة للاستثمار (إحلال).

$S$  = الصادرات الجديدة الناتجة عن الاستثمار.

$D$  = التدفق الرأسمالي الناتج من الاستثمار خلاف الصادرات والواردات المتعلقة بقيام الاستثمار.

$'A$  = الواردات المستجدة التي نتجت عن الاستثمار.

$'S$  = الصادرات المفقودة نتيجة الاستثمار.

$'D$  = رأس المال الخارج عدا مدفوعات الصادرات والواردات.

#### ه- نقل التقنية والإدارة:

ومن أهم الفوائد والميزات التي يحققها الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هي أنه من أحسن الوسائل لنقل التكنولوجيا الإنتاجية والمهارات الإدارية من بلد إلى بلد، خاصة من الدول المتقدمة إلى البلدان النامية. وسوق التقنية سوق احتكاري وليس من السهل شراء التقنية فيه والشركات التي تستثمر في الخارج يفترض أنها تستأثر بامتلاك قدرات فنية أو ملكات خاصة غير متاحة للآخرين ولا توجد إلا لديها. وعندما تقدم هذه الشركة الأجنبية إلى بلد، فإنها تقوم بتطبيق تقنياتها الإنتاجية على الطبيعة من خلال الاستثمارات التي تقوم بها وتستعين في ذلك بمهندسين وفنيين وعمال من أهل البلد، وبذلك تعمل على تدريبهم على التعامل مع الآليات التي تجلبها وبذلك يستوعبون هذه التقنية الجديدة التي تنعكس بالفائدة على الاقتصاد النامي.

(1) الفيومي محمد، "الشركات الدولية مدخل محاسبي"، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1982، ص 13-135.



❖ و بصفة عامة شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا رئيسيا للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حد كبير على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لإمكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية .

و قد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جراء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن الحصول عليها دون تكلفة.

المستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم. كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول أخرى، تسعى من وراء ذلك إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية. ما يعني أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار. وتعتمد درجة استفادة كل طرف إلى حد كبير، على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين. وتثبت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، ومن تلك المنافع<sup>(1)</sup>:

■ توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

■ الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.

■ تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.

■ توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة. وإن كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.

■ تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفوذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.

(1) مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مرجع سبق ذكره، ص 169.

## الفرع الثاني: الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية، ليس في حد ذاته صورة ايجابية لاقتصاديات الدول المضيفة، بل هناك عدة نقاط سلبية يمكن أن تظهر من خلال تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول المضيفة، وعلى وجه الخصوص الدول النامية، ونذكر منها ما يلي<sup>(1)</sup>:

أ- صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامية، من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحاً وبيعاً وسريعاً، ولا تخدم عملية التنمية بالوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، والتجارية، والمصرفية، وما إليها. وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، يوجه للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال، مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد المحلي مجرد مراكز أمامية لاقتصاد أجنبي، أو اقتصاداً ثنائياً. وحين تهتم بالصناعة فإنها تنتج سلعا لا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية، ولا تكون في متناول دخولها، وإنما تستهلكها طبقة الصفوة، أو النخبة في هذه الدول، الأمر الذي لم يقتصر أثره على استمرار ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، وإنما يمتد إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع، تعززها الإعلانات التجارية، التي تقوم بدور فعال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهم، حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير، حيث قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمناً باهظاً نظير ما يقدم من معرفة تقنية، حقيقية كانت أو وهمية، وقد يلجأ إلى التلاعب بالأسعار، وذلك عن طريق رفع أسعار السلع والخدمات المستوردة من أحد فروع الشركة الأم في الخارج، وتخفيض أسعار السلع المصدرة إليها بأقل من قيمتها السائدة في السوق، كوسيلة مستترة لتضخيم الأرباح المتحققة لصالح الشركة الأم، وإخفائها عن الشركاء المحليين، أو تحاشي جهاز الضرائب في الدولة المضيفة، وتبديد الدخل الضريبية، التي من المفترض أن يحصل عليها الاقتصاد المضيف.

ج- تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسية في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات، الأمر الذي يترتب عليه إهمال مصادر العرض المحلية لهذه السلع والعوامل، والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية.

(1) أبو قحف عبد السلام، "اقتصاديات الاستثمار الدولي"، مرجع سبق ذكره، 1992 ص 368.

د- قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلباً على موازين مدفوعات الدول النامية، نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج، وكما تشير بعض الدراسات "أنه خلال الفترة 1978-1990 تدفق إلى الدول النامية استثمارات تقدر بحوالي 6 مليارات دولار، أسفرت عن أرباح وفوائد ورسوم تدفقت إلى الدول المتقدمة قدرها 13 مليار دولار" مما يعني تدهور الحساب الجاري والرأسمالي لميزان المدفوعات، خصوصاً في حالة مغالاة المستثمر الأجنبي في تكلفة واردات المشروع من السلع الرأسمالية، التي غالباً ما يكون مصدرها الشركة أو الدولة الأم.

ه- يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كساد، أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم.

و- يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، كالصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الإسمنت والأسمدة، بدلاً من توطنها في دولها.

حيث تخضع هذه الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة، بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.

ن- تتهم الشركات متعددة الجنسية بممارسة الأساليب غير المشروعة، أو الملتوية لإفساد الحياة السياسية داخل الدولة المضيفة، وذلك عن طريق تقديم الرشاوي، لشراء ذمم الساسة، ومتخذي القرار، وحملهم على قبول شروط أكثر غبناً، أو إغماض العين على مخالفات قانونية، أو دفع أثمان أعلى، أو شراء سلع أقل جودة.

## المبحث الثاني: مشاكل الاستثمار والحوافز الممنوحة لتدعيم تدفقه.

ساعدت الظروف التي عرفتها البلدان النامية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وهذا نتيجة لعدة أسباب منها، انخفاض أسعار الفائدة وتباطؤ النمو في البلدان المتقدمة، مما أدى إلى الخروج هذه الرؤوس الأموال بحثاً عن معدلات عائد أكبر ومخاطر أقل. إلا أن ذلك لا يمنع من وجود عدة مشاكل تعترض تدفق الاستثمارات الأجنبية بين الدول وخاصة الدول النامية، وتختلف حدتها من دول إلى أخرى، وبالمقابل يمكن أن نحصر هذه العناصر في مجالات معينة نذكر منها ما يلي:

### المطلب الأول: مشاكل الاستثمار ومعوقاته في الدول النامية.

يمكن تقسيم المشاكل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية إلى عدة جوانب نلخصها كالآتي:

#### الفرع الأول: المشاكل الاقتصادية.

إن أهم المشاكل الاقتصادية التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية على وجه الخصوص هي كما يلي:

- ❖ عدم الاستقرار الاقتصادي حيث لم توضح الحكومات موقفها من الاستثمار الأجنبي
- ❖ اختلال الهياكل القاعدية كمشاكل المواصلات والنقل والطاقة والمياه... الخ.
- ❖ ضعف ونقص أسواق رأسمال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية .
- ❖ محدودية السوق المحلي وهذا نتيجة الانخفاض الدخل الفردي وبالتالي الاستهلاك .
- ❖ احتكار القطاع العام على معظم القطاعات مما يصعب دخول المستثمر الأجنبي في إحدى القطاعات .
- ❖ تدخل الحكومة لتحديد أسعار السلع المنتجة وهذا ما يعارض أهداف المستثمر.
- ❖ تذبذب أسعار صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى تذبذب أرباح المستثمرين .
- ❖ قلة تنوع المنتجات المحلية وبالتالي تعتمد على سياستها الإنتاجية على الإنتاج المواد الخامة والمواد الغذائية.
- ❖ المشاكل التي يواجهها المستثمر الأجنبي في النظام الضريبي وكذا الإعفاءات التي تمنحها الدول الاستثمارية قد يؤدي إلى تشجيع الفساد الإداري والبيروقراطي مما يسمح أو يشجع على التهرب الضريبي .
- ❖ تعمل الكثير من الدول على تشجيع المنافسة والتخفيف من حماية السلع المحلية، إلا أن النظام الجمركي قد يعطل في بعض الأحيان وصول معدات رأسمالية مستوردة إلى المصانع في الوقت المناسب وما ينتج عنه من تكاليف.

❖ ضعف النظام النقدي المصرفي وكذا التحديد غير الموضوعي لأسعار الفائدة وكذا السياسة المتتهجة في الإصدار النقدي وكل هذا كان من أسباب التضخم الحاد الذي تعرفه هذه الدول مما يؤدي إلى انخفاض أسعار العملة المحلية وهذا ما يؤدي إلى نفور المستثمرين الأجانب .

### الفرع الثاني: المشاكل القانونية :

أما فيما يخص المشاكل القانونية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتخط فيها الدول النامية، مم يؤثر سلبا على تدفق هذه الاستثمارات اتجاه هذه الدول، نحملها في بعض النقاط المهمة على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

❖ عدم وجود نص صريح ينظم المشاريع الاستثمارية والاستثمارات وهذا ما يصعب استيعاب المستثمر للقانون الذي يعمل به هذه الدول وذلك أن قطاع الاستثمار قطاع جديد العهد بما.

❖ تذبذب التشريعات المنظمة للاستثمارات مما يولد الشعور بالخطر وقلة الثقة والاطمئنان .

❖ عدم وجود أو نقص تشريعات لحماية الرأسمال المستثمر وعدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمر .

❖ القيود المفروضة على تملك الأراضي والعقارات وعلى حركة رأسمال وتحويل الأرباح وإلزامه بالمشاركة المحلية وكذا نسبة المشاركة الأجنبية وكل هذا فتعتبر كقيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة للمستثمرين وتحد من سلطتهم على هذه المشاريع.

❖ تعدد الأجهزة والإدارات التي يتعامل معها المستثمر وهذا ما قد ينتج بعض التعارض فيما بينها، نتيجة لعدم التنسيق بين مهامها واختصاصاتها.

❖ فرض بعض القيود القانونية تؤدي إلى إضعاف ثقة المستثمر بالتشريعات الخاصة بالاستثمار.

### الفرع الثالث: المشاكل الإدارية والتنظيمية.

كما أن هناك مشاكل واضطرابات أخرى تتعلق بالجانب الإداري والتنظيمي وتتمثل فيما يلي:

❖ نقص التنسيق بين الصيغ التنظيمية والتشريعات الاقتصادية الإقليمية التي تحكم العمليات الاستثمارية خاصة في مجال الضرائب والإعفاءات والرسوم الجمركية .

❖ تعدد الأجهزة المسيرة للاستثمارات مما يزيد من تعقيد الإجراءات للحصول على التراخيص .

❖ عدم كفاءة بعض الأيدي العاملة في إدارات أجهزة الاستثمار.

❖ نقص الكفاءة والكثرة في النظام الإداري والفني المسير للمشاريع .

❖ وجود تعقيدات بيروقراطية وروتينية وغياب نظام للمعلومات.

(1) العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العمل العربية، 2001، ص 68.

### الفرع الرابع: المشاكل السياسية والاجتماعية :

❖ الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية في بعض الدول النامية مما يضعف من حجم الثقة المتبادلة بين الأطراف وعدم الاطمئنان .

❖ انخفاض المستوى المعيشي للفرد إضافة لبعض السلوكيات والعادات والتقاليد وتدهور المستوى الثقافي كل هذا لا يشجع على الاستثمار بهذه الدول.

❖ فرض بعض أنواع الاستثمارات وهذا بهدف امتصاص البطالة ومما قد يحد من حرية المستثمر.

❖ نقص الملتقيات والندوات الدولية مما يضعف من حجم التنسيق الدبلوماسي الذي لا يسمح بعرض الضمانات والواقع الداخلي للبلدان المضيفة.

لقد تمكنت مجموعة من الدول أمريكا اللاتينية وآسيا من تخطي العوائق المذكورة أعلاه وجذب الاستثمار الأجنبي، لكونها عاشت عدة تحولات نحو أنظمة موجهة للخارج بدرجة كبيرة وذلك منذ منتصف الثمانينات، ومن أهم مميزات الاستقرار السياسي والاقتصادي وإضافة إلى توفر قوانين والنظم الحاكمة لعملية الاستثمار وتوفرها على البنية التحتية أهمها: سنغافورة، وماليزيا، والصين، وتايوان، وفي أمريكا اللاتينية منها المكسيك، والأرجنتين، والبرازيل<sup>(1)</sup>.

إن من أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر هو البطء الشديد في خصخصة المشروعات التي تملكها الدولة حيث وصل عائد إفريقيا، وجنوب الصحراء من الخصصة 2.3 مليار دولار خلال (1983-1994) في حين بلغ في أمريكا اللاتينية 63.4 مليار دولار. وفي أوروبا ووسط آسيا 6.3 مليار دولار.

### المطلب الثاني : طبيعة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن أهم ما ميز عملية الاستثمار هي تلك الحوافز الممنوحة جراء العوامل والمشاكل التي عرقلت الأداء وتميزه بالبطء وبذل الجهود لزيادة معدلات النمو نحو استقطاب الاستثمار لضمان تدفقه للدول النامية. وهذا ما سنتطرق إليه على النحو التالي:

### الفرع الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار.

#### 1- مفهوم حافز الاستثمار.

حافز الاستثمار هو: " تقديم الامتيازات الاقتصادية، بحيث يمكن تقديره بقيمة نقدية من طرف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها". كما يمكن تخصيص شكل معين من الاستثمارات حسب أهداف الدولة، مثل

(1) أحمد شرف الدين، " المعوقات القانونية للاستثمارات تشخيص الحالة المصرية "، في ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية ( مجموعة أعمال الأمانة العربية لجامعة الدول العربية ) القاهرة مصر، 1995 ص 297.

سعيها إلى تنمية المناطق النائية، أو جلب استثمار يتميز بكثافة اليد العاملة... ويعتبر التصدير أهم هدف تسعى إليه الدول النامية.

### ب- مفهوم العائد الايجابي .

يمكن تحقيق العائد الايجابي من جراء تقديم الدول المضيفة حوافز الاستثمار إذا كانت تكلفة منح الحافز اقل من المردود الذي تتحصل عليه من المشروع الاستثماري وعليه يجب على الدولة مراعاة تحقيق عائد ايجابي اكبر من تكلفة الحافز.

### ج- اثر الحافز بقرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن حافز التمويل يجد قبولا اكبر من الحافز المالي لدى المستثمرين الأجانب، إلى جانب هذا نجد نوع المشروع الاستثماري وإمكانية الانطلاق للأسواق من خلال الموقع الاستثماري للظروف السياسية والاقتصادية، والبيئية والاستثمارية... الخ

### د- الإطار الدولي لحوافز الاستثمار.

لا يمكن تحديد إطار دولي عام لحوافز الاستثمار، فهي غير مستقرة بسبب التصعيد الكبير للمنافسة بين الدول من اجل استقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد خضوع هذه الأخيرة لقانون العرض والطلب ( آليات السوق ).

نلاحظ في العديد من الاتفاقيات الدولية جاءت لتنظيم هذا النوع من الاستثمارات وكما أنها تهدف لحماية مصالح الدول المنظمة إليها من الإجراءات التي تتخذها بعض الدول والتي ينتج عنها تأثير على تدفق الاستثمارات لباقي الدول المنظمة لهذه الاتفاقيات وأهمها<sup>(1)</sup>: " المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بسبيل في 11 أكتوبر 1985.

و قد انشأت هذه الوكالة تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء والتعمير هدفها تشجيع تدفق الاستثمارات للأغراض الإنتاجية وقد جاءت عدة اتفاقيات تتعلق تارة بحماية المؤسسات المحلية وأخرى لتشجيع الاستثمار كما نجدتها تختلف في تحديدها لنوعية الضمانات (دولية ووطنية) الأكثر رعاية للاستثمار. ونجد اتفاقيات، التعريفات والتجارة **GATT** والتي تحكم العلاقات التجارية الدولية حيث أنها منعت أية إجراءات تسعى لربط منح الحافز للاستثمار بمتطلبات تلزم الاستثمار الأجنبي المباشر رغم صعوبة الوصول لصياغة اتفاقية دولية بشأن الاستثمار الأجنبي، فانه نجد أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ جوان 1995 ومشاورة منظمة التجارة الدولية **OMC** تسعى للوصول إلى اتفاقية دولية تخص الاستثمار والحوافز والمنازعات لتكون أكثر دقة وشمولا وإلزاما.

(1) عليوش قربوع كمال، "قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 69.

## ه- أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر .

يمكن تصنيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أشكال هي كالتالي:

## 1- الحوافز المالية والتمويلية.

و هي التي تتعلق بالتخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة وتكون لمدة محدودة قصيرة ومتوسطة أو طويلة الأجل، وتتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات. وفي جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل 3 سنوات إلى 20 سنة، ويستمر الإعفاء طوال مدة وجود الاستثمار.

أما الحوافز التمويلية فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية والقروض المقدمة للاستثمارات الأجنبية بشروط ميسرة ويكون ذلك بتوفير الأموال مباشرة للمشروع وهذا على شكل إعانات حكومية أو قروض بفوائد مخفضة والملاحظة أن الدول النامية تجد صعوبة في تقديم هذا الحافز لافتقارها للموارد في حين نجده متوفرا في الدول الصناعية مما يجعلها مناطق أكثر اجتذابا للاستثمار الأجنبي .

## 2- الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر:

هناك ثلاثة أنواع من الضمانات ضد المخاطر:

## 2-1- الضمانات المادية:

تتمثل هذه الضمانات في ضمانات حرية تحويل رأس المال وعوائده، وضمانات التعويض عن الأضرار التي تصيب الاستثمارات بسبب الخسارة الناجمة عن تغير سعر الصرف.

## 2-2 الضمانات القانونية:

تتمثل هذه الضمانات في التعويض عن التأميم وذلك بمرافقة إجراءات التأميم لأي سبب موضوعي مقنع ويدفع تعويض عاجل وفعلي خلال مدة معقولة.

## 2-3 الضمانات القضائية:

تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق والإجراءات التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات وتشمل المسائل التالية:

- حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية أو تحكيمية .
- القانون الواجب تطبيقه إذا كان النزاع موجه إلى المحاكم الوطنية. فانه يطبق القانون الوطني الداخلي، أما إذا طرح أمام التحكيم المؤسساتي، فنظام التحكيم الذي يختاره الطرفين هو الذي يطبق .
- القيمة القانونية للقرار التحكيمي .



## 3- الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة.

تتمثل في جملة التسهيلات المختلفة وتعتبر هذه الحوافز مجملها من الحواف التمييزية التي تمنح إلى المشاريع التي تستمر في قطاعات معينة أو مناطق معينة ومن أمثلها<sup>(1)</sup>:

عدم وضع أي قيود على تملك المشروعات الاستثمارية سواء كان تملك كاملاً أو جزئي

- السماح للمستشارين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات.

- تخفيض الرسوم الخاصة باستخدام واستغلال المرافق العامة كالمياه، والكهرباء، وتخفيض قيمة الإيجار العقاري، والأراضي الخاصة بالمشروعات الاستثمارية.

## الفرع الثاني: البيئة الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها:

لضمان انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر يجب توفير بنية استثمارية متميزة تضمن تحقيق أهداف كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي، فهي تمثل مجموعة من الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تؤثر بصفة مباشرة على توجه رأس مال.

ومن تم سنحاول دراسة أهم العوامل المؤثرة في البنية الاستثمارية على النحو التالي:

## أ - المحيط الاجتماعي والسياسي:

هو تلك العوامل ذات البعد الاجتماعي والسياسي التي تشكل في مجملها محيط مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر أو المنفر له، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

- الوضع السياسي ومدى استقراره.
- درجة المشاركة الشعبية في نظام الحكم (الديمقراطية).
- درجة قدرة الدولة من ناحيتين (كفاءة موظفي الحكومة ومدى احترام الموظفين لمهامهم والقوانين) وبذلك يؤدي إلى نشر الثقة أو زعزعتها بين المتعاملين الاقتصاديين.
- تحقيق الاستقرار وتنمية الجهود الاجتماعية وذلك من خلال إعطاء الأولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية.

## ب - المحيط الاقتصادي والقانوني :

- وهي مجموعة من الإجراءات الاقتصادية القانونية التي تخص مجالات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وأهما:
- معدل النمو الاقتصادي حيث كلما كان هذا المعدل متطورا بمساهمة قاعدة الإنتاج المحلي، كلما كان ذلك مشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر.
- مستوى الاستقرار الاقتصادي الداخلي (معدل التضخم ... الخ).

(1) مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص 117.

- هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال التوزيع القطاعي للإنتاج المحلي الإجمالي، هيكل إنتاج الصناعات التحويلية، هيكل الدخل المحلي الإجمالي موزعا على الاستهلاك والادخار (عام - خاص).
- صياغة القوانين وطريقة تنفيذها والتي تتناسب مع الثقافة القانونية المحلية والمتطلبات الدستورية.

### ج - المؤشرات المؤثرة في توجهات الاستثمار الأجنبي :

في دراسة ل Jacky mathonnat عن الاستثمار الأجنبي في إفريقيا يرى ان هناك ثلاث أنواع من المؤثرات التي توجه الاستثمار الأجنبي<sup>(1)</sup>:

- استثمارات موجهة لاستغلال الموارد المنجمية والبتروولية.
- استثمارات موجهة للسوق المحلي أو الجهوي أو موجهة للواردات.
- استثمارات موجهة للتصدير.

### د- المقاييس الدولية لمناخ الاستثمار:

تعتمد الكثير من المنظمات والمؤسسات المالية لتحديد مناخ الاستثمار الملائم على عدة مقاييس أو مقياس واحدة، ومن خلاله يمكن ترتيب البلد المستهدف كبلد يتميز بمناخ استثماري جيدا ومتوسط وسيء، ويمكن ذكر بعض هذه المقاييس.

#### 1- مقاييس PFR و PRI :

وهما في الحقيقة مقياس واحد يرتب الدول من حيث مناخها الاستثماري انطلاقا من دخل الفرد فيها، ومن الدخل الوطني الخام وعدد السكان ويحدد نصيب من الدخل الوطني وبناء على ما يلي:

\* دول ضعيفة الدخل: PFR « pays a faible revenu » : وهي الدول التي يكون دخل الفرد فيما اقل أو يساوي متوسط الدخل للفرد

\* دول متوسطة الدخل: PRI « pays a revenu intermédiaire » : وهي الدول التي يكون دخل الفرد أكثر من متوسط الدخل العالمي للفرد، ويعتمد هذا المقياس على أساس إن دخل الفرد كلما كان مرتفعا كلما كان ذلك مؤشرا على عدة معطيات تمثل مستوى المعيشة المرتفع الذي يعكس الاستقرار والنمو الاقتصادي وبالتالي ينعكس على مستوى التكوين والتعليم وغيره.

#### - مقياس BER.I :

مقياس مكون مخاطر الاستثمارات .

(1) خديجي عبد القادر، "دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير فرع نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2001 ص23.

يتكون هذا المقياس من 300 نقطة لقياس ثلاث مؤشرات مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي مخاطر انجاز العمليات الاستثمارية والمخاطر السياسية ودرجة تحويل الأرباح ويمكن تصنيفه في الجدول السابق لمؤشر من مؤشرات المخاطر .

### المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المناسب.

يتناول هذا القسم عرضاً تفصيلياً لمفهوم المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الاتجاهات التي يأخذها الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول النامية والمتقدمة.

### الفرع الثاني: تعريف مناخ الاستثمار المناسب:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل رئيسي بمحمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في الدولة المستقبلة للاستثمار المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار وتعبير مناخ الاستثمار هو تعبير واسع - وأحياناً غير منضبط - ولكنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين في مكان ما بالمقارنة بغيرها من الأماكن.

ويجب ألا ننسى في أننا نعيش - وبشكل متزايد - في اقتصاد عالمي متنافس، وتمثل كل منطقة بما تتضمنه من عناصر جذب أو طرد قطباً منافساً للمناطق الأخرى في سوق عالمية مفتوحة فلا تكاد توجد منطقة واحدة في العالم تتمتع بوضع احتكاري في جذب الموارد المالية، وإنما أصبح العالم على اتساعه ساحة للمنافسة على الموارد المالية. وكل بلد على حدة كسوق لاجتذاب الموارد المالية هي في حقيقة الأمر في تنافس مع بقية مناطق العالم، وقدرتها على جذب هذه الموارد المالية يتوقف إلى حد بعيد على قدرتها على توفير الشروط والظروف الأفضل لحسن استغلال هذه الموارد من حيث توفير العائد والسيولة والأمان لها<sup>(1)</sup>. وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ينصرف تعبير مناخ الاستثمار إلى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية.

تأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

وترى المؤسسة بأن هذه العناصر عادةً ما تكون وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق تفاعل أوضاعاً جديدةً بمعطياتٍ مختلفةٍ تترجم في محصلتها إلى عوامل جذبٍ أو نوازع طردٍ لرأس المال<sup>(2)</sup>. ويمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية التجميعية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة

(1) د البيلاوي حازم، عاكوم، إبراهيم، برنية، محمد يسير، "المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي" صندوق النقد العربي، دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص 176، 178.

(2) علي عبد القادر، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تموز، 2004، ص 5-8.

والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد التجمعي، بألها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وبعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. والتي تتصف أيضاً بمعدلات متدنية للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة.

### الفرع الثاني: مناخ الاستثمار والبيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

الاستثمار ليس قراراً وحيداً بالاستثمار أو بعدم الاستثمار في بلد معين، وإنما هو التزام بالتعامل مع اقتصاد معين لفترة مستقبلية قد تطول إلى سنوات أو حتى عقود. وعلى المستثمر خلال هذه الفترة أن يتخذ العديد من القرارات لمواجهة مختلف الاحتمالات، ولذلك فإن قراره بالاستثمار يتوقف إلى حد بعيد على مدى توافر البيئة المناسبة لتمكينه من اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. ولذلك، فإن الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أية دولة، هو أن يتوفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه. ويتوقف هذا الأمر على العديد من المقومات اللازم توافرها في البلد المضيف، فهناك أولاً الاستقرار السياسي والأمني. بالإضافة إلى الاستقرار القانوني، وما يتوفر عليه من فاعلية وقدرة في تطبيقه تطبيقاً سليماً الأمر الذي يشير إلى مدى توفر نظام قضائي فعال وعادل وسريع من ناحية، وسلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الأحكام بسرعة وفاعلية من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.

ولا تقل أهمية عن الاستقرار السياسي والقانوني ضرورة توفر الاستقرار النقدي، فالقرارات الاقتصادية هي في النهاية قرارات بالتعامل في قيم نقدية ببيعاً وشراءً، إقراضاً واقتراضاً في الحال وفي المستقبل. وهكذا فإن هذه القرارات هي مقارنة بين التكلفة والعائد، وكلاهما يقدر بالنقود، وإذا لم تكن قيمة النقود مستقرة بدرجة ما، فإن كافة القرارات الاقتصادية تفقد أساسها إن لم تكن سلامتها.

ولا يقل أهمية عن ذلك أن يتوافر نوع من الاستقرار المالي بحيث لا يكون المستثمر معرضاً لمفاجآت من ضرائب جديدة تفرض عليه أو ترفع أسعارها خارج السياق العام للتوقع المشروع.

#### 1- اتجاهات وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية بحيث أصبحت مختلف الدول المتقدمة والنامية منها على السواء تتنافس للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق. وقد أدت العولمة الاقتصادية والانفتاح لأسواق التصدير إلى زيادة الحاجة إلى رفع القدرة التنافسية للدول لزيادة حصتها التصديرية وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي

(1) د. عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، 2004، ص 170

المباشر نمواً متسارعاً خلال العقدتين الماضيتين. ويمكن إرجاع هذه الزيادات في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العديد من العوامل يذكر منها ما يلي<sup>(1)</sup>:

- 1- الزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى التمويل الخارجي في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العالم، وتناقصت فيه أيضاً مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية.
- 2- تفكك الاتحاد السوفيتي السابق والتحول الاقتصادي الذي اعتمده دول أوروبا الشرقية بعد التفكك، وما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على الاستثمارات الخارجية بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى التوسع الهائل الذي شهدته الشركات المتعددة الجنسية التي تعمل على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3- اتجاه الدول التي عليها ديون كثيرة مثل الأرجنتين إلى عملية بيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة.
- 4- تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين الدول واستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 5- تبني أغلب الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي، والتي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال، كما ساعد التقدم التكنولوجي الهائل وخاصة في مجال الاتصالات على سرعة انتقال المعلومات والإحصاءات وبالتالي سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المختلفة.

#### 1-1 - العوامل المحددة لانتقال رؤوس الأموال.

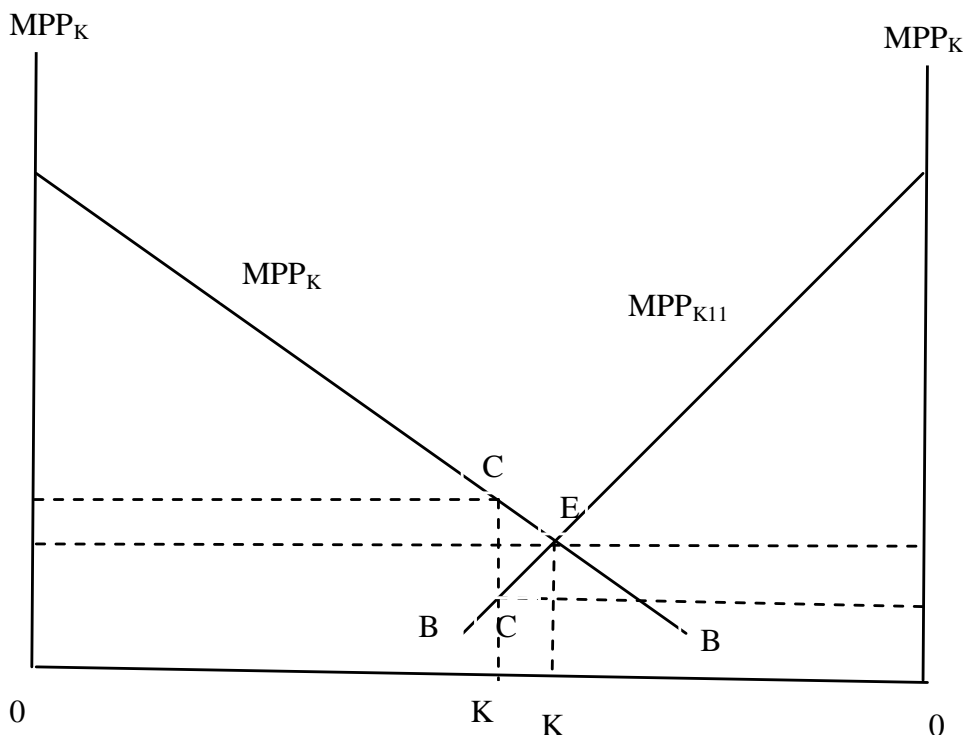
إن انتقال رأس المال العالمي له تأثيرات مختلفة على إنتاج الدول ذات العلاقة وعلى الإنتاج العالمي وعلى معدل العائد على رأس المال وعلى بعض عوامل الإنتاج الأخرى.

يوضح الشكل (16) كيفية انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول. حيث نلاحظ أن الطلب على رأس المال  $(MPP_{K1})$  للدولة I مرسوم من ناحية الشمال، أما الطلب على رأس المال  $(MPP_{K11})$  للدولة II فمرسوم من ناحية اليمين. والعرض الكلي المتوفر لرأس المال في الدولتين موضح بطول المحور الأفقي من 0 إلى 0. إذا كانت الأسواق تعمل بشكل تام، فإن إنتاجية رأس المال (العائد على رأس المال) يجب أن تكون متساوية في الدولتين، وإلا فسوف يكون هنالك حافز لانتقال رأس المال من استخدام الإنتاجية المنخفض إلى المرتفع. وتحدث هذه الحالة عندما يكون منحني الطلب في الدولتين يتقاطعان عند النقطة (E). وعندما يحدث التوازن E يكون رأس المال متساوياً في الدولتين  $(or_2 = o'r'_2)$ . ويوظف رأس مال قدره  $OK_2$  في الدولة I ورأس مال  $O'K_2$  في الدولة II. يحقق الاستثمار الأجنبي منافع عديدة للدول النامية كتوفير التمويل للتنمية، نقل التقنية، خلق فرص عمل،

تنمية الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات. ويمثل الشكل رقم: 17.

(1) مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مرجع سبق ذكره، ص 171.

توازن أسواق رأس المال في حالة دولتين.



المصدر: عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 09.

## 1-2- الشركات متعددة الجنسيات:

تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطا استثماريا (إنتاج، تسويق، خدمات، وغيرها) خارج حدود الدولة الأم، وهناك العديد من التعريفات بعضها يستند إلى عنصر الحجم، والبعض الآخر إلى حجم المبيعات السنوية وهناك من يستند في تعريفه إلى عدد الدول التي تمارس فيها تلك الشركات نشاطها لكي تسمى شركات متعددة الجنسيات.

وهناك العديد من الأنماط لشركات متعددة الجنسيات، مثل النمط المركزي يصف الشركات متعددة الجنسيات بأنها وحيدة الجنسية، أي وطنية في الأساس ولكنها تملك فروعاً في دول وأسواق أخرى، ويتم رسم سياستها واتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي، أي في الدولة الأم. وهناك النمط اللامركزي والذي يتصف بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في جميع فروع الشركة في الخارج. وفي هذا النمط يمكن أن تستعد الجنسيات المالكة للشركة. أما النمط الجغرافي والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم، حيث تتصف الشركات بأكبر الحجم وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية.

و في هذا الإطار أيضا يبرز تصنيف آخر للشركات متعددة الجنسيات يركز بشكل أساسي على ثلاثة محاور رئيسية هي درجة التكامل، طبيعة النشاط ونوعية التكنولوجيا المنقولة. فضمن المحور الأول تكون الشركات متعددة الجنسيات متكاملة رأسيا ويكون المستوى التكنولوجي مرتفع جدا وينحصر نشاطها في الصناعات

الاستخراجية والصناعة. أما المحور الثاني فيشمل الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة رأسياً ( *Intégration Horizontale*) بحيث يكون المستوى التكنولوجي فيها مرتفع ولكنه أقل حساسية من الناحية السياسية مقارنة بالصناعات الاستخراجية كالبترول مثلاً، وأقل عرضة للتأميم من قبل الدول المضيفة. وتشمل تلك الصناعات المشروبات الغازية، المنظفات، الأغذية وغيرها. وينطوي المحور الثالث على الشركات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدولة المضيفة النامية وذلك عن طريق الاستثمار المباشر. وهنا تقوم الشركات بإنشاء فروع إنتاجية لإنتاج إحدى السلع التي تدهور الطلب عليها في الوطن الأم لأسباب ترجع إلى التقدم التكنولوجي أو تشبع السوق المحلي أو ظهور سلع بديلة لها في السوق المحلي<sup>(1)</sup>. ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في زيادة الكفاءة والإنتاجية عن طريق تعزيز المنافسة.

و يعتبر ظهور الشركات متعددة الجنسيات أحد المظاهر الحديثة لتقدم الكثير من دول العالم مثل كوريا الجنوبية، والبرازيل، الأرجنتين وجنوب إفريقيا. وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في الكثير من المجالات ولاسيما نقل التكنولوجيا، تطوير الإدارة، التدريب، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الكفاءة والإنتاجية عن طريق رفع حدة المنافسة.

و تنمو الشركات متعددة الجنسيات إما من خلال ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي في الشركات الوطنية، أو من خلال الشراكة بين مستثمر أجنبي ومستثمر وطني أو من خلال عقود الامتياز.

### الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي والعولمة.

أدت عمليات التحرير الاقتصادي، المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال. وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزاً كبيراً لعملية التكامل تلك من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال، والعمل وزيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة.

و قد انتهجت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات صفة عالمية مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصص وتوزيع الأنشطة، واستهدفت الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات.

و قد استفادت الدول الحديثة التصنيع في شرق آسيا من الاندماج في السوق العالمي وتحرير التجارة ومن التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة. وشجع ذلك دولاً نامية أخرى على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية، وتحرير الأسواق. كما

(1) عيسى محمد الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

أدركت الدول النامية بأن المعيار الذي تقيس به قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير من حجم إسهامه المباشر في القيمة المضافة المحلية إلى النتائج الأطول أمدا بالنسبة لقدرة الموارد والإمكانيات المحلية للاقتصاد على المنافسة. و مع التوجه إلى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظتهم مع سقوط الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت نفسه، فإن الاتجاه المتسارع نحو التكامل العالمي من شأنه أن يؤدي إلى خلق فرص جديدة ما يعطي بدوره أيضا حافزا إضافيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 1- الاستثمار الأجنبي والتنافسية:

شكل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية ولاسيما تنافسية صادراتها في الأسواق الدولية، سببا إضافيا للسعي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويرجع ذلك إلى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة، وإما بالتحول في صناعة معينة، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى وعلى المعارف. هذا، ويتطلب الارتقاء بمستوى الصادرات تحسين أداء الإنتاج، كما يتطلب ذلك التحول من الميزة النسبية الثابتة إلى ميزة نسبية ديناميكية. ولاشك أن تحسين القدرة التنافسية أمرا في غاية الأهمية وينطوي على تحديات ولكنه ليس غاية في حد ذاته، بل وسيلة لبلوغ الغاية المتمثلة في تعزيز التنمية.

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر حافزا لتكامل الأسواق والعولمة من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وتحسين الإنتاجية .

و إذا ما أريد للشركات الأجنبية أن تنخرط أكثر في اقتصاديات الدول المتلقية للاستثمار، وجب عليها تحسين أدائها وإقامة روابط خلفية مع الشركات المحلية الوطنية. وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى أن تصبح القيمة المضافة المحلية أكبر. ويعتبر نجاح استراتيجيات التصنيع الوطنية في العديد من الدول الآسيوية مثلا يهتدي في هذا المجال، حيث تضافرت الجهود الرامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع الجهود المتعلقة تنمية القدرات المحلية.

و بدأت دول كثيرة تراعي في سياستها توفير الشروط اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير. ومع الاعتراف بأن استقرار الاقتصاد الكلي إضافة إلى عوامل أخرى هيكلية مثل القدرة التكنولوجية والموارد البشرية، هي عناصر أساسية وهامة لجعل أي موقع قادر على التنافس في جذب الاستثمار، فإنه يتم التركيز بصورة متزايدة على السياسات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير وتهيئة الظروف اللازمة لزيادته والانتفاع منه .



## ب- الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة:

أمضى العديد من الدول النامية عقوداً من الزمن في وضع الحوافز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اشتملت تلك الحوافز على قيود على الحصة المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما، وقيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها.

ورغم أن هذه القيود لم تكن تستهدف إلى حد بعيد سد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما هدفت إلى تشجيع الاستثمارات المحلية، إلا أنها أدت إلى تثبيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإضعاف نوعيتها. ولكنها أدت في المقابل في كثير من الأحيان إلى إقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين المحليين والأجانب. ورغم معقوليتها من الوجهة التجارية إلا أنها كانت تصطدم بعقبات أبرزها ضعف نوعية الشريك المحلي أو نتيجة الصعوبة المتأصلة في إدارة المشروعات المشتركة.

وقد أشفرت القيود التي فرضتها الدول النامية على الملكية الأجنبية للمشروعات المحلية عن أثر معاكس تمثل في انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين الأجانب لإنجاح مشروعاتهم. وقد اشتملت القيود وأنظمة التحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي وضعتها الدول النامية على العديد من العناصر قد يكون أهمها: الحظر الصريح على الاستثمار في مجالات اعتبرت إستراتيجية، اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية، وجود معايير غامضة بشأن الحصول على الموافقة، الضرائب الباهظة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز الاستثمار، القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في المشروعات، والشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية (المحتوى المحلي).

يفترض أن تتضافر الجهود والسياسات الرامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع السعي إلى تنمية القدرات المحلية.

و أصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة أوروغواي لتحرير التجارة، حيث رأت الدول المتقدمة إن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهاً للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات كونها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج غير الكفاء، بالإضافة إلى أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مخالفة لقواعد اتفاقية الجات (GATT).

و كان قد عرض موضوع إجراءات الاستثمار قبل جولة أوروغواي بخمس سنوات حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح اقتراح يتضمن ضرورة الاهتمام بآثار سياسات الاستثمار على التجارة الدولية. وقد لقي هذا الاقتراح آنذاك مقاومة شديدة من الدول النامية كما أنه لم يلق ترحيباً واسعاً من الدول المتقدمة، وكانت الحجة المسوغة ضد هذا الاقتراح هو أن "الجات" ليست مختصة قانوناً بالنظر في سياسات الاستثمار.

و في خلال المرحلة التمهيدية التي سبقت بدء جولة أوجواي، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية جدول أعمال موسع للمفاوضات الخاصة بإجراءات الاستثمار التي قد تؤثر على كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية.

و قد كان من البديهي أن يثار التساؤل بالنسبة لعدد كبير من الدول حيال مدى استعدادها للحد من حريتها في فرض مثل تلك الإجراءات على المستثمر الأجنبي من خلال اتفاقية متعددة الأطراف، حيث ترى الدول النامية في هذا الإطار بأن استخدام هذه الإجراءات يعتبر أداة هامة في تنفيذ سياسات الاستثمار وأن أية ضوابط يتم وضعها في هذا المجال يجب أن تراعي احتياجات التنمية لديها.

وحدد الاتفاق من تلك الإجراءات اشتراط قيام المشروع الأجنبي بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة، واستخدام شرط الموازنة التجارية والصراف الأجنبي، ولكنها لم تمنع شرط الأداء التصديري. ويهدف الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال سنتين من قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول النامية، وسبع سنوات للدول الأقل نمواً.

و يجوز تمديد هذه الفترة للدول النامية وللدول الأقل نمواً. لاشك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف تكون له نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية، حيث أن استخدام شرط المحتوى المحلي ترتب عليه زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة إجبار المستثمر الأجنبي استخدام موارد محلية غالباً ما تكون غير ملائمة فنياً وذات أسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية. كما أن شرط موازنة التجارة والصراف الأجنبي يعد إجراءً مشابهاً للقيود الكمية التي تفرضها بعض الدول على تجارتها الخارجية.

ترى الدول النامية ضرورة أن تراعي الاتفاقيات الدولية لتحرير الاستثمار احتياجات التنمية فيها.

### ج- الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة (الخصخصة):

أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر عقد الثمانينيات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصاديات دول أوروبا الوسطى والشرقية عنصراً هاماً من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق وهي تنطوي في الغالب على مشاركة من جانب مستثمرين أجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة.

فخلال الفترة التي شهدت نشاطاً بصورة خاصة (1988-1995) تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار على شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر ومبلغ 21 مليار دولار على شكل استثمارات غير مباشرة، ويمثل المبلغان معاً نسبة 45% من إيرادات كافة عمليات الخصخصة.

و يمكن تنفيذ الخصخصة بأسلوبين أساسيين:

بيع المؤسسات بيعا مباشرا لأحد المستثمرين أو لمجموعة منهم، أو بيعها عن الاكتتاب العام. ويبدو أن المشاركة المباشرة من جانب المستثمرين الأجانب غير ممكنة إلا في حالة البيع المباشر. إلا أن المالكين الجدد، سواء كانوا أفراد أو صناديق استثمار، قد يبيعون في المستقبل أسهم تلك المؤسسات لشركات أجنبية.

و هكذا، يمكن أن يكون للخصخصة أثر إيجابي طويل الأجل على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، إلا أن الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة برامج الخصخصة. فبرامج الخصخصة الجذابة تشترك في ثلاث خصائص هامة هي: الالتزام السياسي، التوجه التجاري والشفافية. ويمكن أن يسفر إتباع هذه المبادئ عن تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجانب في عمليات بيع المؤسسات التي تمتلكها الدول بيعا مباشرا، وبالتالي تحفز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فقد تمكنت أنجح الدول في تنفيذ عمليات الخصخصة من تحقيق زيادة مستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نتيجة الاستقرار السياسي وكبر حجم المشاريع المخصصة. وهكذا تؤثر برامج الخصخصة الواسعة النطاق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق أبرزها:

إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد المعين، إزالة كافة العقبات المعيقة للاستثمار، تحسين البنية الأساسية، وأخيرا إعطاء إشارة من الحكومة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص.

جدول (02) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض دول العربية (مليون دولار).

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية خلال الفترة 1998-2007

الإجمالي	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
58785	24318	18293	12097	1942	778	453	504	183	123	94	السعودية
52484	13253	12806	10900	10004	4256	1314	1184	506	985	258	الإمارات
15364	2577	2450	1653	895	2314	481	2808	422	1364	400	المغرب
13563	5436	3541	2305	1511	1349	713	574	392	371	371	السودان
10057	1618	3312	782	639	584	821	486	779	368	668	تونس
9655	1665	1795	1081	882	634	1065	1196	438	292	607	الجزائر
3280	885	600	500	275	180	115	110	270	263	82	سوريا
411	123	122	234	24	68	4	175	16	72	59	الكويت
9670	1835	3219	1774	816	443	122	180	815	156	310	الأردن
173269	51710	46138	31326	16988	10606	5088	7217	3821	3994	2849	المجموع
259487	72367	67568	45723	24707	15602	8359	9325	5956	4331	5549	مجموع الدول العربية
2753745	499726	412972	316402	283618	180114	170966	214391	256624	228181	190752	الدول النامية
10123638	1833324	1411018	958697	717695	561056	625168	824445	1398183	1088508	705544	العالم

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2008، ص219

### المطلب الرابع: تأثير سياسة الحوافز في جذب IDE

تهدف السياسات المالية لزيادة إيرادات الدولة، فإذا أرادت الدولة زيادة حجم الصادرات للتخفيف من العجز مثلا فان ذلك يتطلب زيادة منح الإعفاءات وتخفيض الضرائب والرسوم على الصادرات وكذلك ينطبق على الاستثمارات في زيادة حجم للتوسع يعني التوسع في دائرة الإعفاءات والتخفيضات وبذلك فان سياستها المالية ستقودها لاتجاه المعاكس بدل أن تزيد من حجم الإيرادات. مما تتحمل عبء مالي نتيجة التنازلات الممنوحة

### الفرع الأول: محاولة لتقييم الآثار المالية لبعض الحوافز.

إن محاولة التقدير الكمي لحوافز الاستثمارية يؤدي إلى تبيان حجم الآثار السلبية للحوافز المالية للدولة المضيفة، وكذا يعطي مؤشر لفعالية تلك الحوافز في جذب الاستثمارات ولقياس آثار الحوافز المالية الممنوحة فانه يمكن حساب ما يسمى بالفاقد الجمركي<sup>(1)</sup>. والفاقد الضريبي إلى حصيلة الإيرادات الجمركية والإيرادات الضريبية، ويمكن حساب تأثير الحوافز المالية على الدخل الوطني لحساب نسبة الفاقد الضريبية، كما يمكن حساب تأثير الحوافز المالية على الدخل الوطني لحساب نسبة الفاقد.

ويمثل الفاقد ما تتخلى عنه الدولة النامية من إيرادات مقابل الحوافز التي تقدمها وبالتالي يمكن الحكم على تلك الحوافز على الجهد المالي للدولة فكلما كانت نسبة الفاقد صغيرة كلما كان الإبقاء على نظام الحوافز المالية مشجعا للاستثمار وللعكس صحيح ويمكن حساب الجهد المالي للدولة:

الفاقد الضريبي = نسبة الضريبة ( في حالة انعدام الحوافز ) - نسبة الضريبة ( في حالة الحافز )

الفاقد الجمركي = نسبة الرسوم الجمركية ( في حالة انعدام الحوافز ) - نسبة الرسوم الجمركية ( في حالة الحافز ).

$\frac{\text{الفاقد الجمركي}}{\text{جملة إيرادات التحصيل الجمركي}}$	$+$	$\frac{\text{فاقد الضريبة}}{\text{جملة إيرادات الضرائب}}$	$=$	الجهد المالي للدولة
---	-----	---	-----	---------------------

يمكن تقدير الحوافز المالية لحساب نسب الضرائب والرسوم الجمركية المعمول بها قبل تقديم الإعفاءات، لأنها تتأثر بعدة عوامل:

- عدد الشركات المنشأة في ظل قوانين الاستثمار إلى مجموعة الشركات في البلاد.

(1) ضياء مجيد، "الاقتصاد النقدي"، مؤسسة سياب الجامعة، الإسكندرية، 1998 ص 202 .

- فترة الإعفاء الضريبي والجمركي المؤشر على نسبة التخفيض في العبء الضريبي والجمركي فكلما امتدت هذه الفترة كلما زادت نسبة التخفيض.
- اعتماد قيمة الإعفاءات على حجم الوعاء الضريبي (الأرباح) وهذا يعتمد على عمر المشروع فهي تقضي سنوات لكي تصل إلى المستوى المطلوب بالإضافة إلى العمر المشروع فهي تتأثر بالدورة الاقتصادية.
- هذا بالنسبة للحوافز المالية. أما التقدير الكمي للحوافز التمويلية (المنح، الدعم المباشر...) فيمكن الحصول عليها من الهيئات المختصة في دعم الاستثمار
- و يرى - "أبو الفضل محمد" أن هذا النوع من العمليات التقدير الانعكاسات للحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر ليس له صحيفة محددة لصعوبة ابتكار منهجية دقيقة وهذا بسبب تعدد المعادلة وتداخلها لذا ففي الوقت الحالي يتم التقييم آثار الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي على الطرق الحيوية ميدانيا، أساسا فحص ملفات الضرائب والجمارك بهدف فرز الاستثمارات الأجنبية المستفيدة من الحوافز تم حساب قيمتها المالية.
- وأخيرا فإن محاولة معرفة العبء المالي المترتب على خزينة الدولة لسبب الحوافز الممنوحة ل IDE ليس بعملية سهلة ولهذا الصعوبة لحصول على المعلومات اللازمة بينما الافتراضات متعددة وهذا بسبب غياب حملة من المعطيات الكفيلة بإتاحة الفرز التلقائي للاستثمارات المستفيدة من الحوافز وكذلك الإرباح الناتجة عنها<sup>(1)</sup>. وما يمكن ملاحظة النقاط التالية:
- 1- إن ما يسمى بالعائد أو الإيراد المتنازل عنه يعتبر خسارة على خزينة الدولة على المدى القصير إلا انه يعتبر كإيراد على المدى البعيد مع رسم خطة التي من خلالها يتم زيادة اليد العاملة وبالتالي زيادة الإيرادات على الإرباح من المشاريع والأجور من اقتطاعات
  - 2- إن التعارض بين زيادة الإيرادات والحوافز الممنوحة لتشجيع الاستثماري فقط خلال فترة الإعفاء المحدودة بعدها سوف تزيد حصيلة الضرائب العائدة من الاستثمار.
  - 3 - لا خسارة للدولة في حالة لم يحقق المستثمر الأرباح فهي بذلك لا تقدم له إعفاء من الضريبة أي أن عملية تقييم الضريبة على الأرباح ينفي عملية احتمالية.
  - 4- يتطلب التقدير الكمي للحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية. إعادة تصنيف المعلومات حول الاستثمار الأجنبي من حيث توافر المعلومات الدقيقة الحجم الإعفاءات الجمركية والضريبة للوصول إلى نتائج دقيقة عند التقييم والمقارنة.
- مع التطورات الجديدة فإن نظام الحوافز سيتأثر بهذه التغيرات ويجاول التكيف بها لإيجاد نظام تشجيعي يتميز بالمرونة يسعى الى زيادة أنواع الأنشطة الاقتصادية وهذا بإجراءات مبسطة وهناك عدة اعتبارات لتطويره مثل:

(1) خديجي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 92.

- عدم التوسع في إعفاء مزايا جديدة لمشروع الاستثمار والعمل على ترشيد الحوافز القائمة.
- الاكتفاء بتقديم حوافز للاستثمار للمناطق الفقيرة والنائية لضمان ترفيتها وتطورها وترك المناطق الكبرى لاعتماد على نفسها في تسير الاستثمارات وتوجيهها.

### الفرع الثاني: العلاقة بين الضريبة والاستثمار.

إن الأسواق وعولمة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية أدى إلى تسارع المنافسة بين الدول، حيث ازدادت حاجتها إلى مراجعة كافة العوامل الفاعلة التي تمكنها من التواجد دوماً في ساحة المنافسة الدولية. وتلعب الضريبة دوراً أساسياً في ذلك، فبالإضافة إلى الدور المحوري الذي تلعبه على مسار النشاط الاقتصادي، فهي تمثل عاملاً أساسياً في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق خطط التنمية على شتى المستويات الاقتصادية منها والاجتماعية بما تكفله من تيار متواصل للإيرادات، يمكن الحكومة من القيام بالدور المنوط بها. وللحفاظ على هذا المورد الأساسي وتنميته على المدى المتوسط والبعيد ولتحقيق النمو الاقتصادي، تولي الدولة أهمية كبرى للاستثمار وجلب المستثمرين نظراً للدور الفعال الذي يلعبه في تسريع عجلة التنمية، من خلال تهيئة البيئة الاقتصادية المشجعة على الاستثمار، وللضرائب دوراً هاماً في تهيئتها من خلال التأثير على كل من<sup>(1)</sup>:

#### أ- معدل الأرباح:

إن للضرائب تأثيراً هاماً على معدلات الأرباح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، ويكمن التأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها، مما يؤدي إلى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا الأثر جلياً بالنسبة للاستثمارات الحديثة، حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حديثة.

#### ب- معدل رأس المال:

إن من بين أهم المشاكل التي تواجه الاستثمار في الدول النامية هو ضعف وعدم كمال أسواق رأس المال بها والقصور في الوسائط المالية التي تحول الأموال من المدخرين إلى المستثمرين، ولذا فإن فرض الدخل على المشروعات يؤثر سلباً على معدل تكوين رأس المال بها<sup>(2)</sup>.

فزيادة الضرائب على سبيل المثال يؤدي إلى زيادة معدل المدخرات وبالتالي زيادة معدل تكوين رأس المال ومن ثم مضاعفة الاستثمار وعلى العكس ففرض الضرائب التصاعدية على التملك مثلاً يؤدي إلى تخفيض معدل المدخرات وبالتالي يقلل من معدل تكوين رأس المال.

(1) خديجي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

(2) د. مرسى سيد حجازي، النظم الضريبية - بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 29.

## ج-على السلع النهائية :

تؤثر الضرائب على السلع النهائية بدورها في الرغبة في الاستثمار في تلك السلع مقارنة بغيرها، حيث يحاول رجال الأعمال الابتعاد عن السلع ذات العبء الضريبي الأكبر إلى السلع الأخرى الأقل عبئا. ما يمكن استخلاصه هو أن الضرائب تشكل عبئا على المستثمرين، فزيادتها (خاصة المباشرة منها) تؤدي إلى كبح الاستثمارات، وتخفيضها أو الإعفاء منها يقلل من تكلفة الاستثمارات، وبالتالي زيادة انتشارها. لذا فيمكن اعتبار الإعفاء أو التخفيض الضرائب والرسوم أحد مغريات الاستثمار سواء الداخلية منها أو الخارجية. و يبقى للضريبة دور مزدوج، حيث يمكن أن تكون كرادع للاستثمار من خلال المغالاة في الأعباء الضريبية أو الازدواج الضريبي، كما يمكن أن تكون محفز له، وذلك عن طريق المغالاة في كل من معدل الأرباح والتكاليف وعلى المدخرات وبالتالي على تكوين رأس المال الضروري للاستثمار وبهذا تساهم الضريبة في تحقيق النمو الاقتصادي والتوازن القطاعي أو الجهوي والتخفيف من حدة البطالة إلى غير ذلك من الأهداف.

## الفرع الثالث: إقامة روابط بين المديونية وتنمية الاستثمارات.

## 1-تحويل الديون إلى استثمارات

يعد تحويل الديون إلى مساهمات (أسهم وأصول) وتحويل ديون لأجل التنمية من بين أهم فئات تحويل الديون إلى استثمارات. كما يعد تحويل الديون إلى مساهمات (المغرب) بمثابة عملية استبدال للديون لإتاحة تمويل استثمارات خاصة، سواء تعلق الأمر باستثمارات مباشرة أو شراء صفقة في إطار عملية الخوصصة. تختلف الآثار المترتبة عن تحويل الديون إلى استثمارات من تخفيض الديون، وتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومخاطر التضخم إلى هروب رؤوس الأموال أو ترحيلها وتعديل توازن ميزان الأداء. وتختلف هذه الآثار باختلاف الوضعيات والأحوال في البلدان المعنية والمضمون الدقيق لتحويلات الديون. ولا شك أن دراسة تجارب بلدان أخرى من إفريقيا وأمريكا اللاتينية ستعود بالنفع العام على بلدان منطقة شمال إفريقيا.

يجب توضيح الهدف من تحويل الديون لأجل معرفة ما إذا كانت هذه التقنية تهدف إلى إنعاش وإعادة دفع الاستثمارات أو الخصخصة، والطرق التي قد يساهم من خلالها هذا التحويل في الزيادة في الصادرات الوطنية. وفي هذا الصدد، تستحق التجربة المغربية الدراسة من قبل البلدان دون الإقليمية الأخرى. ينبغي القيام بمزيد من الدراسات والأبحاث حول الآثار التي قد تترتب عن عمليات تحويل الديون إلى استثمارات في إطار تحقيق اندماج أكبر لبلدان المنطقة دون الإقليمية.



## ب-- تنمية الاستثمارات

عمل أصحاب القرار في شمال إفريقيا في مجال تنمية الاستثمارات، على تكييف سياساتهم على المستوى القانوني بما يتماشى مع ضرورة توفير إطار مشجع للاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا أن هذه البلدان لم تستفد على ما يبدو، بما يكفي، من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يختلف مدى نجاح الإجراءات التشجيعية للاستثمارات الأجنبية المباشرة المتخذة في المنطقة. ويعتبر هذا النجاح متوسطا نسبيا إذ يتوقف على عوامل خارجية. وبالتالي، فإن النجاح النسبي في عمليات استقطاب الاستثمارات نحو المنطقة دون الإقليمية، يعزى، في جانب منه، إلى نتيجة الاقتصاد الكلي والسياسي، وضعف الالتزام بالخصخصة وإلى بعض الآثار السلبية التي ميزت مجتمع الأعمال. أما فيما يتعلق بليبيا والسودان فقد أفرزت العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها انعكاسات سلبية. بموازاة السياسات الثنائية والإجراءات الضريبية الهادفة إلى استقطاب الاستثمارات الخارجية التي أصبحت جارية في الكثير من البلدان النامية، ظهرت معطيات اقتصادية وأثبتت عن مدى أهميتها في هذا المجال، ويشمل أهمها مدى اتساع الأسواق وقربها وإنتاجية اليد العاملة ونسبة المردودية. وتفاديا للوقوع مستقبلا في مشكلات مرتبطة بالدين، ينبغي العمل على تنفيذ سياسة نشطة تهدف إلى استقطاب رؤوس الأموال.

## خلاصة الفصل الثالث.

تطرقنا في هذا الفصل أولاً إلى أهم النظريات التي عملت على تحليل وتفسير عوامل وأهداف استقطاب وانتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دول العالم، وعلى وجه الخصوص الدول السائرة في طريق النمو. وذكرنا بعد ذلك أهم التعريفات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والأكثر تداولاً بين أهل الاختصاص، وبالمقابل تكلمنا عن بعض المشاكل التي تعترض هذا النوع من الاستثمارات مثل المشاكل القانونية، والإدارية، والاقتصادية إلى غير ذلك، ومع ذكر هذه المشاكل اشرنا إلى أهم الطرق والوسائل لتقليل من حدتها من جهة، وبعض الإجراءات المتخذة في ذلك من اجل احداث جو ومناخ ملائم لاستقطابها وبشكل متنوع بتنوع فروع الاقتصاد المختلفة من جهة أخرى.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

## مقدمة:

تعمل الدول النامية جاهدة على تحرير سياستها الاقتصادية الوطنية، من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية نتيجة لافتقارها للتكنولوجيا الحديثة، والتقنيات العالية من خلال الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إحداث النمو والتحول الاقتصادي ونقل التكنولوجيا الحديثة عن طريق توفير مناخ استثماري مناسب، وهذا بتقديم حوافز وإعفاءات و ضمانات للمستثمرين، وتوفير كل الظروف المساعدة والمرتبطة بإقامة المشروع الاستثماري وتسهيل الآليات التي يتعامل في إطارها المستثمر الأجنبي، وتميئة الأطر القانونية لسير وإنجاح هذا الاستثمار، وتطوير هذه الشراكة الاقتصادية خاصة كون الدولة هي المسؤولة بالدرجة الأولى والمحرك الرئيسي للاقتصاد الوطني، وذلك باستخدامها مختلف أدوات السياسة الاقتصادية، كالسياسة النقدية والسياسة الائتمانية والسياسة المالية في جلب الشركات المتعددة الجنسيات، أو من خلال القيم بشراكة مع مختلف الدول المتقدمة ومختلف التكتلات الاقتصادية العالمية، إذ يحدث هذا على المدى القصير والمتوسط، أما على المدى البعيد يحدث تدفق عكسي لرؤوس الأموال من هذه البلدان التي تستقبل هذه الاستثمارات وبالتالي تؤثر على النمو.

كل هذه العوامل تعطي راحة وثقة أكثر للمتعاملين الأجانب، من أجل استثمار أموالهم في مناطق تقل فيها درجة المخاطرة سواء الاقتصادية أو السياسية، وتزيد فيها فرص الربح والنمو. وتم تقسيم هذا الفصل التطبيقي كما يلي:

- المبحث الأول: عوامل الانطلاق الاقتصادي وأهم الأطر القانونية المنظمة للاستثمار الأجنبي
- المبحث الثاني: المؤشرات العامة للاقتصاد المغربي والتونسي ومدى تدفق الاستثمارات الأجنبية.
- المبحث الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية بدول المغرب العربي (الجزائر، وتونس، والمغرب).

## المبحث الأول: عوامل الانطلاق الاقتصادي وأهم الأطر القانونية المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يعتبر انطلاق في خصوصية المؤسسات العمومية الجزائرية، وإنشاء بورصة الجزائر للقيم المنقولة وإنشاء سوق القيم المنقولة وكذا إنشاء سوق لقيم الخزينة العامة، واستكمال مشروع الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد حسب البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، من أهم وأبرز ما حققته الجزائر من تطورات اقتصادية خلال العشريتين الأخيرتين.

### المطلب الأول: الوضع الاقتصادي للجزائر

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة رخاء ماليا واضحا من خلال النتائج الايجابية في المؤشرات الكلية الاقتصادية، ولعل أبرز مظاهره تراجع المديونية الخارجية، وارتفاع الاحتياطات من العملة الصعبة. وفي إطار الحديث عن الانطلاق الاقتصادي وفحص عوامله في واقع الاقتصاد الجزائري يدفع هذا الرخاء إلى التساؤل فيما إذا كان مؤشرا للانطلاق أم الأمر الذي يستدعي دراسة أسس المناخ الاستثماري بالجزائر.

### الفرع الأول: الأداء الاقتصادي

حيث عرفت مرحلة التسعينات جملة من النصوص التشريعية المنظمة للاستثمارات خارج قطاع المحروقات قصد تشجيع هذا الأخير وفك العزلة عنه ومسيرة التوجهات الجديدة التي سلكها الاقتصاد الوطني، وهو الانتقال من النظام الاقتصادي المخطط إلى النظام الاقتصادي الحر، وتحضيرا للانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة والدخول في منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة، فكل هذه العوامل أوجبت على الدولة إعادة النظر في أطرها القانونية، وتجسد ذلك بالفعل من خلال الإجراءات التي تضمنها قانون النقد والقرض<sup>(1)</sup> وكذا المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات، سنحاول في هذا الورقة التعرض لأهم أهداف هذا البرنامج:

- تحقيق الانفتاح الاقتصادي.

خفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية سنوات 94-98 .

استعادة قوة ميزان المدفوعات.

- استقرار سعر صرف الدينار والتخلص من التقلبات الصعبة .

- زيادة معدل النمو الاقتصادي .

- التحكم في التوسع النقدي .

(1) www.andi.dz.

- التحكم في المديونية والحد من نموها وتخفيض تكلفة خدماتها.
- تحرير التجارة الخارجية في الاتجاهين.
- تحرير الأسعار واعتماد اقتصاد السوق.

### الفرع الثاني: الخوصصة والشراكة في الجزائر منذ 1988.

إذا كان النقاش على مفهوم التسيير والإصلاحات قد بلغ ذروته في 1988 فإن الحديث عن الخوصصة والشراكة لم يبدأ إلا في سنة 1991.

- فقد كان السيد "غازي ميدوسي" وزير الاقتصاد السابق في عهد حكومة حمروش، أول رجل من القطاع العام التابع للدولة الذي فتح ملف الخوصصة والشراكة، وصرح بأنها قلب الإصلاحات الاقتصادية. لكن النقاش الذي فتحه "غازي ميدوسي" أغلقته أزمة جوان 1991 السياسية<sup>(1)</sup>.

أما الوزير "حسين بن يسعد" قال أن الخوصصة من التابوهات وما يجب هو فتح نقاش كبير وموسع، فالخوصصة تجربة عالمية وهي من متطلبات الدولة، وقد جاءت أطروحة السيد "بن يسعد" مع نهاية نشاط 1991 وحتى في سبتمبر من نفس السنة لم يحدث أي شيء.

السيد "بن منصور" من أرباب العمل العموميين اعتبر في 1991 مثل هذه الأطروحات تتبع من خيارات إيديولوجية في حين قال السيد حمياني وزير الصناعة الصغيرة والمتوسطة أن الخوصصة ليست مطلب منظمته. أما السيد "يوسف" عن أرباب العمل العموميين فاعتبر الخوصصة إطارا مهما لتمويل المؤسسات وتحسين تسييرها.

وذهب الدكتور "عبد الرحمن مبتول" رئيس جمعية اقتصاد السوق إلى طلب الخوصصة والشراكة في جميع القطاعات العمومية حتى الخدمات العمومية، أما المركزية النقابية فقد فضلت الصمت خلال سنة 1991. رغم ذلك السيد "غزالي" بعيدا في حديثه عن خوصصة المؤسسات المفلسة، لكن هذا الصمت تكسر وتؤكد المركزية النقابية في سنة 1992 أنها ترفض فكرة الخوصصة وتطرح في المقابل أفكار لتقويم الاقتصاد الوطني والقطاع العام

أما حكومة "بلعيد عبد السلام" تبعد الحديث عن الخوصصة والشراكة وتتحدث عن المشاركة في احتفاظ الدولة بنسبة 51% وتحديد المساهمة الخارجية بالتمويل والتكنولوجيات.

كما لقد أكد السيد "مراد بن أشنهوا" وزير إعادة الهيكلة الصناعية سابقا أن الشراكة في الجزائر لم تعد في التابوهات وأن الشعب الجزائري لم يعد ينظر إليها كما كان في السابق.

(1) البروفيسور بن حبيب عبد الرزاق، "الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 21 و22 مايو 2002، ص18.

فالدولة لا يمكنها أن تتخلى عن تسيير القطاع العام من جهة ولا عن أكثر من 49% في المؤسسات التي تملكها<sup>(1)</sup>.

و لم تعد ثورة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ولا المتعاملون العموميين بالحدة التي كانت من قبل، وحتى ما قد يصاحب ذلك من طرد للعمال، لم يعد يحدث ما كان يحدثه من ضحيج فكل شيء مهياً ويبقى الأمر مرتبطاً بالجانب القانوني، أي أن القانون الساري المفعول لا يسمح بيع قطاع العام أو جزء منه للقطاع الخاص، ويعتبر المؤسسات العمومية تراثاً وطنياً لا يخضع للإفلاس، وعلى الدولة أن تنجده كلما وقع في ورطة مالية... ذلك هو القانون التجاري الحالي.

### الفرع الثالث: التطورات التشريعية والإدارية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.

أدخلت الجزائر إصلاحات وتعديلات مختلفة على تشريعاتها وأنظمتها الإدارية المتعلقة بالاستثمار فأصدرت قانوناً خاصاً يضمن الكثير من التحفيزات والتشجيعات، وأوكلت التعامل مع المستثمرين إلى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، وأعدت النظر في أنظمتها الجبائية والجمركية.

و في تشريعاتها الاجتماعية المتعلقة باليد العاملة، كما تم إنجاز مشروع المنطقة الصناعية الحرة، وإنشاء وزارة خاصة بترقية وتطوير الاستثمار، كذلك إنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمار. ونلخص أهم التطورات التشريعية والإدارية التي أنجزتها الجزائر على النحو التالي:

#### 1- المرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار:

إن أهم ما جاء به هذا القانون ما يلي<sup>(2)</sup>:

✓ يحدد هذا المرسوم النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها (المادة 01).

✓ لقد أصبح في الوقت الراهن وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية، ومن أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي أن تعلن الدول صراحة عن نيتها في تحرير الاستثمار من القيود المفروضة عليه، وذلك بتقديمها مزايا و ضمانات للمستثمرين الأجانب تتفاوت من حيث الكم والكيف مقارنة مع ما يحصلون عليه في بلدانهم الأصلية، وعليه فإن قانون الاستثمار 93-12 تضمن مجموعة من الحوافز والإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للمستثمرين والتي نلخصها فيما يلي<sup>(3)</sup>:

(1) - البروفيسور بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 20.

(2) المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10/10/1993.

(3) أنظر المواد (17-19) من المرسوم 93-12، مرجع سبق ذكره.

- ✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر بخمسة في الألف (5%) تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأسمال<sup>(1)</sup>.
- ✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري (TF) ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق الداخلية.
- ✓ تطبيق نسبة مخفضة في الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتين وأقصاها 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- ✓ إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني في حالة التصدير (حسب رقم أعمال الصادرات).
- ✓ تخفيض مساهمات أصحاب العمل من الاشتراكات في الضمان الاجتماعي (حيث سيدفعون نسبة 7% من الأجور المدفوعة كاشتراكات وتحمل الدولة الفرق).
- ✓ إعفاءات خاصة بالمناطق الخاصة والمصنفة حسب المادة 20 من المرسوم رقم 93-12 كمناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية، وكذا الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، حيث منح قانون الاستثمار حوافز إضافية لهذه المناطق تمثلت فيما يلي<sup>(2)</sup>:
- ❖ تمديد مدة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني إلى فترة تتراوح ما بين 05 إلى 10 سنوات.
- ❖ التنازل عن الأراضي الحكومية بأسعار منخفضة جدا تصل إلى حدود الدينار الرمزي
- ❖ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي.
- ❖ عند انتهاء فترة الإعفاء تخضع الأرباح المستثمرة لتخفيض إضافي .

(1) أصبحت 2% (بالألف) طبقا للأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

(2) أنظر المواد (20-24) من المرسوم التشريعي رقم 93-12، مرجع سبق ذكره.



أما بخصوص المناطق الحرة فقد حظيت هي الأخرى بجملة من الإعفاءات يستفيد منها المستثمر الأجنبي نوجزها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

✓ الإعفاء من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الضريبي والجمركي باستثناء الرسوم على السيارات السياحية (غير المتعلقة بالنشاط).

✓ الإعفاء الضريبي لعوائد رؤوس الأموال الموزعة.

✓ على غرار الامتيازات والتسهيلات المذكورة آنفا فقد حددت هذه القوانين جملة من التدابير

الضامنة للاستثمارات (لاسيما قانون النقد والقرض وقانون 93-12) نوجزها فيما يلي:

✓ عدم التمييز بين المستثمر المقيم وغير المقيم وهو ما أشارت إليه صراحة المادة 38 من المرسوم 93-12.

✓ حرية إقامة الاستثمارات الأجنبية إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأسمال أو عن طريق الشراكة. من أجل هذا تم إدخال عدة تغييرات في القانون التجاري عن طريق المرسوم التشريعي 93-18 المؤرخ في 25/04/1993 الذي سمح بإنشاء استثمارات في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة بالأسهم<sup>(2)</sup> (SPA).

✓ ضمان التحويل وهذا ما نصت عليه المادة 126 من قانون النقد والقرض، حيث يمكن للمستثمرين تحويل رؤوس الأموال والمداحيل والفوائد وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل<sup>(3)</sup>، وقد تم تعزيز هذا الضمان أيضا في قانون الاستثمار 93-12 في المادة 12 منه التي تنص على:

"تستفيد الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها، من ضمان تحويل رأسمال المستثمر والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر، وتنفذ طلبات التحويل المطابقة التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوم"<sup>(4)</sup>.

(1) أنظر المواد (28-32) من نفس المرسوم.

(2) Bettahar Rabah, "le partenariat et la relance des investissements", Edition Bettahar, Alger, 1992, P(140).

(3) أنظر المادة 126 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض، مرجع سبق ذكره.

(4) أنظر المادة 12 من قانون 93-12، مرجع سبق ذكره.

ب- القانون الجديد لدعم الاستثمار 2001:

إن الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وفي المادة 11 منه نص على أنه: بعد معاينة انطلاق الاستغلال يستفيد الاستثمار من إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي ✓ ومن الرسم على النشاط المهني، وكذا الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار<sup>(1)</sup>.

✓ وما يمكن الإشارة إليه في هذا القانون هو وضع جهازين للاستثمار يتمثل الأول في المجلس الوطني للاستثمار، والثاني في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ب- 1- المجلس الوطني للاستثمار (CNI) :

تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر رقم 01-03، يرأسه رئيس الحكومة، ومن مهام المجلس أنه يعمل على تشجيع تطوير الاستثمار وهذا طبقا لإجراءات المادة 19 من الأمر رقم 01-03 التي تنص على<sup>(2)</sup>:

- ❖ اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مساندة للتطورات الملحوظة.
- ❖ يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
- ❖ يقوم أيضا بالإضافة إلى إجراءات المادة 19 المذكورة سالفًا بتحديد المبلغ المتوقع للمخصصات الموازية الموجهة لصندوق دعم الاستثمارات، ومدونة النفقات التي يمكن تحميلها لهذا الصندوق.

ب- 2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة (المادة 01)، من مهام الوكالة في إطار الاستثمار، وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية القيام بما يلي: (المادة 03).  
ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمار الوطنية والأجنبية<sup>(3)</sup>.

(1) أنظر المادة 11 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتضمن تطوير الاستثمار، الصادر بالجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة بـ 22/08/2001.

(2) Voir le décret exécutif N°01-282 du 24/09/2001، portant attribution، organisation et fonctionnement de l'ANDI، JORA N°55 du 26/09/2001، modifié et complété par le décret N°02-314 du 14/10/2002، JORA N°68 du 16/10/2002.

(3) - أنظر المادة 84، 85 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26/08/2003، الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 2003/27/08.

- ❖ استقبال، وإعلام، ومساعدة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
  - ❖ تسهيل استكمال تشكيلات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي.
  - ❖ ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.
- إضافة إلى ما سبق ذكره فإن الوكالة مكلفة أيضا بما يلي:
- ❖ تحديد فرص الاستثمار وتشكيل بنك معلومات اقتصادية ووضعها تحت تصرف المتعاملين.
  - ❖ جمع ومعالجة والإعلان عن كل المعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار والاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى.

### ج- قانون النقد والقرض المعدل والمتمم خلال سنة 2003

- لقد كرس قانون النقد والقرض تحرير التجارة الخارجية، ورفع الاحتكار وتحرير الاستثمار الأجنبي وحرية إقامة وإنشاء بنوك أجنبية وخاصة في الجزائر، ويمكننا إيجاز أهم ما جاء به في النقاط الآتية:
- ❖ يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأس المال والتي تتمثل في ضرورة امتلاك نسبة 51% من رأس المال للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.
  - ❖ حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.
  - ❖ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين، حيث نصت المادتين 84 و85 من الأمر رقم 03-11 أنه يسمح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها في الجزائر شريطة أن تتم المعاملة بالمثل<sup>(1)</sup>.

### د- قانون الاستثمار لسنة 2006 المعدل والمتمم لقانون 2001

هناك عدة تعديلات أجريت في القوانين والتشريعات المتعلقة بتطوير الاستثمار والقيام بشراكة وعقد بروتوكولات ثنائية أو متعددة الأطراف التي وضعت خلال سنة 2001، لذلك سنتطرق لأهم التعديلات التي مست هذا الجانب ويتضمن محاور أساسية<sup>(1)</sup>.

**مبدأ الشفافية:** يقصد به كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار ومحيطه ويجب أن تكون متوفرة بصفة عادية دون تمييز أو تكلفة ولا يتم تحقيق هذا المبدأ إلا بوجود شرطين:

(1) الأمر رقم 1-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بترقية الاستثمار المادة 7 ص 5. الاستثمار متممة ومكملة بالمرسوم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

➤ حرية الاستثمار.

➤ عدم التمييز (عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين)

**مبدأ سهولة حركة رأس المال:** حرية تحويل العوائد الناجمة عن استثمار رأس المال وحرية الدخول

لأسواق العملة الصعبة والمتعلقة ب:

\* **وضع مبدأ ليبرالي في سوق الصرف** الذي يشجع الوصول إلى نظام التحويل الشامل للعملة الصعبة وبتسعيرة موحدة وحرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح دون قيد أو شرط.

\* **تحديد التجارة الخارجية للحصول على تمويلات ضرورية لإنجاز واستغلال الاستثمارات**

\* **وضع سوق مالي مفتوح لرأس المال الأجنبي.**

\* **مبدأ الاستقرار (الاستقرار السياسي بالدرجة الأولى).**

\* **النظام الجبائي:** يتضمن عدة بنود<sup>(1)</sup>:

(أ) الضريبة على الدخل ما بين 0% و 40% من المداخل التي تتجاوز 60000 د.ج أما الشركات

فتدفع ضريبة على ربحها الصافي بنسبة 30%.

(ب) الدفع الجغرافي 6% على الأجور والمرتبات .

(ج) الضريبة على النشاط المهني 2.55% على رقم الأعمال .

\* **النظام شبه الجبائي:** يتمثل أساسا في مساهمة أرباب العمل في النظام الاجتماعي ويعادل 24% من

الكتلة الأجرية الإجمالية.

(و) **التشريع الاجتماعي:** يتعلق بالعلاقة بين الدولة ورب العمل والعمال بالنسبة لليد العاملة المحلية، يرم العقد

بحرية مع العامل من دون تحديد المدة ولا مرتب شرط ألا يقل عن الحد الأدنى المحدد ثانويا وأما العامل الأجنبي

يحتاج إلى إجازة عمل إذا تجاوز العقد 3 أشهر، وتمنحه المصالح المختصة رخصة تتراوح بين 3 أشهر وستين قابلة

للتجديد.

**المطلب الثاني: تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر:**

إن التشخيص لخصائص بيئة الاستثمارات بالجزائر يسمح باستخلاص نقاط القوة والضعف في جوانب

المناخ الاستثماري وذلك كالتالي:

(1) الأمر رقم 03-1 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بترقية الاستثمار المادة 7 ص 5. الاستثمار متممة ومكملة بالمرسوم 08-06

المؤرخ في 15 جويلية 2006.

### الفرع الأول: الجوانب الإيجابية:

- تمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية خاصة من حيث الموقع الجغرافي الملائم، والثروات الباطنية المعتبرة، واتساع حجم السوق، وظف إلى ذلك وجود عدة عوامل أخرى نوجزها فيما يلي:
- الإرادة السياسية القوية للنهوض بمناخ الاستثمارات وتأهيله وفق متطلبات جذب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ويمكن أن نلمس ذلك من عدة نواحي (الناحية التشريعية، محاربة الفساد، توفير البنية التحتية الملائمة، إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية... الخ).
  - المنظومة القانونية المحفزة، والمتضمنة ضمانات وتسهيلات وتحفيزات التي يرغب فيها المستثمرون.
  - البنية التحتية التي عرفت إعادة تأهيل، وتوسعت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.
  - الاستقرار في الجانب السياسي والمؤشرات الكلية للاقتصاد وتحسن الوضعية الأمنية بشكل واضح.
  - الانفتاح على العالم الخارجي وذلك بعقد وإبرام عدة اتفاقيات وبروتوكولات ثنائية ومتعددة الأطراف.

### الفرع الثاني: معوقات الاستثمار في الجزائر

- رغم الجوانب الإيجابية السالفة الذكر، والتي تشير إلى التحسن الكبير الذي عرفته بيئة الاستثمار في الجزائر، كما يشهد بذلك الكثير من المستثمرين الأجانب، إلا أن لازالت هناك بعض المعوقات تؤثر سلبا على البيئة المناخية في الجزائر، وظلة تقف وراء عزوف هؤلاء المستثمرين، ومن بين هذه المعوقات:
- ثقل وتعقيد النظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات.
  - انتشار مظاهر الفساد، كالرشوة والوساطة، والمحسوبية، والتعصب، رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.
  - الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار، ومواقع التنفيذ، حيث سجلت نتائج البحث والمتعلقة بالعوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية بإفريقيا في تقرير الأونكتاد لسنة 2000، أن أهم عوامل التنفيذ هي العائق البشري، الذي يتجلى في المعاملات المشبوهة واللااخلاقية للإداريين والمسيرين المشرفين على تنفيذ واتخاذ القرارات، كالرشوة والابتزاز والغموض في إدارة الصفقات<sup>(1)</sup>.
  - معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة، هذا بالإضافة إلى معوقات التكلفة كارتفاع تكاليف الإنتاج، ضعف التسويق...
  - التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة بدول المنطقة، بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات (كالخصوصية).

(1) عبد الرحمن بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية حالة الجزائر" رسالة ماجستير، تحت إشراف الدكتور: بن بوزيان محمد، جامعة تلمسان، 2005. ص 251.

- القطاع الخاص لم يفعل بشكل كبير حيث ظل محصورا في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة، بالرغم من مساهمته المتزايدة في القيمة المضافة الوطنية.

- مجمل القطاعات تعاني من عوائق كبرى تحول دون تدفق استثمارات الأجنبي وهي:

\* النظام العقاري القديم الذي يعيق الولوج إلى الأراضي الملائمة للاستثمارات.

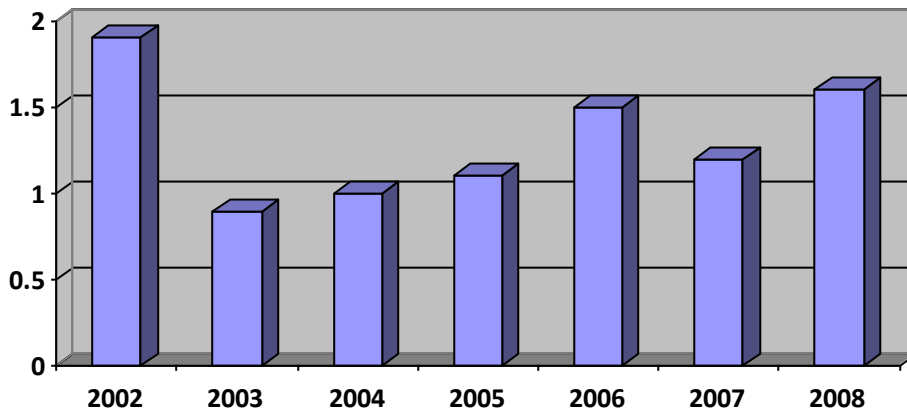
\* النظام التعليمي الذين يخرج مرشحين لا تتلاءم كفاءتهم مع احتياجات المستثمرين.

\* النظام البنكي والإداري البيروقراطي ضعف الشفافية الذي يمدد الآجال ويبطئ القرارات.

### الفرع الثالث: واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

مع بداية 1994 بدأت الشركات الأجنبية والمستثمرين الأجنبي يتوافدون على الجزائر خارج قطاع المحروقات بعدما كانت ذات طابع تجاري عوضه الاستثمار المباشر والجدول الموالي يوضح تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها منذ تلك السنة<sup>(1)</sup>:

نلاحظ من خلال المنحنى الذي يبين تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخلة إلى الجزائر خلال فترة 2002-2008 نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور ملحوظ ويرجع هذا إلى الانفتاح للاقتصاد الجزائري والتحسين الذي طرأ على بعض المؤشرات الاقتصادية حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002 من 1065 مليون دولار إلى 2545 مليون دولار سنة 2008 ، وهو ما يمثل زيادة قدرتها 50%. كما يوضح الشكل البياني رقم: 18 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2008)(%).



المصدر: www.andi.dz

<sup>(1)</sup> www.andi.dz.

كما أن الاستثمارات التي دخلت إلى الجزائر فقد ارتفعت من 438 مليون دولار سنة 2000 إلى 1126 مليون دولار سنة 2001، رغم هذه النسبة إلا أن الجزائر لا تنتمي إلى الدول العربية المتوسطة التي عرفت ارتفاعا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة IDE بل بالعكس فهي على أساس رأس الدول التي عرفت انخفاضا خلال سنة 2003 حيث بلغ 065,1 مليار دولار في 2002 ليصل إلى 634 مليون دولار في سنة 2003، بحيث تعتبر سنة 2002 سنة قيمة وخاصة بالنسبة لـ IDE احتلت فيها الجزائر الرتبة الثالثة في إفريقيا والأولى في المغرب العربي لتحقيق انخفاضا بنسبة 40% في سنة 2003.

أصبح ينظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الشكل التمويلي البديل للمديونية. وتعمل الدول على ترقية وتحفيزه بتهيئة المناخ الملائم له. وإذا كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي تتوطن بنسبة 70% في الدول الصناعية الكبرى فإن ذلك لما تتمتع به جاذبية في كل مكونات المناخ الاستثماري.

بالرغم من التدابير الجبائية الكثيرة الواردة في القانون والإجراءات السالفة الذكر، فإن استقطابها للاستثمارات الأجنبية محدود خاصة في القطاعات غير النفطية، فمجموع عقود الاستثمار التي تمت مع الشركات القابضة العمومية سنتي 97 و98 لم تبلغ مستوى مليار دولار أمريكي، وهو مبلغ ضئيل مقارنة بحجم الاقتصاد الجزائري. ويعود جزء من ذلك إلى طبيعة النظام الضريبي الجزائري المتسم بتعدد إجراءاته الإدارية. وعدم اعتماد الإدارة الضريبية فكرة الزبون في علاقتها مع الغير، إذ تنظر بعين الريبة لكل متعامل اقتصادي على أنه محتال مفترض. كما تتميز الإدارة الضريبية ببطئها نتيجة عدم اعتمادها على الإعلام الآلي في التسيير وانخفاض مستوى تأهيل مواردها البشرية.

ولقد دعم هذا الإحجام ترتيب الأجنبي في نجاح الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق<sup>(1)</sup>. كما يمكن أن

نلاحظ حجم تدفق هذه الاستثمارات خلال الفترة 2002 إلى غاية 2009

جدول رقم: 03 يوضح تطور الاستثمارات المحلية والأجنبية بالجزائر خلال الفترة 2002 إلى غاية 2009

مجموع المشاريع	%	المبلغ مليون دينار	%	مناصب الشغل	%	
70 491	99.03%	5 017 890	74.82%	909 465	91.04%	الاستثمارات المحلية
294	0.41%	764 593	11.40%	31 030	3.31%	الشراكة
400	0.56%	924 393	13.78%	58 450	5.85%	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
694	0.97%	1 688 985	25.18%	89 480	8.96%	مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
71 185	100%	6 706 875	100%	998 945	100	المجموع العام

المصدر: www.andi.dz

(1) د. قدي عبد المجيد، "الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة البليلة" 20-21 ماي 2002. جامعة سعد.

نلاحظ ضعف نسبة IDE المتدفقة إلى الجزائر من إجمالي أنواع الاستثمارات، حيث لم تسجل سوى 5.85% خلال ثمانية سنوات الأخيرة، فحين بلغت نسبة الاستثمارات المحلية 91.04%، أما جانب الشراكة سجلت اضعف نسبة والمقدرة ب3.31%. هذا يدل على عدم اهتمام المستثمر الأجنبي بفرص الاستثمار المتاحة بالجزائر رغم التدابير والإجراءات المتخذة في ذلك. و يوضح الجدول رقم: 04 التوزيع الجغرافي للاستثمارات الواردة خلال نفس الفترة المسجلة انطلاقا من عدد المشاريع المسجلة.

المشاريع الواردة من الخارج إلى الجزائر<sup>(1)</sup> (2002-2009).

المنطقة	المبلغ مليون دينار	عدد المشاريع
أوروبا	301 997	324
التحاد الأوروبي	271 118	272
فرنسا	39 376	121
آسيا	513 688	48
أمريكا	27 490	16
الدول العربية	835 745	290
إفريقيا	4 510	1
استراليا	2 954	1
الشركات المتعددة الجنسيات	2 600	14
المجموع	1 688 985	694

ما يمكن أن نلاحظه هو أن معظم IDE مصدرها القارة الأوربية ب324 مشروع وعلى رأسها فرنسا ب121 مشروع، ثم تليها الدول العربية مجتمعة في ذلك ب290 مشروع، بينما نسجل نسبة ضعيفة لدى الشركات المتعددة الجنسية كون هذه الأخيرة ينحصر نشاطها في معظمه في مجال التنقيب على البترول والغاز ب14 مشروعا فقط. أما القارة الآسيوية سجلت 48 مشروع.

انطلقنا من حجم IDE الواردة إلى الجزائر، ثم تطرقنا مصدر هذه الاستثمارات، والآن نحاول معرفة توزيع هذه المشاريع على مختلف القطاعات الاقتصادية، انطلاقا من الجدول رقم: 05

(1) www.andi.dz



توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية<sup>(1)</sup> (2002-2009)

القطاعات	%	المبلغ مليون دينار	%	عدد المشاريع
الفلاحة	0.12%	2 021	1.44%	10
البناء والري	27.96%	472 163	14.27%	99
الصناعة	52.67%	889 532	55.76%	387
الصحة	0.35 %	5 982	0.58 %	4
النقل	0.74%	12 531	4.76%	33
السياحة	1.55%	26 216	2.16%	15
الخدمات	6.98%	117 953	20.61%	143
الاتصالات	9.63%	162 586	0.43 %	3
المجموع	100%	1 688 985	100%	694

المصدر: www.andi.dz

نلاحظ أن قطاع الصناعة استحوذ على أكبر نسبة بـ 52.67% ثم يليها قطاع البناء والري بـ 27.96% ثم قطاع الاتصالات بـ 9.363%، فحين سجل قطاع الفلاحة اضعف نسبة بـ 0.12% وهذا ما يؤثر سلبا على التوازن بين القطاعات، حيث نعلم أن الجزائر بلد يعاني مكن التبعية الغذائية وبالتالي لن يكون هناك استقلال في مجال التغذية وبالخصوص في مجال الحبوب...

<sup>(1)</sup> www.andi.dz

## المبحث الثاني: المؤشرات العامة للاقتصاد المغربي والتونسي

## ومدى تدفق الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: المؤشرات العامة للاقتصاد المغربي 1999 - 2009 وانعكاساتها.

دون الدخول في التفاصيل يمكن القول بأن المرحلة الممتدة من 1956 إلى سنة 1983 تميزت بالتدخل الكبير لجهاز الدولة في جميع المجالات، فكان القطاع العام هو السائد، ونمط التدبير العمومي للاقتصاد كان يقتضي الاحتكار والحماية الجمركية والتسويق العمومي، أما بعد سنة 1983 وتحت برنامج التقويم الهيكلي وتحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بدأ المغرب في تفكيك قطاعه العمومي، وتراجع الدولة تدريجياً عن تدخلاتها تاركة المكان للقطاع الخاص الرأسمالي المحلي والدولي<sup>(1)</sup>.

كانت الخلفية التي حكمت هذا التحول تقوم على عجز الأداء الاقتصادي، وأن المديونية الخارجية التي انفجرت أواخر عقد السبعينات جعلت الدولة عاجزة تماماً عن مواصلة تدبيرها للقطاع العام نظراً للمجهود المالي الكبير الذي يجب أن تبدله مقابل مردودية ضعيفة. من هنا اقترحت المؤسسات المالية الدولية إسناد مهام تدبير الشؤون الاقتصادية للرأسمال الخاص، الأجنبي منه على الخصوص نظراً لما سيضخه من نقد أجنبي ستكون لها انعكاسات إيجابية، بالإضافة إلى الإطار المفرط في حسنات اقتصاد السوق وقانون العرض والطلب.

## الفرع الأول: اقتصاد يراوح مكانه.

إذن فالعشر سنوات الأخيرة 1999 - 2009 تعتبر بمثابة المرحلة الثالثة من النهج الاقتصادي القائم على تحكم القطاع الخاص في مختلف وسائل الإنتاج سواء على مستوى قطاع الفلاحة والصيد البحري واستخراج المعادن، أو على مستوى قطاع الصناعة أو على مستوى قطاع الإدارة والخدمات. فما هي إذن أهم المؤشرات الذي أفرزه هذا النمط من الأداء الاقتصادي خلال العشر السنوات الأخيرة؟ يمكن الاعتماد فقط على الجوانب الأكثر دلالة وأحصرها هنا في نسبة النمو الاقتصادي السنوي، والإنتاجية الاقتصادية، وتقييم سياسة الإنتاج من أجل التصدير وكذا دور السياسة المالية والاقتصادية للدولة في دعم هذه الجوانب.

وفي هذا الإطار نجد أن وتيرة نمو الاقتصاد المغربي على امتداد العقود الثلاثة الماضية معدلات نمو ضعيفة، بحيث أن النمو الحقيقي للناتج الداخلي الإجمالي كان بمعدل 9,3% في الفترة الممتدة بين 1980 - 1989، وبمعدل 3,1% في فترة 1990 - 1998 وبمعدل 1,3% في الفترة 1999 - 2009.

ويمكن إرجاع ضعف النمو الاقتصادي إلى عدد من العوامل نذكر من بينها ما يلي :

- هشاشة الاقتصاد الناجمة عن التقلبات المناخية.

(1) عبد السلام أديب، الحوار المتمدن - العدد: 2738.

- تقلب الظرفية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي الذي يشكل المنفذ التجاري الأساسي للمغرب.
- ضعف الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي.
- ضعف الاستثمارات العمومية والخاصة.
- النقص الحاصل في ميكانزمات تمويل الاقتصاد.
- محدودية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.
- ضعف نجاعة السياسات الضريبية والنقدية، وعدم ملائمة الموارد المرصودة.
- التوجه الخارجي للاقتصاد المغربي على حساب تنمية السوق الداخلي.
- تراجع دور الدولة كقاطرة لجر باقي مكونات الاقتصاد الوطني.

#### أ - القطاع الفلاحي.

أما المؤشرات الدالة على التطور السلي للقطاع الفلاحي هي ما يلي<sup>(1)</sup>:

- 1 -تراجع إنتاج الحبوب للفرد الواحد الذي يبلغ حوالي 203 كغ، وهو ما يمكن أن يعتبر تعميقا للتبعية الغذائية لبلادنا، فنسبة تغطية الإنتاج المحلي للاستهلاك الداخلي تبقى أقل من 50 % بالنسبة للقمح الطري مثلا.
- 2 - تقلص أعداد رؤوس الماشية تقلصت بنسبة 27% بالنسبة للأبقار والماعز، بينما تم تسجيل استقرار في عدد رؤوس الأغنام.
- 3 -كما أن انعكاس اندثار الفرشة المائية على أوضاع الفلاحين باتت واضحة للعيان وتكتسي طابع الخطورة الداهمة.
- 4 -تحتل زراعات الحبوب 57 % من المساحات القابلة للزراعة؛ إلا أن مساهمتها في القيمة المضافة الزراعية لا تتجاوز 8,23 %، وبذلك تلجأ إلى استيراد الحبوب من الإتحاد الأوروبي والو.م.ا، (التبعية الغذائية).
- 5 -الخضراوات والحوامض تعتبر من المنتجات الرئيسية في المناطق المسقية توجه في الغالب نحو التصدير.

#### ب- القطاع الصناعي

صناعات لا تستجيب للحاجيات الأساسية للمواطنين، فالقطاع الزراعي ليس هو العامل الوحيد المسؤول عن ضعف النمو. فقد تم تسجيل ركود الصناعة وضعف التنافسية في الإنتاج الصناعي في التسعينات. فقد بقي قطاع الصناعة ضعيفا إذ مثل 30 % من الناتج الداخلي الإجمالي في حين انتقل قطاع الإنتاج الصناعي من 17 % إلى 7 %.

وإذا كانت السياسة الصناعية التي انطلقت من مبدأ إعطاء الأولوية لإحلال الواردات قد استقطبت الصناعات التحويلية الخفيفة ولاسيما منها الفلاحة الغذائية والنسيجية إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال تصطدم

(1) - عبد السلام أديب، مرجع سبق ذكره.

بضعف قدرة الاستهلاك المرتبطة بطلب الأسر المغربية. ففي ظل محدودية السوق الداخلية، تم تشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير، وفي هذا الإطار برزت مجموعات رأسمالية احتكارية (كمجموعة أونا مثلا) تنشط وتتطور في محيط محمي ومحفز من طرف الدولة.

#### أسباب تراجع الصناعة المغربية خلال السنوات العشر الماضية:

- 1 - الانفتاح المطلق على الواردات، حيث تدمر المصنوعات الأجنبية المصنوعات المنتجة محليا.
  - 2 - نهج سياسة الباب المفتوح وتفكيك الرسوم الجمركية والذي تستفيد منه فقط المنتجات الصناعية الأجنبية.
  - 3 - إبرام اتفاقيات التبادل الحر من موقع التبعية.
  - 4 - منافسة الشركات متعددة الجنسية للشركات المحلية .
- وقد أدى ذلك إلى:

- ❖ تفاقم أزمة النسيج.
- ❖ إغلاق المئات من المؤسسات وتشريد المئات من العمال.
- ❖ ارتفاع أسعار المحروقات التي رفعت من كلفة الإنتاج ومن الأسعار.

#### ج- عجز للميزان التجاري.

رغم مراهنه السياسة العمومية على سياسة التصدير فقد سجلت المؤشرات الرسمية مساهمة سلبية للطلب الخارجي، فقد تزايدت واردات السلع والخدمات بوتيرة أكبر خلال مرحلة 2001-2004، حيث بلغ معدل نموها 7.6% مقابل 5.9% بين 1997 و2000.

بينما عرفت الصادرات ارتفاعا متواضعا من مرحلة لأخرى منتقلة من 4.9% إلى 5.8% مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري. وهكذا تراجعت مساهمة التجارة الخارجية في النمو ب 0.4 نقطة لتسجل (ناقص 1%) من الناتج الداخلي الإجمالي.

فحسب المنظمة العالمية للتجارة، بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للصادرات بالمغرب 4.1% ، وهو معدل أقل من نظيره المسجل في تونس 6.9% وماليزيا 6.3% والمكسيك 7.1% ثم إن 71% من الصادرات المغربية خلال العشر سنوات الأخيرة تمه الصناعات الغذائية والنسيج والكيمياء.

#### الفرع الثاني: أفاق التغيير المنشود.

إن تغيير النظام الاقتصادي من الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وبحكم موقعه الجيوستراتيجي المتميز، وبداية انفتاحه على الخارج والمبادلات، عرف إقبالا كبيرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ سجل في سنة 2003 حصيلة قدرها، 214.992 مليون درهم، بحيث عرف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة بنسبة 220.1% مقارنة بسنة 2002 التي سجلت حصيلة قدرها، 6.811 2 مليون درهم فقط، وتعتبر دول أوروبية كبرى هي

التي توجد على رأس قائمة مَصَدَر هذه الاستثمارات، كون هذا التغيير يعود إلى نتيجة سياسة اقتصادية اتبعتها المغرب طبقا للتوجيهات الملك محمد السادس، بشأن توفير المناخ الملائم للاستثمار وتوفير دولة القانون في الميدان الاقتصادي، وتوفير متطلبات التنمية التي يقتضيها المجتمع. وقد تم في هذا الإطار اتخاذ عدة تدابير تهدف إلى إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة للمستثمرين المغاربة والأجانب.

#### أ- على الصعيد القانوني:

تم سن مدونة جديدة للتجارة، وإحداث محاكم تجارية، وصدرت قوانين جديدة للشركات، وقانون المجموعات ذات النفع الاقتصادي، وقانون حرية الأسعار والمنافسة، وقوانين لحماية الملكية الفكرية الأدبية والصناعية، ومدونة الشغل، وقانون المحاكم المالية، وكذا إعداد ميثاق للمقاولات (المؤسسات) الصغيرة والمتوسطة، وصدرت عدة قوانين ونصوص تهم الاستثمار في عدة ميادين كالجوانب الجبائية والجمركية، هذا فضلا عن الاهتمام الكبير الذي حظيت به بعض قطاعات الاستثمار الحيوية كالمواد الطاقوية والسياحة والنقل والفلاحة. ولقد كان من أهم الإجراءات المتخذة في ميدان دعم الاستثمار وتشجيعه، إنشاء محاكم تجارية بالمغرب سنة 1998، بهدف إيجاد هيئات قضائية متخصصة رفيعة المستوى للبت في المنازعات المرتبطة بالأعمال.

ويبلغ عدد هذه المحاكم حاليا: ثمان محاكم تجارية. بينما يبلغ عدد محاكم الاستئناف التجارية ثلاث محاكم.

وهي تختص بالنظر في مجموع النزاعات التجارية مثل<sup>(1)</sup>:

- الدعاوى المتعلقة بالعقود التجارية.
- الدعاوى التي تنشأ بين التجار المتعلقة بأعمالهم التجارية.
- الدعاوى المتعلقة بالأوراق التجارية.
- النزاعات الناشئة بين شركاء في شركة تجارية.
- النزاعات المتعلقة بالأصول التجارية.
- قضايا صعوبات المقاول.
- فضلا عن الاختصاص بقضايا حماية الملكية الصناعية الذي أسند لها بمقتضى قانون حماية الملكية الصناعية.

#### ب- على الصعيد المؤسسي:

فقد تم إحداث لجنة وزارية لدى السيد الوزير الأول مكلفة بمشاريع الاستثمار، كما أحدثت عدة مراكز جهوية للاستثمار، وكذا الوكالة الوطنية للحفاظ العقاري، وغير ذلك من المؤسسات التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار وتحفيزه.

(1) <http://www.justice.gov.ma/ar/actualites/05042004.htm>.

هذه الجهود تأتي في سياق توفير المناخ الملائم للاستثمار، وترسيخ دعائم الأمن القانوني في ميدان الأعمال، باعتبار ذلك من أبرز الخيارات الإستراتيجية المرتبطة بالتنمية، وتشجيع المبادرة الحرة، وتحديث المقاولات وتأهيلها، حتى تنخرط بقوة وفعالية في مخطط التنمية الشاملة والمستدامة<sup>(1)</sup>.

كما أن هذه المبادرات الرائدة، استلزمها اتساع العلاقات التجارية الدولية، وعودة الاقتصاد، وسرعة تحرك أموال الاستثمار، وتنامي حدة التنافسية وطلب الجودة. هذا بالإضافة إلى ما أصبح يتطلبه الأمر الآن بخصوص الاستعداد لآفاق اتفاق التبادل الحر بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية، واتفاقية التبادل الحر مع بعض الدول العربية، واستحقاقات سنة 2010، ومقتضيات سياسة الجوار الجديدة التي بدأ ينتهجها الاتحاد الأوروبي مع جيرانه، والتي يحتل فيها الجانب الاقتصادي حيزا هاما.

إن تحقيق أهداف قانون المالية والمتمثلة في تحقيق معدل نمو 3،5%، التحكم في التضخم بنسبة 2%، وعجز مالي في حدود 4%، سيبقى رهينا بتوفر الفرضيات المعتمدة وخاصة منحى الأزمة لدى شركاء المغرب الأساسيين وبكمية التساقطات المطرية، وبأسعار المواد الأولية وخاصة سعر النفط، علما بأن قانون المالية وضع ارتكازا على 75 دولار للبرميل<sup>(2)</sup>.

إلى ذلك فإن مخاطر نقص كبير في احتياطات العملة الصعبة وتضرر النظام البنكي يجعل الاحتراز والاستمرار في اليقظة والاستعداد إلى الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على مناصب الشغل وعلى الدفع المتواصل للقدرة الشرائية بما يجعل الطلب الداخلي إحدى رافعات وأدوات مواجهة الأزمة، خاصة في ضوء تطور بعض المؤشرات السوسيو اقتصادية المتوقعة في 2010 لدى شركاء المغرب على سبيل الحصر نسبة البطالة (أكثر من 11% في أوروبا وأكثر من 10% في الو.م.أ).

### الفرع الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب.

من المتوقع أن تبلغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة حسب وزير الاقتصاد والمالية المغربي، نحو أربعة مليارات دولار في 2010، وإن الرباط تخطط لإصدار سندات دولية العام المقبل (2011)، أي تتوقع عودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2010 إلى نفس مستواها في 2008. بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب في الشهور التسعة الأولى من العام الحالي 2010 حوالي 17.4 مليار درهم (2.25 مليار دولار).

<sup>(1)</sup> <http://www.justice.gov.ma/ar/actualites/05042004.htm>.

<sup>(2)</sup> - مشروع قانون المالية-المغرب- رقم 48.09 برسم السنة المالية 2010، الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب يوم الجمعة 13 نوفمبر 2009.

كما تتوقع الحكومة نمو الاقتصاد بنسبة 3.5% في العام القادم مقارنة مع نسبة 5.3% هذا العام، حيث عزز محصول قياسي من الحبوب الإيرادات الزراعية والاستهلاك المحلي، ونسبة 5.6% في 2008. فقد شمل الأداء الجيد للاقتصاد الوطني أهم المؤشرات الماكرو اقتصادية، وساعد بروز قطاعات جديدة على تنويع مصادر النمو أسفر عنه تحول نوعي في بنية الاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup>.

وقد أبان الاقتصاد المغربي عن مناعة كبيرة في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، على الرغم من تأثر القطاعات المرتبطة بالطلب الخارجي وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الخارجية، وذلك نتيجة انفتاح الاقتصاد الوطني على محيطه الدولي.

وموازية لذلك، استطاعت بلادنا تكريس استقرار الإطار الماكرو اقتصادي، حيث تم حصر عجز الميزانية في حدود 2,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009، بعد أن سجل فائضا حُدد في نحو 4,0% سنة 2008. كما انخفض معدل المديونية ليصل إلى 47% من الناتج الداخلي الخام سنة 2009.

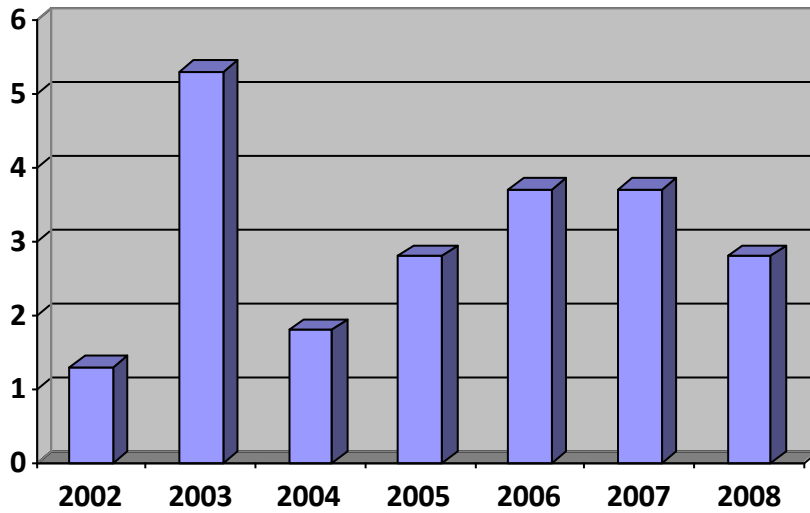
وعلى الرغم من الارتفاعات القياسية لأسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، استطعنا التحكم في معدل التضخم في حدود 1% سنة 2009، بعد أن تم تسجيل 9,3% سنة 2008.

كما تم مضاعفة الميزانية المخصصة للاستثمارات العمومية ما بين 2007 و2010، حيث انتقلت من 82 مليار درهم إلى 163 مليار درهم. وتخصص الاعتمادات المرصودة في هذا الإطار لتقوية وتدعيم ديناميكية إنجاز الورشات الكبرى.

دعم المواطنين المقيمين بالخارج عبر إحداث نظام خاص لتمويل الاستثمارات التي لا تقل عن مليون درهم، واعتماد مجانية التحويلات البنكية من الخارج نحو المغرب عبر البنوك المغربية وفروعها بالخارج، وتخفيض عمولة الصرف ب50% لفائدة جميع المبادلات مع الخارج.

وبخصوص السياحة، فقد سجل خلال هذه السنة الجارية (2010) من تسجيل تطور ملموس للاستثمارات في مجال السياحة رغم الأزمة، حيث تم الرفع من الطاقة الإيوائية ب50%، وتحقيق ارتفاع في عدد السياح الوافدين بنسبة 8% سنويا ليقف اليوم 8 ملايين سائح. كما تم خلال سنة 2009، افتتاح محطتي السعيدية ومازاكان الجديدة. ومن المنتظر الشروع قبل نهاية السنة الجارية في تشغيل محطتي ل "كسوس" بالعرائش و"موكادور" بالصويرة. وتنكب الحكومة حاليا على التحضير لرؤية 2020. والشكل الباني رقم 19 يوضح: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2008) (%) إلى المغرب.

(1) - تصريح الوزير الأول المغربي أمام مجلس النواب حول حصيلة العمل الحكومي، 17 مايو 2010.

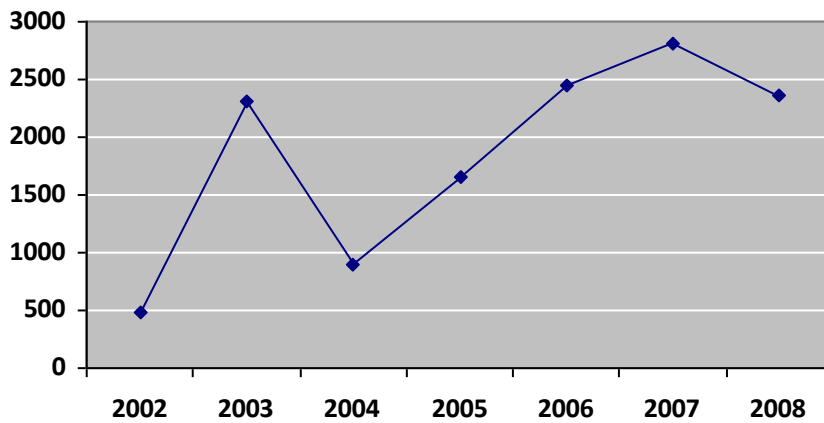


المصدر: [www.invest.gov.ma](http://www.invest.gov.ma)

نلاحظ أن أكبر معدل لتدفق IDE إلى المغرب سجلت خلال سنة 2003 بأكثر من 5% من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقابل عرفت هذه التدفقات انخفاضا كبيرا خلال السنة الموالية بـ 1.8% فقط. أما خلال السنوات المالية شهد تطور مستمر ليصل إلى عتبة 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، لينخفض بعد ذلك سنة 2008 إلى 2.9%<sup>(1)</sup>.

وللتوضيح أكثر نستخدم المنحنى البياني رقم: 20 ، الذي يوضح:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (2008-2002) بالمبالغ والمقدرة بالمليون دولار.



المصدر: [www.invest.gov.ma](http://www.invest.gov.ma)

(1) تصريح الوزير الأول المغربي، مرجع سبق ذكره.



المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية المرتقبة لتونس خلال المخطط الحادي العاشر (2007-2011).  
الفرع الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية التونسية.

أ - السياسة المالية : توقفت سياسة المالية العمومية المنتهجة خلال المخطط الحادي العاشر (2007-2011) في المحافظة على سلامة توازن ميزانية الدولة، بزيد من التحكم في النفقات وتقليص الدين العمومي وذلك رغم أهمية الضغوط المسجلة لاسيما تداعيات ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وهذا من اجل تعزيز نسق النمو ودعم نسق الاستثمار مع المحافظة على سلامة التوازنات ودعم القدرة التنافسية للاقتصاد<sup>(1)</sup>. وعلى هذا الأساس، يعتمد توازن ميزانية الدولة للحماسية المقبلة على التحكم في عجز الميزانية بدون اعتبار التخصيص والهبات وحصره في حدود معدل % 2.5 من الناتج. وذلك بالتحكم في موارد الاقتراض، مع التحسن المرتقب في المداحيل الجبائية في ظل الإصلاحات الرامية إلى عصرنة النظام الجبائي وتحسين مردود الأداء دون إثقال كاهل الأعوان الاقتصاديين مما سيفرز نسبة ضغط جبائي تساوي معدل % 19.8 من الناتج. كما رسمت تقديرات ميزانية الدولة للمخطط المرتقب على أساس فرضية ارتفاع معدل سعر النفط إلى حدود 65 دولار، وهو ما يتطلب مواصلة رصد الإعتمادات بعنوان الدعم الاستثنائي للمحروقات مع التوجه نحو التخفيض فيها من سنة إلى أخرى على امتداد المخطط.

وتبعاً لذلك، يقدر الحجم الجملي لموارد ميزانية الدولة خلال كامل فترة المخطط المرتقب ب 79671 مليون دينار أي ما يناهز % 30.3 من الناتج الإجمالي، مقابل 60407 مليون دينار ونسبة % 34.3 خلال فترة المخطط العاشر.

وتتضمن هذه التقديرات تحسن الموارد الذاتية لتبلغ حصتها % 76.8 من جملة الموارد مقابل % 72.9 بالنسبة للمخطط العاشر.

#### ب- السياسة النقدية.

بخصوص موارد الجهاز المالي فيتوقع تطور الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بمعدل سنوي يناهز % 7.9 دون نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والمقدر ب % 8.3 ونتيجة لذلك يتوقع أن تتراجع نسبة سيولة الاقتصاد عن المعدل المسجل خلال المخطط السابق بما يمكن التحكم في مستوى التضخم وحصر تطور المؤشر

(1) وزارة التنمية والتعاون الدولي المخطط الحادي عشر للتنمية -2007-2011- المجلد الأول، 20 مايو 2006، ص125.

العام للأسعار في حدود معدل % 3.5 سنويا باعتباره شرطا رئيسيا للمحافظة على التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني<sup>(1)</sup>. وذلك بذل أقصى الجهود لتعبئة الادخار المالي والرقمي بمستواه إلى حاجيات تمويل الاستثمار مقابل مزيد التحكم في المتوفرات النقدية، هذا بالإضافة إلى توقع ارتفاع حجم اقتراض مؤسسات القرض. كما يمكن تسجيل تحسن مرتقب في قائم أوراق الخزينة المتداولة بين المؤسسات.

### ج- التمويل الخارجي.

شهدت فترة المخطط العاشر تواصل الجهود الرامية لدعم وتطوير آليات التمويل الخارجي تماشيا مع ضرورة التأقلم مع التحولات العميقة التي برزت على الساحة المالية العالمية. وتتواصل خلال فترة المخطط الحادي عشر التركيز على الحفاظ على سلامة التوازنات المالية الخارجية، من خلال السعي إلى حصر العجز الجاري للمدفوعات الخارجية في حدود معقولة، والعمل لتوفير التمويلات مع السعي إلى استغلال الفرص السانحة والاستفادة منها. ومن هذا المنطلق يفترض منوال التمويل الخارجي للمخطط الحادي عشر تعبئة موارد هامة من مصادر خاصة في شكل استثمارات خارجية التي تمثل المصدر الأمثل للتمويل الخارجي باعتبار مساهمتها في تمويل الاقتصاد دون إثقال عبء المديونية وفي صيغة قروض من مصادر خاصة من خلال دعم اللجوء إلى الاقتراض من الأسواق المالية العالمية لاسيما بالنسبة للمؤسسات المؤهلة لإنجاز هذا.

وعلى هذا الأساس، تم ضبط حاجيات التمويل الخارجي للمخطط الحادي عشر في حدود 22236.8 مليون دينار أي بزيادة طفيفة مقارنة مع إنجازات المخطط العاشر في هذا المجال التي بلغت 21378.3 مليون دينار. وسيتسنى تغطية هذه الحاجيات من خلال مواصلة دعم الاستثمارات الخارجية المباشرة والمساهمات والتي ينتظر أن تبلغ خلال فترة المخطط الحادي عشر 8465 مليون دينار مقابل مليون دينار 5484 تم تحقيقها خلال المخطط العاشر، دون اعتبار الموارد المتأتية من عملية التفويت في % 35 من رأس مال اتصالات تونس<sup>(2)</sup>. وستستقر بذلك حصة الاستثمارات الخارجية في حدود % 38 من جملة تدفق رؤوس الأموال الخارجية.

وينتظر أن تشهد استثمارات قطاع الطاقة تطورا هاما حيث من المنتظر أن تبلغ 3935 مليون دينار أي حوالي % 57.0 من جملة الاستثمار المباشر دون التخصيص كما سيحافظ قطاع الصناعات المعملية على النسق التصاعدي الذي عرفه خلال فترة .

### د- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال الجودة والابتكار والتجديد

سيتم العمل في هذا الإطار على تعزيز الشراكة مع التكتلات الإقليمية والرفع من نسق الاستثمار في العنصر اللامادي، ودعم انخراط المؤسسات الجديدة في منظومة الجودة والبحث والتجديد التكنولوجي وتكوين أعضائها بما

(1) وزارة التنمية والتعاون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص135.

(2) وزارة التنمية والتعاون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص163.

يساهم في الرفع من إنتاجيتها وتوسيع برنامج التأهيل ليشمل القطاعات الأخرى وخاصة منها الخدمات، والحرص على تطوير أساليب الإنتاج في القطاعات التقليدية.

وستساهم البرامج المعتمدة لتأهيل النسيج الاقتصادي في مزيد تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات في مختلف القطاعات. وفي هذا الإطار، سيتم الانطلاق في برنامج جديد لتأهيل قطاع الخدمات بمختلف اختصاصاته اعتبارا لما يكتسبه هذا القطاع الحيوي من أهمية بالغة في بناء الاقتصاد الجديد. كما سيتم العمل على تسريع نسق إنجاز برنامج تأهيل المؤسسات السياحية الذي يستهدف 200 وحدة فندقية وبرنامج التأهيل الصناعي الذي يستهدف انخراط 1200 مؤسسة صناعية و 300 مؤسسة خدمات، مع التركيز بالخصوص على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية، إلى جانب مواصلة إنجاز برنامج تحديث الصناعة قصد دعم الابتكار والتجديد والنهوض بالجودة والمترولوجيا والتقييس وبالملكية الصناعية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وباعتبار أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النسيج الاقتصادي، سيتم العمل على الحد من ظاهرة تشتت المؤسسات والتشجيع على التجمع ودعم هيكلية هذا الصنف من المؤسسات بغرض اعتماد طرق التصرف الحديث وتكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة وتحسين نسب التأطير بها.

### الفرع الثاني: توضيح الرؤيا أمام المستثمرين وبعث المؤسسات

يمثل دفع الاستثمار والرفع من نسق إحداث (خلق) المؤسسات أحد ركائز العمل التنموي باعتباره المحرك الرئيسي لعملية التنمية، ونظرا لدوره الأساسي في استيعاب طلبات الشغل المتزايدة، وتحسين الدخل الفردي للمواطن. وقد حظي الاستثمار بعناية خاصة خلال فترة المخطط العاشر بفضل السياسة النشيطة التي تم اعتمادها. كما يتجلى ذلك في الإصلاحات التي شملت مختلف الجوانب المتصلة به، والإجراءات الفورية التي تم اتخاذها قصد تطوير انعكاسات التطورات المتباينة التي شهدتها وضع الاستثمار، خاصة مع بداية تنفيذ المخطط بالعلاقة مع تطورات الطرف الاقتصادي العالمي وتقلبات الظروف المناخية المسجلة على الصعيد الوطني.

وذلك بإحداث المؤسسات وبعث المشاريع المحددة استجابة لمقتضيات تنويع القاعدة الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني وتوفير عدد أكبر من مناصب الشغل خاصة لفائدة أصحاب الشهادات العليا. وشملت الإجراءات المتخذة خلال فترة المخطط العاشر بالخصوص<sup>(1)</sup>:

1. تبسيط الإجراءات الإدارية وحذف أو تعويض بكراسات (دفاتر) الشروط أكثر من 67 % من التراخيص الإدارية.

2. تأهيل الجهاز البنكي والمالي.

(1) وزارة التنمية والتعاون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

3. تطوير المنظومة الجبائية بإرساء نظام نهائي للتصدير، وتخفيض نسب الضريبة على الشركات وتعزيز منظومة تمويل المشاريع.
  4. إحداث 12 مركزا جهويا للأعمال وإحداث 5 شبائيك موحدة للاستثمار بعدد من الولايات الداخلية، وتكثيف جهود دواوين التنمية لدعم الاستثمار إلى جانب إرساء برنامج وطني يساند من خلاله المؤسسات الكبرى من القطاعين العام والخاص الباعثين في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم.
  5. إنشاء بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان حسن استغلالها بالصفة المنشودة وتعهدتها بالمتابعة والتقييم
  6. توفير الحماية اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين وذلك بتعزيز صلاحيات مجلس المنافسة وتطوير دور الهيئات التعديلية. وحماية الملكية الفكرية وعصرنة السجل التجاري.
  7. ستحظى منظومة التحكيم باهتمام خاص من خلال العمل على إضفاء مرونة أكبر في مجال فض النزاعات بالطرق الصلح، وذلك عبر تطوير مجلة التحكيم في اتجاه التقليل من أطوار النزاع والتحكم في طول أمد النزاع ونشر ثقافة التحكيم، وحث المستثمرين على اللجوء إلى هذه الآلية لربح الوقت والتقليل من الكلفة.
  8. تعزيز مقومات التصرف الرشيد والشفافية باعتبارها خيارا جوهريا للسياسة التنموية من خلال تكريس دولة القانون والمؤسسات بفضل ضمان التوزيع المتوازن للصلاحيات بين السلطات والمساهمة الفعلية لمختلف مكونات المجتمع المدني في بلورة السياسات وإحكام تنفيذها.
  - 9- دعم اللامركزية وتطوير الجهاز الإعلامي، وتحديث التشريعات الوطنية في اتجاه تحقيق التلاقي مع التشريع والمعايير الأوروبية والعالمية ومزيد تطوير المعايير المحاسبية وتكريس احترام قواعد الإفصاح المالي والتشجيع على اعتماد المعايير والمواصفات الدولية ومجابهة المنافسة غير الشرعية وضمان الالتزام بأخلاقيات المهنة.
  - 10- عصرنة آليات السياسة النقدية والرقمي بمنظومة التمويل وتمتين أسسها المالية والتقدم على درب التحرر المالي الخارجي وتطوير عديد الأنشطة والمجالات في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
  - 11- المحافظة على ديمومة الاستثمارات المنتصبة وتدعيمها خاصة في القطاعات التقليدية على غرار النسيج والملابس وفي القطاعات الواعدة على غرار تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وإعطاء دفع جديد لبرنامج التخصيص والحرص على تيسير مشاركة المستثمرين الأجانب في المشاريع المبرمجة .
- ومكنت مختلف هذه الإجراءات والتفاعل الايجابي للأعوان الاقتصاديين معها من تحقيق نتائج إيجابية خاصة على مستوى ارتفاع حصة القطاع الخاص من جملة الاستثمارات إلى % 56.5 خلال فترة المخطط العاشر مقابل % 54.1 خلال المخطط التاسع.

وتستدعي المرحلة المقبلة اعتماد جملة من التوجهات لدعم المكاسب والتغلب على الصعوبات المسجلة في الفترة المنقضية. وتتمثل هذه التوجهات بالأساس في التركيز على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الجديدة والواعدة وذات طاقة تشغيلية مرتفعة وقيمة مضافة عالية، والعمل على تحقيق اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي بالارتقاء بإنتاجية عناصر الإنتاج وبالرفع من حصة تونس في الأسواق الخارجية إلى جانب مزيد استقطاب الاستثمارات الخارجية وضمان تدفقها بنسق تصاعدي.

وينطلق تنفيذ المخطط الحادي عشر في ظروف ملائمة من ناحية توفر مناخ اجتماعي سليم وحالة استقرار سياسي وأمني وهو ما يشجع المستثمرين على توسيع نشاطاتهم والمجازفة باقتحام مجالات جديدة وواعدة واستكشاف الفرص الكامنة.

### الفرع الثالث: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يندرج استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن أبرز المهام الموكلة لوزارة التنمية والتعاون الدولي، باعتباره بإجماع كل الدول، ركيزة أساسية لدفع التنمية، وهو ما يحث كل دول العالم إلى التسابق لجلبه واستهدافه. ويساهم الاستثمار الأجنبي بالخصوص في تعزيز القدرات الوطنية للإنتاج والتصدير وتيسير اندماج الاقتصاد الوطني في الدورة الاقتصادية العالمية.

وعلى هذا الأساس، تتضافر جهود كل من الوزارة ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لإبراز صورة تونس كموقع متميز للاستثمار سواء لدى المستثمرين الأجانب أو في أوساط الأعمال والهيئات الدولية. وتتركز الخطة المتبعة في هذا المجال على<sup>(1)</sup>:

- تشخيص الميزات التفاضلية التي تتمتع بها تونس.
  - استهداف البلدان المصدرة للاستثمار وتشخيص القطاعات والأنشطة التي تتمتع فيها تونس بميزات تفاضلية.
  - دفع الشراكة بين المؤسسات التونسية والأجنبية.
  - توفير الإحاطة اللازمة للمستثمرين الأجانب.
  - المساهمة في وضع إطار تشريعي ومؤسسي ملائم للأعمال.
- ولتحقيق هذه الأهداف، تعوّل تونس على تهمين الميزات والخصائص الإيجابية التي تتمتع بها والتي تتمثل في:
- استقرار سياسي واجتماعي متواصل ونوعية حياة عصرية.
  - تنمية بشرية متطورة.
  - اندماج تصاعدي في الفضاء الأورومتوسطي.
  - بنية تحتية عصرية.

<sup>(1)</sup> www.investintunisia.tn

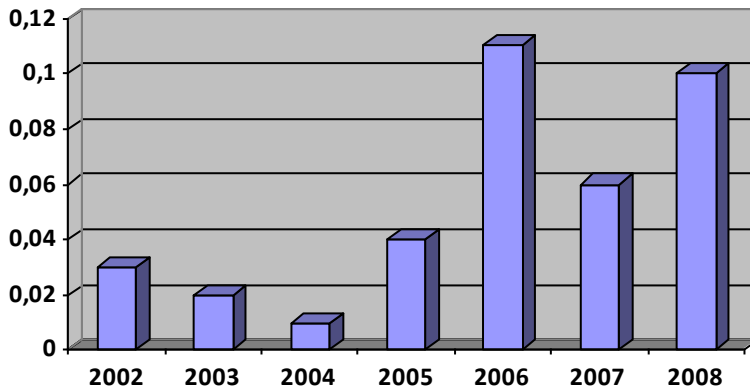
- إطار مؤسسي ناجح وإجراءات لبعث الشركات في تطوّر مستمرّ.
- كما مكّنت الجهود المبذولة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني والتطوّر الملحوظ على مستوى الاندماج الإقليمي فضلا عن التحسن المتواصل للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، من تحسين صورة البلاد لدى الهيئات الدولية واكتساب ثقة واهتمام متزايد من عدد كبير من المستثمرين الأجانب الذين اختاروا تونس لتطوير أعمالهم.
- وبالرغم من مناخ عالمي غير ملائم أحيانا ويتميّز باشتداد المنافسة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، تمكنت تونس من تعزيز قدراتها في مجال جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تبينته النتائج التالية<sup>(1)</sup>:
- ارتفاع نسبة الاستثمار الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 3.9% سنة 2009 مقابل 2% سنة 1996.
- ارتفاع مخزون الاستثمار الخارجي إلى قرابة 31مليار دينار
- ارتفاع نسبة الاستثمار الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 3.9% سنة 2009 مقابل 2% سنة 1996.
- ارتفاع مخزون الاستثمار الخارجي إلى قرابة 31مليار دينار
- تسارع نسق تطوّر الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغت خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2007-2009) معدل 2.6 مليار دينار سنويًا، مقابل 742 مليون دينار سنويا خلال الفترة (1997-2001) و495 مليون دينار سنويا خلال الفترة (1992-1996).
- استقطاب جملة من الاستثمارات الأجنبية بلغت مستوى قياسي يقدر 2.1 مليار دينار سنة 2009 رغم الأزمة المالية العالمية
- ارتفاع عدد المؤسسات ذات المساهمة الأجنبية الناشطة في تونس ليلعب أكثر من 3000 مؤسسة في سبتمبر سنة 2009 مكنت من توفير ما يزيد عن 303 ألف موطن شغل.
- تعتبر مساهمة الاستثمار الأجنبي في تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية هامة، حيث:
- مثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009 نسبة 13.7% من الاستثمار الجملي ونسبة 24% من استثمارات القطاع الخاصّ.
- مناصب الشغل التي وفّرتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2009، نسبة 24% من مجموع مناصب الشغل التي تمّ إحداثها على الصعيد الوطني.
- كما حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي 2010 ارتفاعاً بنسبة 6.2% لتبلغ 569 مليون دينار ما يعادل 379 مليون دولار، مقابل 542 مليون دينار بنحو 361 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2009.

(1) www.investintunisia.tn

و وفق أحدث الإحصائيات الصادرة عن وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي فان تلك الاستثمارات وفرت 4626 فرصة عمل جديدة منها 3700 وظيفة في الصناعات المعملية مع دخول 67 مؤسسة ذات مساهمة أجنبية جديدة طور الإنتاج و94 عملية توسعة لمؤسسات أجنبية بتونس في إطار تطوير أنشطتها.

و يبرز من الاستثمارات الأجنبية الجديدة دخول المشغل الثالث للهاتف "اورونج ديفوننا" إلى السوق التونسية باستثمارات بلغت 17.6 مليون دولار ما يعادل 11.7 مليون دينار وانجاز ملعب الصولجان " الجولف" من قبل مجموعة إماراتية بـ 17 مليون دينار بنحو 11.3 مليون دولار.

و يمكن أن وضح ذلك انطلاقا من الشكل البياني رقم: 21 الذي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2008)(%).



المصدر: [www.investintunisia.tn](http://www.investintunisia.tn)

سجلت أكبر نسبة لتدفق IDE سنتي 2006 و2008 ما يعادل 0.12% و0.1% على التوالي من إجمالي الناتج المحلي، بينما سجلت السنوات الأخرى نسب جد ضعيفة خاصة سنة 2004 ما يعادل فقط 0.01% من إجمالي الناتج المحلي.

كما لدينا الجدول رقم: 06 الذي يوضح: توزيع أهم المشاريع المعلن عنها خلال سنة 2008.

أهم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنها بما فيها التي لم يتم تنفيذها بعد خلال العام 2008					
القطاع الاقتصادي	الجنسية	شكل الاستثمار	العدد المتوقع لفرص العمل	التكلفة الاستثمارية بمليون دولار	الشركة الأجنبية الحائزة
كهرباء	إيطاليا	جديد	16	6.60	SICILFERRO MAGHREBINE
نسيج وجلد	إيطاليا	جديد	400	6.40	MOSCATO CONFECTION
مواد بناء	إيطاليا	جديد	4	6.00	TUNISTONE SARL
مواد بناء	إيطاليا	توسعات	18	5.60	GENERAL BETON TUNISIE
مواد بناء	إيطاليا	توسعات	18	5.60	SOTUTRASS
مواد بناء	إيرلندا	جديد	230	4.90	MONTAGE LAVAGE MANUTENTION
خدمات أخرى	فرنسا	توسعات	8	4.10	CIPI ACTIA
كهرباء	فرنسا	توسعات	200	3.70	UNIVERSELLE CONSERVES
مواد غذائية	إيطاليا	جديد	80	3.67	ALFA ALLOY
كهرباء	إيطاليا	جديد	22	3.65	BES B- EQUIPEMENT SUPPLIESSE
متنوعة	بريطانيا	جديد	36	3.15	L'EAU MINERALE NATURELLE
مواد غذائية	ليبيا	جديد	80	3.10	WORLD TEXTELE COMPANY
نسيج وجلد	الجزائر	توسعات	24	2.85	

المصدر: [www.investintunisia.tn](http://www.investintunisia.tn)

و كما هو ملاحظ إن صدر مختلف هذه المشاريع من القارة الأوروبية وتأتي في المقدمة إيطاليا 06 مشاريع ثم تليها فرنسا بمشروعين ، فحين نسجل غياب المشاريع العربية باستثناء مشروعين إحداهما يخص الجزائر والأخر ليبيا، أي دول المغرب العربي مما يدل على انعدام التعاون العربي ودليل ذلك غياب دول المشرق العربي.

أما ما يخص تطور الكتلة النقدية استقرت نسبة التضخم في تونس منذ بداية العام الحالي في حدود 5.1% وصاحب ذلك ارتفاع على مستوى عجز ميزان المدفوعات الجارية<sup>(1)</sup>.

ووفق تقديرات البنك المركزي التونسي الذي عقد اجتماعه الدوري لتقييم أداء الاقتصاد المحلي ودراسة التطورات الاقتصادية العالمية فقد تطورت الكتلة النقدية والمساعدات الموجهة للاقتصاد بـ 3.6% و 5.4% على التوالي وسجل فائض السيولة المصرفية تراجعاً ملحوظاً في شهر مايو مقارنة مع الأشهر الأربعة الأولى من السنة الحالية. وبلغت نسبة الفائدة في السوق النقدية التونسية 4.12% وانخفض سعر صرف العملة المحلية "الدينار" بـ 12.4% مقابل الدولار الأمريكي وارتفع بـ 2.6% إزاء اليورو.

(1) [www.investintunisia.tn](http://www.investintunisia.tn).



❖ كذلك النتائج التي تحققت خلال العام 2009 من حيث تعبئة الاستثمار الأجنبي كانت مرضية، حيث وصل حجم الاستثمار الأجنبي إلى 2357 م.د مقابل 1088.2 م.د في 2005. وتدفع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية كان الأكثر تضاعف خلال السنوات الخمس الماضية، انتقل من 375 م.د في 2005- إلى 772 م.د في عام 2009.

وفي أواخر عام 2009 ، بلغت 3069 شركة أجنبية أو مختلطة عاملة في تونس، وتوظف **314299** شخصا على التوالي، بينما كانت 455 شركات وتوظف 59932 في عام 1987. وفي السنوات الأخيرة، زادت الاستثمارات الأجنبية في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية التي تتمتع بمزايا نسبية كبيرة. ولا تزال تونس تشكل جاذبية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي. زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر (باستثناء محفظة الاستثمارات) من 402.9 م.د في 1997- إلى 2278.7 م.د في عام 2009.

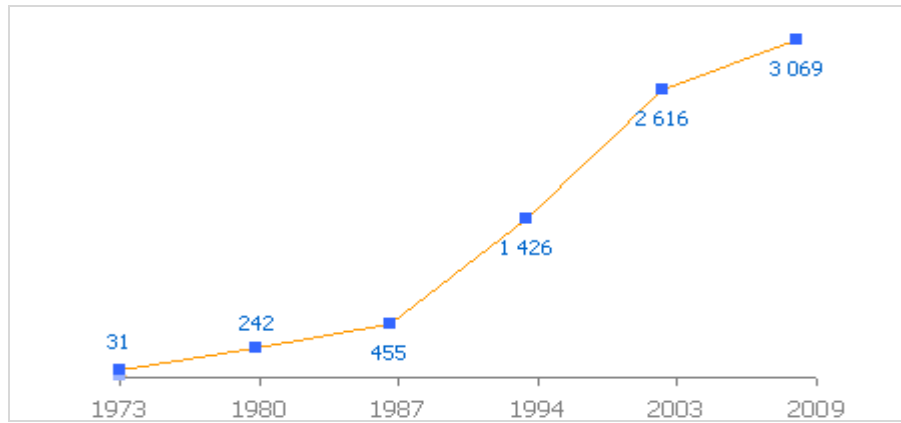
كما مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009 نسبة 13.7٪ من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، و4٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و27٪ من استثمارات القطاع الخاص، و7٪ من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية و26٪ من فرص العمل الجديدة. وهذا بمساهمة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، فضلا عن تحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات واسعة النطاق، لتحقيق هذه النتائج الايجابية. ويوضح الجدول رقم **07**:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لرأس المال الثابت الإجمالي في عام 2008 بـ%

البلد	النسبة
تونس	27.0
فرنسا	18.8
اسبانيا	13.9
البرتغال	6.7
المانيا	3.6
ايطاليا	3.5

تقرير CNUCED حول الاستثمار العالمي خلال سنة 2009

توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس من قبل بلد المنشأ يكشف عن هيمنة دول الاتحاد الأوروبي على رأسها فرنسا 254 م. د، ايطاليا 131 م. د، وألمانيا 62 م. د في عام 2009. ويوضح المنحنى البياني رقم (22):  
تطور عدد الشركات ذات راس مال الأجنبي أو المختلط



FIPA-Tunisia

## المبحث الثالث: الاستثمارات الأجنبية وأفاق دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب).

### المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية بالمغرب العربي.

لا شك أن من جملة الحوافز التي يمكن أن تساعد على قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة قربها من الأسواق الكبرى بالنسبة لمراكز القوى الاقتصادية الجديدة كالصين والهند وكوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وهونج كونج وسنغافورة، بالإضافة إلى اليابان، وكذلك الدول الخليجية التي أصبحت تتوفر على طاقة مهمة على الاستثمار خارج ترابها الوطني.

### الفرع الأول: الإجراءات المتخذة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة المغاربية.

إن الاستثمارات الأجنبية عامل يمكن أن يلعب دورا مهما في تطوير المنطقة، خاصة وأن الاتفاقات في مجال التجارة الحرة لا تعطي نتائجها إلا إذا واکبها تيار من الاستثمارات وذلك من خلال تأسيس شركات مختلطة في القطاعات الصناعية ذات التنمية القوية أو مشاركتها في تحقيق المشاريع الكبرى للبنات التحتية.

و تبقى حصة المنطقة من الاستثمارات الأجنبية محدودة، حيث أن نصيب المنطقة المغاربية من الاستثمارات العالمية لم تتجاوز 2 % خلال السنوات الأخيرة، رغم توفر المنطقة على سوق يزيد عن 85 مليون نسمة، وعلى موارد طبيعية مهمة، ومن ذلك 2.5 % من الاحتياطي العالمي للنفط، و4 % من الغاز الطبيعي وأزيد من 50 % من المخزون العالمي للفوسفات زيادة على إمكانيات فلاحية مهمة.

وبهذا المنطق يمكن للمنطقة -باعتبار موقعها الجغرافي- أن تصبح قاعدة انطلاق للتصدير نحو الأسواق الغربية بالنسبة لشركات الدول الأجنبية التي ترغب في الاقتراب جغرافيا من هذه الأسواق.

إن إخراج منطقة التبادل الحر المغاربية إلى حيز الوجود يجب أن يصبح أولوية قصوى في أجندة المغرب العربي باعتبار التطورات الحاصلة المتجسدة في التقدم الكبير في إنشاء المنطقة الأورومتوسطية والتي تندمج في إطارها دول المنطقة المنخرطة فيه بخطوات أكيدة، حتى أنه سيصبح من الممكن أن تكون درجة الاندماج بين بعض أقطار المغرب العربي وبعض الدول كإيطاليا أكثر منها مع دول الاتحاد.

إحياء فكرة المنطقة الأورومتوسطية وتشكيلها كجماعة اقتصادية على غرار ما تم بالنسبة لمجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، هي قبل كل شيء نتيجة للواقعية التي أخذ ينظر بها بعض قادة أوروبا إلى أفق العلاقات بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط شماله وجنوبه، وذلك على ضوء عدد من الحقائق الحالية والمنظورة، وفي مقدمتها العامل الديمغرافي بالارتباط مع النموذج الاجتماعي الأوروبي.

من هذا المنطلق، فإن منطق الواقع والتطورات المستقبلية في الأفق المنظور يجعل من الفترة الحالية مرحلة الاختيار الحاسم، ما دام من الممكن مع كل التأخر الحاصل في ترجمة فكرة المغرب العربي على أرض الواقع تدارك نخب المنطقة للانعكاسات السيئة للفراغ الحاصل، الشيء الذي يسمح باستمرار تفاعل سيناريو لم ينتج للمنطقة شيئاً غير تشتيت القوى وتقليص الفعالية.

وبالنسبة لما آل إليه إحداث منطقة التبادل الحر المغاربية المنشودة، نشير إلى أن هناك فريق عمل منكب حالياً على تحضير مشروع اتفاقية إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر، ويبدو أنه وقع التوصل إلى<sup>(1)</sup>:

- ❖ اعتماد 3 قوائم حول التفكيك الجمركي من ضمنها قائمة أولى من السلع يكون إعفاؤها من الرسوم الجمركية فوراً، وقائمة ثانية سيقع إعفاؤها في مرحلة قادمة وأخرى على المستوى البعيد.
- ❖ ألا تدوم الفترة الانتقالية لإحداث المنطقة المغاربية للتبادل الحر أزيد من 5 سنوات.
- ❖ و موازاة لهذه الأعمال تكلفت الأمانة العامة للاتحاد بإعداد ورقة عمل حول استعدادات الدول الأعضاء تجاه المنطقة الأوروبية لتوسطية للتبادل الحر من أجل بلورة برنامج للتحرك الجماعي في الموضوع.
- في خضم التحولات الجارية يتضح أن إنشاء منطقة التبادل الحر المغاربية أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. ونورد في ما يلي عدداً من الاقتراحات في الموضوع<sup>(2)</sup>:

\* تنسيق الإجراءات غير التعريفية وإرساء أسس الشفافية في التعامل مع السلع بنفس الموضوعية في مختلف البلدان الأعضاء ومن ذلك المراقبة على الجودة.

\* تجميع قواعد المنشأ بحيث يساهم ذلك في تقوية الاتجاه نحو الاندماج بين الاقتصاديات المكونة للاتحاد.

\* وضع قوانين للمناقشة وتنظيمها بالنسبة للبلدان التي لم تصدر فيها بعد مثل هذه القوانين.

\* وضع سياسة لتغيير الأعراف غير التنافسية.

\* تنمية شبكات النقل البري والبحري وكذلك الخدمات المرتبطة بالتجارة العالمية.

\* تحسين نشر وتبادل المعلومات الخاصة بالمزايا التفضيلية على الفاعلين الاقتصاديين.

\* وضع سياسة مغاربية لتقوية القدرة التجارية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة.

\* تحسين أدوات التمويل وتغطية المخاطر المتعلقة بالدفع.

\* التنسيق بين نظم معدلات الصرف ووضع سياسة في هذا الاتجاه تحفز على قدوم رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول الأعضاء.

\* إرساء تعاون نقدي يساعد على تنسيق السياسات النقدية ويسهل الاندماج جنوب - جنوب.

\* إنشاء آليات متعددة الأطراف لتدعيم اندماج اقتصاديات دول اتحاد المغرب العربي، ومن ذلك:

❖ إحداث بنوك جهوية.

(1) مركز جامعة الدول العربية، الندوة السادسة " المغرب العربي في مفترق الشراكة"، تونس، 31 مايو 2007، ص 104.

(2) مركز جامعة الدول العربية، الندوة السادسة، مرجع سبق ذكره، ص 118.

❖ وكالات لإنعاش الاستثمارات.

الفرع الثاني: مسار الاستثمارات الأجنبية بدول الغرب العربي.  
1- الجزائر.

1-1 دور الشراكة في نقل التكنولوجيا.

تعتبر الشراكة من أحسن الوسائل للحصول على المعارف ونقل التكنولوجيات، وذلك عن طريق الاحتكاك المباشر وغير المباشر، إلى جانب التعلم. تعتبر التكنولوجيا عاملا أساسيا لتطور المؤسسة الاقتصادية، نظرا للتطورات المتسارعة التي تحدث في حقل التكنولوجيا يوميا بعد يوم فإنه من الصعب أن تواكب المؤسسات دوما تلك التطورات، مما يجعل إستراتيجية الشراكة تهدف إلى تقليص تلك التكاليف الخاصة بالأبحاث في هذا الميدان وتكون بديلا للانتقال التكنولوجي بطريقة أكثر سهولة.

1-2 تحويل مديونية الجزائر إلى استثمارات.

تعريف سياسة تحويل الديون:

من ضمن الحلول المطروحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية تحويل الدين إلى استثمارات "Debit city swaps" وهو اقتراح أول من تقدم به الاقتصادي "ألان ملنزر" والذي يرى أن معظم البلدان المدينة تملك فيها الحكومات من خلال قطاعها العام، كثيرا من المشروعات والطاقة الإنتاجية العامة<sup>(1)</sup>...  
نعرف أن الجزائر كان لديها حجم المديونية العامة تستقر عند 4,31 مليار دولار وذلك مع نهاية عام 2004، ونعرف أن الجزائر كانت تدفع أموالا كبيرة لقاء مستحقات لخدمات المديونية، وهذا راجع لمعدلات الفائدة المرتفعة التي كانت تفرض عليها لقاء الحصول على هذه الأموال، حيث قدرت بـ 6% وفي الحاضر الوضع تغير والفوائد تغيرت بحيث أصبحت المعدلات تتراوح ما بين 1 و4%، ولكن هناك جزء من المديونية الخارجية للجزائر سابقا كانت مرتفعة وذلك راجع إلى أنه هناك بعض الدول الدائنة مازالت محافظة على معدلات فائدة الإقراض مرتفعة وتقدر بـ 11%.

لقد تطرقت الجزائر إلى التحدث ومناقشة معدلات الفائدة، وقامت كذلك بمفاوضات حول رفع معدل تحويل الدين لكي تحصل على 30% ولقد أقرت الدول المتقدمة بأنها حاضرة من أجل مساندة اقتراحات الجزائر بقرب نادي باريس، ولقد أكد وزير المالية الجزائري "عبد اللطيف بن أشنهو" بأنه هناك دول وافقت على تجاوز المعدل الذي تطمح له الجزائر 30% من تحويل الدين.

إن حجم خدمات المديونية التي تتحملها الجزائر على عاتقها جعلتها تعرقل مسارها نحو التطور، مع أن الجزائر عانت كثيرا من العزلة خلال التسعينات، وذهب البعض إلى القول بأن الجزائر ابتعدت قليلا عن طريق التطور

(1) رسالة ماجستير، "الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية حالة الجزائر" من إعداد عبد الرحمن بن سانية تحت إشراف الدكتور بن بوزيان محمد، جامعة تلمسان 2005.

والتنمية وذلك لظروف اقتصادية سياسية واجتماعية، مع أنها كانت تحصل على إيرادات بترولية لم تحصل من قبل في تاريخ الجزائر المستقلة، قامت الجزائر آنذاك بتمويل الاقتصاد الوطني بـ 50 مليار دولار وهذا ما لم يحصل من قبل حسب ما صرح به بعض الاقتصاديين.

### 1-3 الاتفاقيات المبرمة لتجنب الازدواج الضريبي.

معظم الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر ومختلف القطر العربية كانت مبرمة في بداية العقد الأخير فقط. و الجدول رقم: 08 يوضح أهم الاتفاقيات الثنائية من حيث المشاريع الاستثمارية، ويقابلها إجراء تجنب الازدواج الضريبي الذي يتقل كاهل المستثمر سواء كان عربي أو أجنبي.

كما نلاحظ أن معظم الاتفاقيات مبرمة مع دول المشرق العربي، باستثناء اتفاقية واحدة أبرمت مع الجمهورية التونسية سنة 2006، ومع ذلك لا توجد اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين الطرفين، هذا ما يؤثر سلبا على العمل المشترك بدول المنطقة.

### الاتفاقيات الثنائية من حيث المشاريع الاستثمارية، وتجنب الازدواج الضريبي حتى نهاية 2008-الجزائر

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2008		
الدولة	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع
الإمارات	24 أبريل 2001	24 أبريل 2001
البحرين	11 يوليو 2000	11 يونيو 2000
تونس	16 فبراير 2006	-
السودان	24 أكتوبر 2001	-
سلطنة عمان	9 أبريل 2000	9 أبريل 2000
الكويت	3 سبتمبر 2001	-
لبنان	-	26 مارس 2002
ليبيا	6 أغسطس 2001	-
اليمن	25 نوفمبر 1999	29 يناير 2002

المصدر: www.andi.dz

### ب-المغرب :

#### ب-1 المديونية الخارجية بالمغرب.

في سنة 1993، وبعد عقد من التقويم الهيكلي وإعادة الجدولة، نجح المغرب في أن يحسن بشكل كبير توازناته الاقتصادية والمالية، وأن يخرج من دائرة إعادة الجدولة. ومع ذلك، ظل ثقل الديون الخارجية مرتفعا. ومن أجل التخفيف من هذا الثقل، نهج المغرب موازاة مع السياسة الحذرة للمديونية، سياسة إدارة مديونية خارجية فعالة منذ 1996. ونتيجة لذلك تم التمكن من تحسين مؤشرات المديونية الخارجية (مخزون الدين على الناتج القومي الإجمالي): 52.4% في 1998 مقابل 80% في 1992 و 122% في 1985،

خدمة المديونية الخارجية على الواردات الحالية لميزان الأداءات: 23.8% في 1998 مقابل 34% في (1992).

### ب-1-1 تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات أجنبية.

إن الميكانيزمات الأساسية المطبقة في ذلك هي كالتالي:

تحويل الديون إلى استثمارات خاصة: يشتري الممول الذي رخصت السلطات المغربية لمشروعه، دينا مغربيا من الدائن بثمن تتراوح نسبته ما بين 50% و56% لا يتم احتسابها.

وفي اليوم نفسه يُبلغ الدائن للمغرب إلغاء الدين الذي أعيد شراؤه بنسبة 100% خلال أجل أقساه خمسة عشر يوما. وتقوم الخزينة المغربية بتسديد مقابل 56% من المبلغ الاسمي للدين الذي أعيد شراؤه بالعملة المحلية لفائدة المستثمر في حسابه المفتوح لدى بنك من البنوك المغربية.

تحويل الديون إلى استثمارات عمومية: تنازل الدائن عن الديون مقابل استعمال قيمته بالعملة المحلية في تمويل مشاريع تنمية عمومية.

إعادة تمويل الديون العالية الكلفة: استبدال ديون جديدة تم اقتراضها بنسب فائدة لصالح ديون موجودة تم اقتراضها بشروط عالية التكلفة.

إعادة التفاوض بشأن نسب الفائدة العالية.

تحسين بنية المديونية الخارجية بالعملة الأجنبية بما يجعلها تتلاءم مع المبادلات الخارجية بالعملة الأجنبية.

الآفاق المستقبلية لإدارة المديونية الخارجية.

### ب-1-2 الأهداف.

- تخفيض ثقل المديونية الخارجية في أفق 2003، إلى المستوى القابل للتحمل، وهو 40% من الناتج الداخلي الإجمالي.

- التخفيف من ثقل خدمة الدين على المالية العمومية والتوازنات الخارجية.

- خفض صافي التدفقات السلبية عن طريق الموازنة بين الاستخدامات وعمليات السحب.

- العمل على الملائمة المناسبة للبنية بالعملة الأجنبية بين الديون الخارجية والتسديدات مع الخارج.

### ب-1-3 الوسائل

- إتباع سياسة حكيمة للمديونية.

- تعزيز أعمال إعادة الهيكلة التي سبق وضعها.

- البحث عن ميكانزمات جديدة لتخفيف الديون الخارجية.
- تطوير القدرات المتعلقة بإدارة المخاطر المرتبطة بالديون الخارجية.

#### ب-2- تشجيع الاستثمارات.

يتميز الاستثمار اليوم بكونه أحد العناصر الحاسمة التي تضمن لاقتصاديات البلدان النامية تنمية مستدامة ومتصلة ووسيلة مهمة لسياسات التنمية الوطنية.

ولكي تصبح البلدان النامية أكثر تنافسية في استقطاب الاستثمارات الخارجية، عمدت إلى إدخال إصلاحات بهدف تحسين شروط الاستثمار وتقديم حماية أحسن للمستثمرين الأجانب.

في هذا الإطار، قام المغرب بإدخال إصلاحات مهمة لتطهير مجال الاقتصاد الكلي وتحسينه لجعله يحظى بثقة أكبر وقابل للتقدير وملائم لأوساط الأعمال (الإصلاحات التي تم إدخالها في إطار برنامج التعديل الهيكلي والنصوص القانونية الجديدة المتضمنة للقانون التجاري وقانون الشركات وإحداث محاكم الشركات والإصلاحات الجارية كقانون الجمارك وقانون الشغل والقانون حول تنافسية الأسعار والقانون المتعلق بحماية الملكية الفكرية والصناعية التي تم وضعها خلال التسعينات.

وموازاة مع هذه الإصلاحات التي أهدت نظام الإنتاج، قام المغرب بإدخال واعتماد إصلاحات عميقة طالت سوق رأس مالية بهدف الإسراع في تحديثه وجعله أكثر استقطابا للمستثمرين.

إلى جانب هذه الإجراءات الهادفة إلى التقليل من الأخطار المرتبطة بالاستثمارات، ينبغي الإشارة إلى

أن وضع إجراءات مهمة تهدف إلى التقليل من التكاليف المرتبطة بالاستثمارات، وهي:

- ميثاق الاستثمارات المعمول به منذ 1996.
- ضمان حسن استقبال المستثمرين ومساعدتهم من طرف مديرية الاستثمارات الخارجية.
- إجراءات تحفيزية جديدة.

أما إذا تطرقنا إلى جانب التعاون العربي في مجال IDE، نسجل نفس الملاحظات السابقة المتعلقة بالجزائر، فأغلب الاتفاقيات المبرمة مع الدول العربية كانت مع دول المشرق العربي، باستثناء اتفاقية واحدة أبرمت مع تونس متعلقة بمشروع استثماري، وبالمقابل غياب الإجراءات التسهيلية في ذلك، كانعدام اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين الطرفين، انطلاقا من الجدول رقم 09 الذي يوضح:



الاتفاقيات الثنائية من حيث المشاريع الاستثمارية، وتجنب الازدواج الضريبي حتى نهاية 2008-

المغرب

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2008		
اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	الدولة
-	9 فبراير 1999	الإمارات
-	7 ابريل 2000	البحرين
-	28 يناير 1994	تونس
-	23 فبراير 1999	السودان
-	23 أكتوبر 2001	سوريا
-	18 يونيو 1990	العراق
-	8 مايو 2001	سلطنة عمان
-	2 نوفمبر 2000	ليبيا
-	3 يونيو 2000	موريتانيا
-	24 فبراير 201	اليمن

المصدر: [www.investgov.ma](http://www.investgov.ma)

ج-تونس.

ج- 1 المديونية العمومية.

تطور المداخيل الجبائية بمعدل سنوي يقدر ب % 7.3 مقابل 6.4% خلال فترة المخطط العاشر وذلك بالتوجه نحو دعم الأداءات المتأتية من النظام الداخلي ومزيد تحسين مردود الأداء والرقى بالاستخلاص الجبائي. ويتوقع بالتوازي أن تتطور المداخيل غير الجبائية بنسق معتدل لتبلغ 9090 م د خلال كامل فترة المخطط أي ما يمثل % 14.9 من جملة الموارد الذاتية للميزانية. وسيساهم تحسن تعبئة الموارد الذاتية في الضغط على موارد الاقتراض لتبلغ 18475 م د أي ما يمثل % 23.2 من جملة الموارد مقابل 27% بالنسبة للمخطط العاشر. ويتسم التوجه المعتمد في هذا المجال على تعزيز سياسة التصرف النشط في الدين العمومي بغرض مواصلة تحسين هيكلته خاصة مزيد التحكم في الاقتراض الخارجي وتحسين شروطه وتنويع مصادره بما يسهم في تخفيف الضغوط على المدفوعات الخارجية.

وفي هذا الإطار، قدرت نفقات خدمة الدين من ناحيتها بنحو 19673 م د لتبلغ بذلك 24.6% من مجموع النفقات مقابل 30.8 % مسجلة خلال الخماسية المنقضية وذلك بالنظر إلى مواصلة التحكم في العجز الصافي للميزانية.

وعلى هذا الأساس، يقدر حجم الدين العمومي في موفى 2011 ب 30535 م د أي ما يناهز 49.8 % من الناتج مقابل 54.0 % سنة 2006 وذلك باعتبار سياسة التصرف النشط في الدين العمومي والمجهود المبذول للحد من موارد الاقتراض<sup>(1)</sup>.

### ج-2 التمويل الخارجي.

في المخطط عشر العاشر بلغت حصة السياحة 27.0 % من جملة الاستثمارات الخارجية المباشرة. ونظرا لدوره الايجابي في تنويع هيكل الاستثمارات، من المنتظر أن يحقق قطاع السياحة نتائج ايجابية خلال المخطط الحادي عشر لتبلغ الاستثمارات الخارجية في هذا القطاع حوالي 415 م د مقابل 98 م د خلال المخطط العاشر بفضل المشاريع الهامة المزمع إنجازها خاصة من قبل بعض المجموعات العربية. ولتحقيق الأهداف المرسومة واعتبارا للتطورات والتحديات التي تشهدها الساحة العالمية، سترتكز الخطة المستقبلية الرامية إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية إضافة إلى مواصلة تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة.

وستصوب عمليات الترويج نحو قطاع الخدمات وبالأساس القطاعات المتصلة بتكنولوجيات الاتصال والمعلومات باعتبار المزايا التفاضلية التي تتمتع بها تونس خاصة فيما يتعلق بكفاءة الموارد البشرية والبنية الاتصالية الحديثة التي سيقع تدعيمها في المرحلة القادمة.

كما يتواصل العمل على تعزيز الجهود الاستثمارية في قطاع الطاقة باعتبار التحديات التي يشهدها هذا القطاع وذلك عبر الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة والبحث والتجديد في مجال الطاقة البديلة، وفي قطاع الفلاحة والدور الهام لهذا القطاع في النسيج الاقتصادي وذلك من خلال تطوير وسائل الإنتاج وتحسين جودة المنتج ودعم القدرة التصديرية لهذا القطاع.

كما تستوجب الخطة المستقبلية في هذا المجال تطوير وتنويع أساليب الترويج والتعريف والاتصال بالمؤسسات الأجنبية في البلدان ذات القدرات الاستثمارية الهامة، كبلدان الخليج العربي والو.م.ا وذلك عبر تنظيم أيام إعلامية وتظاهرات بتونس وبالخارج والاستغلال الأمثل للإمكانيات التي تتيحها التقنيات الحديثة للاتصال والمعلومات. هذا بالإضافة إلى إنجاز دراسات لتشخيص القطاعات والأنشطة التي تتمتع فيها تونس بمزايا تفضيلية مقارنة بالبلدان المنافسة بالتنسيق مع مكاتب عالمية مختصة واستغلال الإمكانيات المتاحة في إطار التعاون

(1) - وزارة التنمية والتعاون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الدولي مع توفير الظروف الملائمة للمستثمرين وللمؤسسات الأجنبية المنتصبة بما عبر دعم الإحاطة والمساندة وتكثيف الاتصالات بهم والإطلاع على مشاغلهم وتطلعاتهم قصد تحفيزهم على توسيع استثماراتهم وتطوير أنشطتهم وتحسين مردوديتها.

### ج-3 التعاون العربي

أما إذا نظرنا إلى جانب التعاون عربي-عربي، أو مع دول المنطقة المغرب العربي، نجد هذا التعاون ضعيف باستثناء بعض المشاريع أو الاتفاقيات البسيطة بين طرفين فقط وناذرا ما تتعدى إلى ثلاثة أطراف أو أكثر. فعلى سبيل المثال كشق تقرير رسمي أن حجم التبادلات التجارية بين تونس والجزائر خلال الأشهر الخمسة سنة 2008 بلغت 564 مليون دولار. وأوضح التقرير الذي أوردته وكالة الأنباء السعودية "واس" أنه من المتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 751 مليون دولار في نهاية عام 2008، مقابل 601 مليون دولار سنة 2007. وأشار إلى أن السلع التونسية المصدرة نحو الجزائر تتمثل في الفوسفات والاسمنت ومواد البناء ومختلف قطع الغيار، فيما تمثل المحروقات والجلود والمواد الحديدية السلع الأساسية المستوردة من الجزائر.

وذكر التقرير أن المشروعات المشتركة التونسية الجزائرية التي ينفذها القطاع الخاص تشهد نمواً مطرداً إذ بلغت الاستثمارات التونسية بالجزائر حوالي 60 مشروعاً في حين ناهز عدد المشاريع الجزائرية الخاصة المنجزة في تونس 17 مشروعاً. ويمكن أن وضح ذلك بناء على الجدول رقم 10 الذي يوضح:

عدد الاتفاقيات المبرمة بين تونس وبعض الدول العربية فيما يخص إنجاز المشاريع أو اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي

اتفاقيات ثنائية عربية حتى نهاية 2008		
اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي	اتفاقيات الاستثمار الثنائية	
تاريخ التوقيع	تاريخ التوقيع	الدولة
مايو 1978	1986	ليبيا
فبراير 1985	فبراير 2005	الجزائر
ديسمبر 1989	فبراير 2006	مصر
أبريل 2000	أبريل 1995	الكويت
يونيو 1998	مارس 2004	لبنان
يونيو 2001	أكتوبر 1991	العراق
أغسطس 1974	-	المغرب
يوليو 1998	مايو 1996	سوريا
أكتوبر 2003	يناير 2001	السودان
-	أكتوبر 2003	الإمارات
مارس 1998	أبريل 1996	اليمن

المصدر: [www.investintunisia.tn](http://www.investintunisia.tn)

ما قلناه عن الجزائر والمغرب، نقوله عن تونس، حيث هناك غياب اتفاقيات مبرمة مع دول منطقة المغرب العربي، عدا اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي التي أبرمت مع الجزائر سنة 1985 ومع المغرب 1974 أما بقية الاتفاقيات كانت مبرمة مع دول المشرق العربي.

هذه التحاليل إن دلت تدل على عدم وجود تنسيق وغياب عمل مشترك بين دول المنطقة، ويعود ذلك لغياب إرادة سياسية بالدرجة الأولى بين مختلف الأطراف وعدم تجاوز المشاكل والعراقيل التي تحول دون القيام بعمل مشترك وموحد على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...

## المطلب الثاني: كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي؟ الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي الفرع الأول: دعم الشراكة الاقتصادية والتجارية

على مستوى تدعيم الشراكة الاقتصادية والتجارية، ستشهد الفترة القادمة تنويع الشركاء والتوجه نحو الأسواق الصاعدة وتعزيز التكامل والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وتطويره في إطار التكتلات الإقليمية والشراكة مع البلدان الشقيقة والصديقة من خلال<sup>(1)</sup>:

❖ مواصلة تعزيز الشراكة والتكامل الاقتصادي مع كل الأقطار المغاربية بتكثيف الجهود لاكتمال الهيكلة المؤسساتية لاتحاد المغرب العربي بالتوازي مع تطوير التعاون الثنائي لاسيما تطوير الشراكة التونسية الليبية والتونسية الجزائرية مع الحرص على تحيين وإدخال الاتفاقيات المغاربية الموقعة حيز التنفيذ حتى تساير قواعد المنظمة العالمية للتجارة باعتبار ضرورة تنسيق المواقف والسياسات المغاربية في مجال المفاوضات متعددة الأطراف لدعم مسار الاندماج المغاربي الذي من شأنه أن يساعد على مواجهة انعكاسات العولمة بعد أن تقاربت إلى حد بعيد الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة.

❖ تكثيف الجهود لتسريع نسق التكامل الاقتصادي العربي والمساهمة في العمل الجاري على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة لتنفيذ قرارات القمة العربية المتعلقة بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال مقوماتها بما في ذلك توسيعها مستقبلا لتشمل تجارة الخدمات وفيما يخص إنجاز الدراسات المتعلقة بإقامة اتحاد جمركي ووضع إستراتيجية مشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي اللتين أقرتهما قمة تونس.

❖ توحيد الإطار القانوني مع البلدان الأعضاء في منطقة التبادل الحر العربية المتوسطة بالعمل على تكريس القواعد والامتيازات التي جاءت بهذه الاتفاقية باعتبارها أفضل من تلك المنصوص عليها بالاتفاقيات الثنائية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خاصة على مستوى الاستفادة من المزايا التراكمية لقواعد بروتوكول المنشأ الأورومتوسطي بما يساهم في رفع القدرة التصديرية لدول الاتفاق ويمهد إلى إقامة منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية.

وظف إلى ذلك هناك عدة إجراءات وتدابير يجب أن تتخذ في سبيل إرساء قواعد التعاون والتنسيق بين أقطار دول المغرب العربي خاصة والدول العربية عامة وعلى سبيل الحصر:

- الإسراع بإرساء منطقة مغاربية للتبادل الحر والحرص على استكمال المشاريع المغاربية الكبرى على غرار الطريق المغاربية السيارة والقمر المغاربي للاتصالات وغيرها.

(1) وزارة التنمية والتعاون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص172.

- تفعيل العمل المغربي المشترك والسعي إلى استكمال بناء مؤسسات الاتحاد.
- تنشيط دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وتشجيع القطاع الخاص، وضرورة إدخال إصلاحات على القوانين المنظمة للاتحاد المغربي في اتخاذ القرارات لتوفير مجهودات في مستوى تفعيل القرارات والإجراءات الاقتصادية المشتركة.
- تجنب الخلافات الظرفية وفق مرحلية ومقاربة واقعية متدرجة.
- الاندماج المغربي مطالب بالتكيف مع التحولات الدولية.
- إيلاء التشريعات واللوائح لخلق الأرضية القانونية بما يسمح بالمرونة لتحقيق التكامل.
- أهمية حرية انتقال عناصر الإنتاج من يد عاملة ورأس مال وما يتبع ذلك من حرية التملك والتصرف والتنقل.
- مواجهة البطالة والحد منها، لأن آثارها تتعدى الجوانب الاقتصادية لتشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية.
- توسيع آفاق مجالات التنمية عن طريق تعزيز القدرات الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية للهياكل القطرية
- فتح قنوات الاتصال والتبادل بين الأطراف لرفع القدرة التنافسية في مواجهة التطورات العالمية .
- الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية المغربية- آفاق منطقة التبادل الحر المغربي وفرص جلب الاستثمارات الخارجية.**
- ضرورة مواصلة تدعيم الشراكة المغربية الأوروبية وتنسيق مواقف دول الاتحاد بشأن اقتراح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي فيما يتعلق بإقامة اتحاد متوسطي لبلورة تصور واضح في هذا الاتجاه.
- أهمية إحداث سوق مغربية مشتركة وفتح الآفاق أمام الشركات لبعث مشاريع مشتركة وجلب الاستثمارات الخارجية وتوحيد السوق المغربية.
- تحيين دول الاتحاد في مواجهة العولمة وانعكاساتها على المنطقة.
- تقوية مكانة الاتحاد المغربي بين التكتلات الاقتصادية وتدعيم القدرة التفاوضية لدول المنطقة.
- العمل التدريجي لتحقيق الانتقال الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، فضلا عن الأشخاص وتوسيع مناطق التبادل التجاري وتكثيف المبادلات.
- رفع العوائق المؤسسية التي من شأنها أن تعرقل التبادل التجاري والجمركي
- الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة وتوفير شروط الاندماج في مختلف أبعاده التنموية والسياسية
- بناء هياكل اتحاد المغرب العربي وإنشاء سوق مشتركة حتمية تاريخية لكافة شعوب المنطقة باعتبار أن تكلفة اللامغرب أصبحت مرتفعة وباهظة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية.

كذلك توحيد البنية الأساسية لأي مشروع اقتصادي بين دول المنطقة المغاربية وسنوجزها في النقاط التالية:

- 1 - بناء قاعدة معلومات وبيانات خاصة باقتصاديات المغرب العربي، ولا نعني هنا المتغيرات الكلية فهي يمكن استقاؤها من الإحصائيات الوطنية والإقليمية والدولية، وإنما نعني بها المتغيرات الجزئية والتي تساعد متخذي القرارات في المشروعات الخاصة، وواضعي السياسات في الدولة، كذلك الباحثين في الأكاديميات العلمية لتمكين هذه المجموعات وغيرها من بلورة مستهدفاتهم بصورة واقعية ودقيقة.
- 2 - توحيد المواصفات والقياسات في كافة قطاعات الاقتصاد في منطقة المغرب العربي. والذي من الممكن أن يكون مرجعا شاملا للأنشطة الاقتصادية بصورة موحدة ويتم ذلك بصورة تدريجية ومرتبطة بالمنتجات والخدمات التي يتم إنتاجها داخل هذه الأقطار أو تلك التي يتم استيرادها وتشابه في ذلك مع المواصفات الأوروبية، الآسيوية، الأمريكية... الخ.
- 3 - برامج التأهيل والتكوين لمنطقة المغرب العربي وذلك بإنشاء برامج خاصة بإعداد الكوادر الفنية المتوسطة والعليا والتي ترتبط باحتياجات أسواق العمل في منطقة المغرب العربي ومن الممكن البدء بذلك عن طريق مناهج تعليمية وتدريبية تلحق بالهيكل الوطنية الحالية ثم خلق هيكل إقليمية متخصصة مستقبلا.
- 4 - مراكز دراسات تطبيقية تختص بالأنشطة الاقتصادية التي تتميز بها منطقة المغرب العربي ففي مجال الطاقة دراسة تطبيق الطاقة الشمسية بصورة معمقة، وفي مجال الزراعة والرعي دراسات ترتبط بالثروة الحيوانية المستوطنة بالمنطقة كالإبل والأغنام وكذلك الصيد البحري والصناعات الخاصة به، وعلوم الآثار الخاصة بالمنطقة... وهكذا ومن الممكن الاستفادة من المراكز البحثية الوطنية الحالية بعد التنسيق بينها وتحديد المستهدف من الدراسات.
- 5 - إعداد وتجميع موحد للتشريعات والقوانين المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية في كافة الأقطار "مجلد موحد" ولا يعنى في هذه المرحلة توحيد التشريعات والقوانين وإنما تقديمها برغم الاختلافات في وثائق موحدة يمكن الرجوع إليها ودراستها بصورة مقارنة تمهيدا لتوضيح مراكز القوة والضعف بها وإعداد "ورش عمل" للموضوعات الخاصة بها عن طريق المختصين من القطاع العام والخاص في هذه الأقطار.
- 6 - وضع قواعد عامة للشفافية والمرونة يتم استقاؤها من ظروف هذه المجتمعات وتختص بمنطقة المغرب العربي ويتم تحديث هذه القواعد بناء على المتغيرات العالمية والإقليمية ولعلنا نورد أمثلة لذلك مثل

قواعد أخلاقيات المهن المختلفة، مراعاة البيئة والمحيط تعميق الجوانب الايجابية في الاعتدال والنظام... وهكذا.

7 - مواكبة الجوانب الاجتماعية والثقافية وارتباطها بالجوانب الاقتصادية، إن الأنشطة الاقتصادية لا يمكن تفعيلها بمعزل عن الميادين العلمية من جهة والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وبطبيعة الحال الاتصال المستمر بالأطر السياسية وتبادل الآراء والأفكار للوصول إلى رؤية إستراتيجية واحدة.



## خلاصة الفصل الرابع :

يتطلب من دول المغرب العربي - الجزائر، وتونس، والمغرب - على وجه الخصوص، توفير مناخ استثماري ملائم ووضع إطار تنظيمي واقتصادي، للتعامل مع الشريك الأجنبي في مجال خلق فرص استثمارية على مختلف الجبهات الاقتصادية فلاحية، وصناعية، وخدمية، وسياحية... الخ، والعمل على تسهيل الخطوات والإجراءات الخاصة بهذه المشاريع، من أجل تحقيق تنمية دائمة ومستمرة للاقتصاديات الوطنية، وخلق فرص الشغل... وذلك نظرا للإمكانات التي تتمتع بها دول المغرب العربي انطلاقا من موقعها الجغرافي الى الموارد البشرية والطبيعية المتاحة لها.

العلماء الثلاثة

## الخاتمة العامة

لقد برهنت الزيادة الطردية في أحجام الاستثمار الأجنبي وكذا الشراكة بجميع أنحاء العالم على مدى أهميتهما، وذلك من خلال المساهمة في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية، نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها، إذ أصبح يمثل إحدى العناصر الهامة التي بإمكانها خلق مزايا تنافسية في اقتصاديات الدول النامية التي تحسن التعامل معه. ولكن، من أجل إيجاد بيئة ملائمة للاستثمار والشراكة تظل هنالك العديد من أجندة والسياسات المتعلقة بهذا الموضوع غير مكتملة، بالإضافة إلى ذلك فإن السياسات الصحيحة وحدها قد لا تكفي، فمن الأهمية بمكان تشجيع الاستثمار النشط أيضا لجعل الدول النامية جاذبة بما فيه الكفاية للاستثمار والشراكة الأجنبية، ويتضمن التشجيع الفعال تكوين صورة ذهنية جيدة عن الاستثمار بالدول النامية وخلق فرص استثمارية مستمرة، بالإضافة إلى خدمة المستثمر وذلك للمساعدة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

## التوصيات.

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات

والتوصيات، والتي تتمثل فيما يلي:

- 1- تقوية ودعم البنية التحتية الهامة، خاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات للوصول بها إلى المستويات العالمية، بالإضافة إلى تطوير البنية التكنولوجية الوطنية المتمثلة في تحقيق الروابط بين المؤسسات الأكاديمية ووحدات البحث والتطوير والصناعة.
- 2- يجب على حكومات الدول النامية أن تقوم بإجراء دراسات لتحديد المزايا والعيوب التنافسية لمختلف الصناعات من منظور المستثمرين الأجانب لتسهيل عملية اتخاذ القرار من قبلهم.
- 3- تقليص القائمة السلبية (القطاعات التي لا يسمح فيها الاستثمار الأجنبي)، حتى يتسنى للدول النامية جذب الاستثمار الأجنبي في قطاعات متنوعة، بالإضافة إلى ضرورة تحسين دور البنوك وأسواق رأس المال.
- 4- تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة، كما لا بد على الدول النامية أن تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تلاءم بيئتها الاستثمارية، حتى تتجنب الوقوع في بعض النتائج السلبية على المدى الطويل.
- 5- يجب على الدول النامية أن تقوم بإنشاء أجهزة مشرفة على الاستثمار، وذلك من أجل مساعدة المستثمرين الأجانب وترشيد التعامل معهم.

- 6- التأكيد على مسؤولية المستثمر الأجنبي فيما يخص تهيئة الظروف المواتية لنجاح استثماراته، وذلك من خلال حسن اختياره للفرصة الاستثمارية والتأكد من جدوى المشروع وحسن اختيار الشركاء والحرص على توازن الهيكل التمويلي للمشروع وتوفير الإدارة المؤهلة والجيدة.
- 7- توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية في البلدان النامية من منافسة المنتجات المثلثة المستوردة، خاصة خلال السنوات الأولى من تشغيل المشروع.
- 8- تنسيق سياسة التوظيف لتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام القوى العاملة الوافدة في المجالات التي لا تتوفر فيها المهارات والإمكانات المحلية، وينبغي كذلك بذل الجهود بتدريب وتطوير القوى العاملة الوطنية بما يتلاءم مع المتطلبات الوظيفية ولزيادة الإنتاجية لتتساوى مع الزيادة في المرتبات.
- 9- يجب على الدول النامية أن تقوم بمساندة قوية للموردين المحليين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لما يؤدنه من دور في العملية الإنتاجية للمؤسسات الكبرى.
- 10- يجب على الدول النامية أن تدرك جيدا بأنه بات من الضروري بذل الجهود من أجل التطوير التشريعي والتنظيمي والإداري لأجل جذب تدفق الاستثمارات الأجنبية وخلق شراكة بشكل أحسن، حيث أن الاستثمارات الأجنبية ليس لديها موطننا محددًا، وإنما موطنها هو المكان الذي تستطيع أن تستوطن فيه، وتحصل منه على عوائد مناسبة، وبالتالي تحقيق الفائدة للشركات الأجنبية وللدولة المضيفة للاستثمارات.

### ما هي أفاق اتحاد المغرب العربي؟

يمكن اعتبار الأربعين سنة الأخيرة في ما يرجع لتوحيد المنطقة مرحلة الفرص الضائعة والآمال المحضنة.

### فكيف سيكون الأمر في المستقبل؟

هل ستنعكس الآية وينبلج فجر جديد تسعى دول المنطقة بفعله إلى تدارك الزمن الضائع، أم أن الحاضر المطبوع بالتشتت سيمتد بحيث تظل دار لقمان على حالها؟ هناك إذن سيناريوهان يمكن توقعهما وهما كالتالي:

**الأول منهما:** ينبأ عن مسارات انفرادية لكل دولة من الدول المكونة لاتحاد للمغرب العربي.

كما سار عليه الأمر منذ عدة عقود، ويعني هذا غياب التنسيق والانسجام في السياسات المتبعة بكل ما يحدثه ذلك من آثار سلبية، تتجسم في تناقض الإجراءات المتخذة هنا وهناك، وتطور الاقتصاديات المغاربية بشكل إما يدعم اندماجها في المنطقة الأوروبية ومتوسطة بالنسبة للدول المنخرطة فيها، أو تسير في اتجاه انعزالي،

فلا تستفيد من ديناميكية التبادل والانتماء إلى مجموعة ذات سوق واسعة. هذا في الوقت الذي تظل فيه فكرة المغرب العربي الموحد اقتصاديا على الأقل مجرد حلم راود عدة أجيال متعاقبة دون جدوى.

**أما السيناريو الثاني:** استجابة المغرب العربي بفعالية لمختلف التحديات المطروحة أمام المنطقة، وأمام كل بلد على حدة، وهو يتطلب تطورا معينا لنماذج النمو الحالية لمختلف الدول المكونة للاتحاد بشكل يمكن من:

\* استغلال أمثل للإمكانيات المتاحة.

\* توفير شروط الاندماج في مختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم لا السياسية في الأمد الطويل.

أن هذا السيناريو المتفائل يقتضي توفر دول الاتحاد على نظرة مشتركة شمولية ومستقبلية للتطور الاقتصادي والاجتماعي للفضاء المغاربي.

والواقع أن بناء اتحاد المغرب العربي وإنشاء سوق مغاربية مشتركة أصبح من هذا المنظور بالنسبة لشعوب المنطقة حتمية تاريخية لا بد أن تجد طريقها إلى الواقع، باعتبار أن تكلفة اللامغرب مرتفعة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ومعطلة للنمو المتكامل للمنطقة ككل، ولكي نعرف فداحة هذه التكلفة يجب أن ننظر فيما استفادة الآخرون الذين أسسوا أو انخرطوا في اتحاد جمركي عقده بينهم، باعتبار أن الاتحاد الجمركي هو أساس الشراكة بين الدول، وإطار للتنسيق بينها في مجالات التشريع والإدارة والسياسة الاقتصادية والمالية والتجارية والنقدية. ومن هذه المزايا:

1 - تدعيم الاستقرار الاقتصادي وتقليل تأثير الصدمات الخارجية على النشاط الاقتصادي بها، وذلك أساسا لتكثيف المبادلات التجارية بينها.

2 - التنسيق في السياسات الاقتصادية المتبعة، مما أدى بالنسبة للاتحاد الأوروبي إلى تكثيف التجارة البينية وتوحيد المواقف في مسائل الميزانية والنقد، مما مكن من الوصول في النهاية إلى العملة الأوروبية الموحدة: الأورو، وأنشؤا لذلك بنكا مركزيا يتحكم في السياسة النقدية للمجموعة.

### **وإن تحقيق هذا الهدف يحتاج إلى توفر عدة شروط في مقدمتها:**

توفر الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة، وهو أمر أن توفر لدى البعض، فإن البعض الآخر لا يدمج في اعتباره الآثار السلبية على الأجيال القادمة، التي ستجد نفسها في وضع متشتت القوى في الوقت الذي مرت فيه أوروبا من ست دول منخرطة في الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تأسست سنة 1958 إلى اتحاد يضم حاليا 27 دولة. ولهذا الغاية لا بد في نظرنا من القيام ببعض الإجراءات نذكر منها:

- 1 - توحيد السوق المغربية وفتح المجال أمام المقاولات الإنتاجية للاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة، باعتبار أن فتح السوق يؤدي بدون شك إلى بروز مشاريع من حجم يستطيع أن يعبأ الوسائل المالية اللازمة ويحظى بالقدرة على خوض مجال الإبداع والبحث العلمي من أجل تطوير المنتجات وتحسين جودتها والتمتع بوفورات الحجم نتيجة لشساعة السوق.
- 2 - اشراك القطاع الخاص في المسيرة الاقتصادية المشتركة لدول المغرب العربي بوصفه الطرف الأكثر قدرة على تجسيد هذه الطموحات.
- 3 - فتح الآفاق أمام الشراكات، سواء داخل المجال المغربي أو مع المستثمرين الأجانب في إطار يسمح بنقل التكنولوجيا والخبرة، والاستفادة من إمكانيات التصدير، ذلك أن التنمية الاقتصادية التي نطمح إليها لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة حركية الشراكة بين المؤسسات المغربية، مع إعطائها الوسائل لانجاز هذا الهدف. وسيكون الاتحاد المغربي لرجال الأعمال الذي أسس أخيرا إطارا يمكنهم من التعرف على السوق المغربية والمؤسسات من أجل خلق المشاريع المشتركة، والمساهمة في إرساء مناخ سليم للتنافسية الايجابية.

المراجع

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية

- 1- أبو قحف عبد السلام: "اقتصاديات الاستثمار الأجنبي" المكتب العربي الحديث طبعة 1992.
- 2- أبو قحف، عبد السلام، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 3- أحمد رمضان نعمه الله وآخرون، "النظرية الاقتصادية الكلية" الدار الجامعية، 2003.
- 4- أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، "المالية العامة"، دار الزهرة للنشر والتوزيع، سنة 1997.
- 5- أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 6- أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية- دراسة تحليلية تطبيقية مختارة من البلدان العربية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2006.
- 7- إسماعيل محمد هاشم، "التقود والبنوك"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2005.
- 8- بسام الحجامر، "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مؤسسة دار الريحاني للنشر بيروت، 1999.
- 9- بلغزور بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- 10- بن عصمان محفوظ، "مدخل في الاقتصاد الحديث"، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.
- 11- جودة عبد الخالق، كريمة كرم، "محاضرات في التقود والبنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992.
- 12- حامد عبد المجيد دمران، "السياسات المالية"، الدار الجامعية-الإسكندرية، 1999.
- 13- حربي محمود موسى عريقات، "مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي"، دار وائل للنشر الأردن، 2006.
- 14- حسن مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
- 15- حسين الصغير "دروس في المالية والمحاسبة العمومية"، دار المحمدية العامة، الجزائر، سنة 1999.
- 16- حمدي عبد العظيم "السياسات المالية والنقدية"، الدار الجامعية، 2004.
- 17- خضير عباس المهر، "التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية (في إطار النظرية الكينزية)"، مكتبة جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، 1981.
- 18- مرضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، المكتبة العصرية، 2007.
- 19- مرضا عبد السلام، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة"، جامعة المنصورة، 2002.



- 22- نزينب حسن عوض الله، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية بيروت، 1994 .
- 21- سهير محمود معتوق "الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1988 .
- 22- سهير محمود معتوق، "النظريات والسياسات النقدية"، الدار المصرية اللبنانية، 1989 .
- 23- صادق الحاج "المالية العامة"، دار صفاء للنشر والتوزيع، 1999 .
- 24- صبحي نادر س فرصة: "مقدمة في علم الاقتصاد"، دار النهضة العربية، بيروت، 1983 .
- 25- ضياء مجيد الموسوي، "الاقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993 .
- 26- طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999 .
- 27- عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2006 .
- 28- عبد الحميد الغزالي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1987 .
- 29- عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر .
- 30- عبد الرحمن يسري، "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997 .
- 31- عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة، 2001 .
- 32- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، "الدخل القومي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979 .
- 33- عبد الكريم صادق بركان، خاص عبد المجيد دمران، "مبادئ الاقتصاد العام"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1973 .
- 34- عبد المجيد دمران، "السياسات المالية"، الدار الجامعية - الإسكندرية وبيروت العربية، سنة 2004 .
- 35- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 3، 2006 .
- 36- عبد المنعم مراضي، "النقود والبنوك"، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998 .
- 37- عبد المنعم فونزي، "المالية العامة والسياسة المالية"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992، أو (دار النهضة، بيروت، 1971 .
- 38- عبيد علي أحمد الحجازي، "مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 .
- 39- عليوش قريوع كمال، "قانون الاستثمارات في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999 .
- 40- الفيومي محمد، "الشركات الدولية مدخل محاسبي"، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1982 .
- 41- محمد شريف المان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي"، منشورات برتي، 1994 .

- 42- محمد عباس محرزني، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون تاريخ نشر.
- 43- محمد عبد المعمر عفر، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد المالية الوصفي والإسلامي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999
- 44- محمود حميدات، "النظريات والسياسات النقدية"، (الطبعة الأولى) دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر 1996 .
- 45- مرسي سيد حجانري: "النظم الضريبية-بن النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، 2001 .
- 46- مروان عطوان، "الأسواق المالية والتقنية"، الجزء 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .
- 47- مصطفى الفامر، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
- 48- نايهانز جورج، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997 .
- 49- نعمة الله نجيب وآخرون، "مقدمة في اقتصاديات النقود والمصرفية والسياسات النقدية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 .
- الرسائل والاطروحات :
- 50- بلغوزن بن علي، " أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر -" أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 03/2004 .
- 51- بوضراف الجيلالي، "الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر واقع وآفاق" رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2005/2006 .
- 52- خديجي عبد القادر "دراسة المحوافر الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر" مذكرة لنيل شهادة ماجستير فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001 .
- 53- دراوسي مسعود، "أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر"، 1990-2004-جامعة الجزائر-2005/2006 .
- 54- سامرة نبيلة بلحسن، "الإصلاحات المجبائية في الجزائر 1992-2008 تطورات حدود وآفاق"، مذكرة ماجستير، 2004 ص 19  
تقلا عن ناصر مراد، " فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر، 2002
- 55- شبيبي عبد الرحيم، "السياسة المالية والقدرة على تحمل العبء المواربي -حالة الجزائر"، مذكرة نيل شهادة الماجستير تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان 2006/2007 .
- 56- عبد الرحمن بن سانية، "الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية حالة الجزائر" رسالة ماجستير، تحت إشراف الدكتور: بن بوزيان

محمد، جامعة تلمسان، 2005.

57- عبد المجيد قدي، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية"، رسالة دكتوراه دولة مقدمة بمعهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

### المجلات

- 58- علي عبد القادر، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تونس، 200.
- العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد "مجلة العمل العربية 2001.
- 59 عيسى محمد الغزالي، "الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا -" سلسلة دورية، السنة الثالثة، 2004.
- 59- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2،
- 60- المجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10/10/1993.
- 61- المجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة بـ 22/08/2001.
- 62- المجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 27/08/2003.

### - القوانين

- 63- الأمر رقم 1-03 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بترقية الاستثمار المادة 7 ص 5. الاستثمار متممة ومكاملة بالمرسوم
- 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.
- 64- قانون النقد والقرض، الجزائر، افريل، 1990
- 65- مشروع قانون المالية-المغرب- رقم 48.09 برسم السنة المالية 2010، الجلسة العامة التي عقدها مجلس النواب يوم الجمعة 13 نوفمبر 2009.

### المقالات والدوريات

- 66- أحمد شرف الدين "المعوقات القانونية للاستثمارات تشخيص الحالة المصرية" في ندوة حول التنسيق الضريبي لتنمية الاستثمارات العربية (مجموعة أعمال الأمانة العربية لجامعة الدول العربية) القاهرة مصر 1995.
- 67- بن حبيب عبد الرزاق الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بجامعة سعد دحلب البليدة يومي 21 و22 ماي 2002.
- 68- د البيلاوي حانوم، عاكوم. إبراهيم، برنية محمد يسير، "المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي"

- صندوق النقد العربي، دراسة معدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2005 .
- 69-مرمزي نركي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، 1997 مجلة علمية .
- 70-عبد السلام أديب، "المحاور المتعددة"، العدد:2738.
- 70-عبد المجيد اونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وأفاق، ملتقى دولي 17 و 18 ابريل 2006 ن جامعة التكوين المتواصل، الجزائر.
- 72-مركز جامعة الدول العربية، الندوة السادسة "المغرب العربي في مفترق الشراكة"، تونس، 31 مايو 2007.
- 73-وزارة التنمية والتعاون الدولي المخطط الحادي عشر للتنمية-2007-2011-المجلد الأول، 20 مايو 2006 .
- 74-تصريح الوزير الأول المغربي أمام مجلس النواب حول حصيلة العمل الحكومي، 17 مايو 2010.

## ***Les Ouvrages .***

- 75-Colette NEME, "*La pensée économique contemporaine depuis Keynes*" , ECONOMICA,2001.
- 76-D'Avisenet, P, "*La politique Economique Conjoncturelle*" , Dunod, Paris.1999
- 78-Duthil, G , et Marois , W, "*politique Economique*" , Ellipses, Paris,1997.
- 79-Gabriel BLIEK , "*La macroéconomie en fiches*" , Ellipses, 2002.
- 80-Herschtel.M.L. and Euzely,"*finance publiques*" , Dunod, Paris,1998.
- 81Jacques Fontanel, "*Analyse des Politiques Economiques*" ,Office des Publication Universitaires,2005
- 82-Marc BOUSSEYROL ,"*Introduction à l'œuvre de Keynes*", Ellipses, 2000 .
- 83-Michael Burda et Charles Wyplosz, *Macroéconomie*, 3<sup>e</sup> édition de boeck, 2003,
- 84-Michael Rockinger, "*Macroéconomie*" , Ellipses édition, Marketing, 2000.
- 85-Michelle de Mourgues , "*La monnaie, Système financier et théorie monétaire*", Economica, Paris, 9 Ed, 1993.
- 86-Pierre Bel Trame , "*La fiscalité en France*" ,6<sup>ieme</sup> Edition, 1998.
- 87-Raymond Mizellec ,"*Finance Publique*", France, 1998.
- 88-Roger Guirter Maxime A.Grenier, "*l'investissement direct et la firme multinational*" , Economica 1984.

## **Les Revues :**

- 89-Bettahar Rabah, *le partenariat et la relance des investissements*, Edition Bettahar, Alger,1992.
- 90-J.L.Muchielli, "*Aliances stratégiques et firme multinationales . Une*

*Nouvelle théorie pour des nouvelles formes de multi-nationalisation* " Revue d'économie industrielle N°55 trimestre : 1991.



### **References in English**

91-Becks, S, "*The Ricardian Equivalence Proposition, Evidence from Foreign Markets* ", Journal of international Money and Finance, Vol.12, N2, 1993

92-lawrence S.kitter and william l, silber, *money* , new york, Basic book , publishers,1984.

93-Monadjemi. M , and Kearney.C, "*The Interest Rate Neutrality of Fiscal Deficits Testing for Ricardian Equivalence and capital Inflow*" , Journal of International Money and Finance, Vol.10, N4,1991.

94-N.GREGORY, MANIW, *macroeconomics*, new York- worth publishers-1997.

95-faika el-refaie, *the coordination of monetary and fiscal policies in Egypt*, the Egyptian center for economic studies, working paper n° 54, April 2001

96-Stephen G Cecchetti, "*Financial Structure Macroeconomic Stability and Monetary Policy*", NBER Working Paper N : 8354, (National Bureau of Economic Researen –Cambridge), USA, July2001.

97-Ugo Panizza, *monetary and fiscal policies in emerging markets*, the Egyptian center for economic studies, working paper n°50, Décembre2000.

شبكة الإنترنت

98-<http://www.justice.gov.ma/ar/actualites/05042004.htm>.

99-[www.andi.dz](http://www.andi.dz).

100-[www.arab.api.org/develop1.htm](http://www.arab.api.org/develop1.htm).

101-[www.clubnada.jeeran.com](http://www.clubnada.jeeran.com).

102-[www.IMF.org](http://www.IMF.org).

103-[www.investintunisia.tn](http://www.investintunisia.tn).

قائمة المخططات

و

الأشكال البيانية

قائمة المخططات.

رقم الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
37	آلية العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي.	01
83	مصادر الإيرادات العامة للدولة.	02
119	بنموذج OLI	03
120	محددات الاستثمار الأجنبي (نظرية الموقع المعدلة)	04
126	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.	05

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
23	أهم السمات والسياسات الرئيسية للمدارس الفكرية المختلفة.	01
150	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى بعض الدول العربية خلال الفترة 1998-2007	02
168	تطور الاستثمارات المحلية والأجنبية بالجزائر خلال الفترة 2002 إلى غاية 2009-الجزائر	03
169	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الواردة خلال الفترة 2002 إلى غاية 2009-الجزائر	04
170	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية (2002-2009) الجزائر	05
185	توزيع أهم المشاريع المعلن عنها خلال سنة 2008-تونس	06
187	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لرأس المال الثابت الإجمالي في عام 2008 ب%	07
191	الاتفاقيات الثنائية من حيث المشاريع الاستثمارية، وتجنب الازدواج الضريبي حتى نهاية 2008-الجزائر	08
194	الاتفاقيات الثنائية من حيث المشاريع الاستثمارية، وتجنب الازدواج الضريبي حتى نهاية 2008-المغرب	09
197	الاتفاقيات الثنائية من حيث المشاريع الاستثمارية، وتجنب الازدواج الضريبي حتى نهاية 2008-تونس	10



قائمة الأشكال والمنحنيات البيانية.

رقم المنحنى	عنوان المنحنى	رقم الصفحة
01	التوازن النقدي وفقا لنظرية الأرصدة النقدية	08
02	منحنى IS (التوازن في سوق الإنتاج).	14
03	مناطق لدالة تفضيل السيولة	14
04	وضع المنحنى LM من خلال تأثير السياسة النقدية.	15
05	احتمالات التوازن التوازن الكلي IS-LM	16
06	منحنى مصيدة السيولة	17
07	التأثير الزمن على الاستثمار في المدى القصير والطويل.	33
08	التوازن الاقتصادي	36
09	منحنى يوضح الفجوة الانكماشية	85
10	منحنى يوضح السياسة المالية التوسعية	86
11	منحنى يوضح الفجوة التضخمية	87
12	منحنى يوضح السياسة المالية الانكماشية	88
13	الحالة الكلاسيكية وأثر المزاحمة الكلي .	90
14	الحالة الكيترية وانعدام أثر المزاحمة	91
15	انتقال منحنى IS في ظل اقتصاد مفتوح	95
16	انتقال منحنى LM في ظل اقتصاد مفتوح	96
17	توازن أسواق رأس المال في حالة دولتين.	144
18	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2008) (%) - الجزائر	167
19	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2008) (%) - المغرب.	177
20	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة (2002-2008) بالمبالغ والمقدرة بالمليون دولار - المغرب	177
21	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2002-2008) (%) - تونس	184
22	تطور عدد الشركات ذات راس مال الاجنبي او المختلط-تونس	187



## الفهرس

### التشكرات

### الإهداء

المقدمة العامة.....أ

## الفصل الأول : السياسة النقدية

مقدمة الفصل : .....1

المبحث الأول: النظريات النقدية. ....3

المطلب الأول: النظرية النقدية التقليدية: .....3

الفرع الأول: افتراضات النظرية: .....3

الفرع الثاني: أهم المعادلات المفسرة للنظرية النقدية التقليدية: .....4

الفرع الثالث: التوازن النقدي عند الكلاسيكيين. ....6

الفرع الرابع: تقييم النظرية. ....8

المطلب الثاني: النظرية النقدية الحديثة: .....10

الفرع الأول: بناء النظرية الكيترية: .....11

الفرع الثاني: الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند "كيتر". .....12

المطلب الثالث: التحليل النقدي المعاصر: تحليل جانبي العرض والطلب. النظرية الحديثة وآثار تغيرات قيمة

النقد .....18

الفرع الثاني: أثر النقود والسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي: .....21

الفرع الثالث: الاتجاهات النيوكلاسيكية الأخرى ومدرسة اقتصاديات جانب العرض. ....21

المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية، وأهدافها، وأدواتها. ....24

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها. ....24

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية. ....24

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية: .....24

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية. ....28

الفرع الأول: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية. ....29

30	الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية: .....
33	الفرع الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن.....
39	المطلب الثالث: التوجهات الجديدة للسياسة النقدية وتطور أداء البنك المركزي. ....
39	الفرع الأول: التحولات الجديدة في مجال السياسة النقدية: .....
40	الفرع الثاني: تطور أداء البنك المركزي: .....
44	المبحث الثالث: السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية، عوامل ضعفها وشروط نجاحها. ....
44	المطلب الأول: الظروف الاقتصادية والسياسة الاقتصادية في الدول النامية. ....
44	الفرع الأول: ظروف اقتصاديات الدول النامية .....
45	الفرع الثاني: السياسة النقدية في اقتصاديات الدول النامية: .....
46	المطلب الثاني: عوامل ضعف ونجاح السياسة النقدية في الدول النامية. ....
46	الفرع الأول: عوامل ضعف السياسة النقدية في الدول النامية.....
49	الفرع الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية: .....
51	خلاصة الفصل الأول: .....

## الفصل الثاني : تحليل السياسة المالية

52	مقدمة الفصل : .....
53	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وأهدافها. ....
53	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وتطورها. ....
53	الفرع الأول : تعريف السياسة المالية : .....
54	الفرع الثاني : تطور السياسة المالية : .....
59	الفرع الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة. ....
60	الفرع الرابع: السياسة المالية في الدول النامية.....
62	المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية: .....
63	الفرع الأول: السياسة الانفاقية. ....
73	الفرع الثاني : السياسة الضريبية : .....
80	الفرع الثالث: الدين العام.....
84	المبحث الثاني: آلية عمل السياسة المالية، وفعاليتها. ....

84	المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني
84	الفرع الأول: الفجوة الانكماشية
86	الفرع الثاني: الفجوة التضخمية
88	المطلب الثاني: فعالية السياسة المالية
89	الفرع الأول: آثار الإزاحة وفعالية السياسة المالية
93	الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية في ظل اقتصاد مفتوح ضمن نموذج IS-LM
97	الفرع الثالث: خليط السياسات النقدية والمالية في ظل أنظمة مختلفة لمعدلات الصرف
100	المبحث الثالث: دور السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر
100	المطلب الأول: إزالة مخاوف الدول النامية
100	الفرع الأول: عملية التخطيط وتنويع الاستثمارات
101	الفرع الثاني: إزالة مخاوف المستثمر الأجنبي
102	المطلب الثاني: وثيرة مشكلة تقديم بعض الإعفاءات الضريبية
103	الفرع الأول: الحوافز التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف المستثمر الأجنبي
104	الفرع الثاني: الحوافز التي تؤدي إلى زيادة العائد الصافي للاستثمار
111	خلاصة الفصل

## الفصل الثالث : الاستثمارات الأجنبية المباشرة

111	مقدمة
112	المبحث الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
112	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية
113	المطلب الثاني: النظرية الحديثة
115	الفرع الأول: نظرية الميزة الاحتكارية (عدم كمال السوق):
116	الفرع الثاني: نظرية الحماية
116	الفرع الثالث: نظرية دورة حياة المنتج
117	الفرع الرابع: النظرية الانتقائية لـ "جون ديننج" في الإنتاج الدولي
119	الفرع الخامس: نظرية الميزة الخاصة تحليل "كيم" و"هيل" L'analyse de Hill et Kim
121	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

121	المطلب الأول: ماهية وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.
121	الفرع الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
121	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.
123	الفرع الثالث: أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.
125	الفرع الرابع: محددات الاستثمار المباشر.
126	المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.
126	الفرع الأول: الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
132	الفرع الثاني: الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
134	المبحث الثاني: مشاكل الاستثمار والحوافز الممنوحة لتدعيم تدفقه.
134	المطلب الأول: مشاكل الاستثمار ومعوقاته في الدول النامية.
134	الفرع الأول: المشاكل الاقتصادية.
135	الفرع الثاني: المشاكل القانونية.
135	الفرع الثالث: المشاكل الإدارية والتنظيمية.
136	الفرع الرابع: المشاكل السياسية والاجتماعية.
136	المطلب الثاني: طبيعة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.
136	الفرع الأول: الحوافز الممنوحة للاستثمار.
139	الفرع الثاني: البيئة الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها.
141	المطلب الثالث: مناخ الاستثمار الأجنبي المناسب.
141	الفرع الثاني: تعريف مناخ الاستثمار المناسب.
142	الفرع الثاني: مناخ الاستثمار والبيئة المناسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.
145	الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي والعولمة.
151	المطلب الرابع: تأثير سياسة الحوافز في جلب IDE.
151	الفرع الأول: محاولة لتقييم الآثار المالية لبعض الحوافز.
153	الفرع الثاني: العلاقة بين الضريبة والاستثمار.
154	الفرع الثالث: إقامة روابط بين المديونية وتنمية الاستثمارات.
156	خلاصة الفصل الثالث.

## الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية

157	.....	مقدمة:
		المبحث الأول: عوامل الانطلاق الاقتصادي وأهم الأطر القانونية المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
158	.....	
158	.....	المطالب الأول: الوضع الاقتصادي للجزائر
158	.....	الفرع الأول: الأداء الاقتصادي
159	.....	الفرع الثاني: الخصصة والشراكة في الجزائر منذ 1988.
160	.....	الفرع الثالث: التطورات التشريعية والإدارية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.
165	.....	المطلب الثاني: تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر:
166	.....	الفرع الأول: الجوانب الإيجابية:
166	.....	الفرع الثاني: معوقات الاستثمار في الجزائر:
167	.....	الفرع الثالث: واقع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر:
171	.....	المبحث الثاني: المؤشرات العامة للاقتصاد المغربي والتونسي ومدى تدفق الاستثمارات الأجنبية.
171	.....	المطلب الأول: المؤشرات العامة للاقتصاد المغربي 1999 – 2009 وانعكاساتها.
171	.....	الفرع الأول: اقتصاد يراوح مكانه.
173	.....	الفرع الثاني: أفاق التغيير المنشود.
175	.....	الفرع الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية بالمغرب.
178	.....	المطلب الثاني: الوضعية الاقتصادية المرتقبة لتونس خلال المخطط الحادي العاشر (2007-2011).
178	.....	الفرع الأول: أهم المؤشرات الاقتصادية التونسية.
180	.....	الفرع الثاني: توضيح الرؤيا أمام المستثمرين وبعث المؤسسات
182	.....	الفرع الثالث: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
188	.....	المبحث الثالث: الاستثمارات الأجنبية وأفاق دول المغرب العربي (الجزائر - تونس - المغرب).
188	.....	المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية بالمغرب العربي.
188	.....	الفرع الأول: الإجراءات المتخذة لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة المغاربية.
190	.....	الفرع الثاني: مسار الاستثمارات الأجنبية بدول المغرب العربي.
198	.....	المطلب الثاني: كيف نحقق التكامل والاندماج المغاربي؟ الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي

198	الفرع الأول: دعم الشراكة الاقتصادية والتجارية
	الفرع الثاني: إستراتيجية التنمية المغاربية- آفاق منطقة التبادل الحر المغاربي وفرص جلب الاستثمارات الخارجية.
199	الخارجية.
202	خلاصة الفصل الرابع :
203	الخاتمة العامة.
207	قائمة المراجع.
208	قائمة المخططات.
209	قائمة الجداول
210	قائمة الأشكال والمنحنيات البيانية.
212	الفهرس



## الخلاصة

اقتصاديا، تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة بهدف تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالمقابل تعرف الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك العلاقة طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والشريك الأجنبي، وتعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم، في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها. وبهذه الوجهات المختلفة لكل طرف تسعى الدولة- الدول السائرة في طريق النمو- للتأثير على الطرف الثاني(المستثمر الأجنبي). بمختلف السياسات الاقتصادية ومن بينها السياسة المالية كون هذه الأخيرة الأكثر نجاعة وتحكما بالنسبة إليها مقارنة بالأساليب الأخرى. وعندما تكلمنا عن دول المغرب العربي الكبير، فنجد رغم الجهود المبذولة في ذلك، إلا أنها تبقى تراوح مكانها وشتان بين الأهداف المسطرة والواقع الملموس، وهذا راجع لعدم تضافر جهود الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية والاقتصادية، والأهداف التي يسعى المستثمر الأجنبي إلى تحقيقها كانت اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو ثقافية...

## Résumé

Sur le plan économique, connu sous le nom de la politique budgétaire comme un ensemble de politiques, procédures et instructions relatives aux recettes et dépenses publiques de l'État afin de parvenir à ses politiques, économiques, sociaux, Et en retour savons que les investissements directs étrangers relation à long terme entre l'État hôte et le partenaire étranger, ce qui reflète le bénéfice et le contrôle permanent de l'investisseur étranger ou sa société mère, basée dans une succursale étrangère dans un État hôte, autres que ceux qui appartiennent à leur nationalité . Ces destinations différentes chaque partie cherche à obtenir l'état - les nouveaux pays industrialisés dans la voie de la croissance - d'influer sur la deuxième partie (l'investisseur étranger) les différentes politiques économiques et la politique budgétaire, y compris le fait que celui-ci et le contrôle le plus efficace pour eux par rapport à d'autres méthodes.

Lorsque nous parlons de pays du Maghreb arabe grandes, nous trouvons, malgré les efforts déployés en ce que, mais il reste au point mort et il ya une grande différence entre les objectifs fixés et la réalité concrète, et cela est dû à l'absence d'efforts concertés des acteurs dans l'arène politique, économique, et les objectifs recherchés par l'investisseur étranger atteindre les objectifs économiques, politiques, sociaux ou culturels ...

## Summary,

Economically, known as fiscal policy as a set of policies, procedures and instructions relating to public revenue and expenditure of the State in order to achieve its political, economic, social, And in return know that foreign direct investment long-term relationship between the host State and the foreign partner, reflecting the benefit and permanent control of the foreign investor or parent company, based in a foreign branch in a host State, other than those which belong to their nationality. And these different destinations each party is seeking the state - the newly industrialized countries in the way of growth - to influence the second party (the foreign investor) the various economic policies and fiscal policy, including the fact that the latter and the most effective control for them compared to other methods.

When we talk about the Arab Maghreb countries large, we find, despite the efforts made in that, but it remains at a standstill and there is great difference between the fixed objectives and concrete reality, and this is due to the lack of the concerted efforts of actors in the political arena, economic, and objectives sought by the foreign investor to achieve the economic, political, social, or cultural...